التقدمي

نشرة شهرية يصدرها المنبر التقدمي ـ مملكة البحرين SDPA 499 العدد 220 السنة 24 ـ مارس 2026

قضايا المرأة وحقوقها في يومها العالمي

موقفنا

تصريحات هاكابي.. شاهد من أهلها

في مقابلةٍ أجراها الإعلامي الأميركي المحافظ تاكر كارلسون معَ سفير بلاده في إسرائيل مايك هاكابي، الذي يعدّ من أبرز مؤيدي إسرائيل، وعيّنه دونالد ترامب سفيراً في دولة العدو العام الماضي، وردّاً على سؤال محاوره عن «حقوق» إسرائيل في الأراضي بين نهر النيل ونهر الفرات، والتي تمتدّ من مصر إلى العراق وسوريا قال: «أعتقد أنّ هذا صحيح، ويشمل الشرق الأوسط بأكمله، وسيكون من الجيد لو أخذوه كلّه»، زاعماً أنّ التقاليد التوراتية تمنح إسرائيل حقوقاً في هذه الأراضي مشكلة ما يسمى «إسرائيل الكبرى»، ولم تكن مصادفة أن تصريحات هاكابي جاءت فيما تكثّف ، بتواطؤ ترامبي وصمت غربي وعجز عربي، الإجراءات الرامية إلى زيادة سيطرتها على الضفة الغربيّة التي تحتلُّها منذ عام 1967، سائرة على خطاها السابقة في ضمّ القدس الشرقيّة ومرتفعات الجولان السوريّة.

ورغم أنّ البعض حاول الزعم أنّ ما قاله هاكابي مجرد رأي شخصي، لكنّ هذا الزعم الزائف لا يصمد أمام حقيقة أنّه لا يمكن التعامل مع تصريح يصدر عن ممثل رسمي للولايات المتحدة، بدرجة سفير، على أنّه زلة لسان أو اجتهاد شخصي، فهو، في جوهره، تبرير صريح لسياسة تقوم على تشجيع ضمني لمنطق القوّة على حساب الشرعية، مانحاً المزيد من الدعم والمؤازرة للمخطط الصهيوني في توسيع الاستيطان، وتقويض فرص قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة.

ورغم أنّ واشنطن فاقدة، بالفعل، لأيّ صدقيّة في كونها وسيطاً أو حكماً في النزاع العربي الإسرائيلي، فإنّ هذه التصريحات، التي ينطبق عليها القول: «شهد شاهد من أهلها»، تقدّم دليلاً إضافياً على ضلوع واشنطن، وإدارة ترامب خاصةً، في مخطط الاستيطان وضمّ الأراضي الفلسطينية والعربية إلى دولة الاحتلال المصطنعة.

اختيار ترامب لهاكابي سفيراً لبلاده في تل أبيب مدروس بعناية، فهو سياسي جمهوري ينتمي إلى التيار الإنجيلي المحافظ في الولايات المتحدة، المعروف بدعمه القوي لإسرائيل، ليس فقط من منطلقات استراتيجية، بل أيضاً بدوافع دينية – أيديولوجية تتصل بتفسيرات لاهوتية توراتية، تقدّم الغطاء للسياسات العدوانية الصهيونية والممارسات الوحشية لدولة الاحتلال في الأراضي الفلسطينية وغير الفلسطينية أيضاً، في لبنان وسورية وسواهما، ولم يُخفِ هاكابي عبر سنوات مواقفه المؤيدة للاستيطان، بل عبّر عن رفضه لمصطلح «الضفة الغربية» مفضّلاً تسميات توراتية مثل "يهودا والسامرة"، محوّلاً الصراع حول الأرض والحقوق الوطنية، إلى «وعد تاريخي» يُغلق الأبواب أمام حلول تقوم على القانون الدولي ومبدأ تقرير المصير.

التقدمي

التقدمي يحيي الذكرى الـ71 لتأسيس جبهة التحرير الوطني

أحيت جمعية المنبر التقدمي الذكرى الحادية والسبعين لتأسيس جبهة التحرير الوطني البحرينية، معتبرة المناسبة محطة بارزة في تاريخ الحركة السياسية والوطنية الحديثة في البحرين، لما لعبته الجبهة من دور في ترسيخ الوعي الوطني وتعزيز حضور العمل السياسي والنقابي والثقافي في البلاد.

وأوضح المنبر التقدمي في بيان له أن جبهة التحرير أسهمت في تشكيل الوعي التقدمي وترسيخ حضور التيار اليساري في البحرين والمنطقة، وكان لها دور مؤثر في الدفاع عن حقوق العمال والفئات المنتجة وتعزيز المطالب المرتبطة بالعدالة الاجتماعية والمساواة.

وأشار البيان إلى أن الجمعية تواصل، بوصفها امتداداً لهذا الإرث، العمل بروح متجددة تستلهم قيم ومبادئ الجبهة، مع التأكيد على أهمية تطوير أدوات العمل السياسي والاجتماعي بما يتواكب مع التحولات الاقتصادية والتكنولوجية وتغيرات سوق العمل والظروف الإقليمية والدولية.

ودعا المنبر التقدمي، في هذه المناسبة، إلى تعزيز المشاركة الشعبية وتوسيع فضاءات العمل العام، وترسيخ مفاهيم المواطنة المتساوية ودور مؤسسات المجتمع المدني في دعم مسار الدولة المدنية الحديثة، إلى جانب تطوير التشريعات بما ينسجم مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان ويحافظ على المكتسبات الوطنية.

وأكد البيان أن استحضار تجربة الرواد وتاريخ الحركة الوطنية يمثل دافعاً لمواصلة العمل من أجل برامج وسياسات تستجيب لتحديات الحاضر وتستشرف متطلبات المستقبل، بما يسهم في تعزيز مسار التنمية والاستقرار في البلاد.

بمناسبة اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية

التقدمي: الإنسان غاية التنمية وكرامته أساس الوطن القوي

اكّد المنبر التقدمي أن الإنسان هو غاية التنمية، وكرامته هي معيار نجاح العدالة الاجتماعية بكل معانيها وتجلياتها ومقتضياتها هي أساس الوطن القوي، وهي جوهر السياسات العامة، لا بندًا ثانويًا في الخطط، كما أنها ليست مطلباً فئوياً، ولا قضية هامشية.

جاء ذلك في بيان أصدره التقدمي بمناسبة اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية، الذي أقرّته الجمعية العامة للأمم المتحدة والذى يصادف في 20 فبراير من كل عام، لتعزيز الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الفقر، وترسيخ العمل اللائق، وبناء نظم حماية اجتماعية قوية، وصون الحقوق الإنسانية في السياسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتأتي هذه المناسبة اليوم في زمن يبدو فيه العالم أحوج ما يكون إلى القيم والأهداف والمبادئ التي يحملها، وتغيّب العدالة قسراً في قطاع غزة حيث يُحاصر الإنسان في غذائه ودوائه وأمنه ومستقبله، وفي مناطق أخرى من العالم تحوّلت فيها الحياة إلى معركة يومية من أجل البقاء وتتحول العدالة الاجتماعية هناك إلى حلم مستحيل في ظل الحصار، والعدوان، والدمار، والتهجير.

وقال التقدمي إن ازدواجية المعايير الدولية تقوّض مفهوم العدالة نفسه، وتحوّل حقوق الإنسان إلى شعارات انتقائية، مجدداً تأكيده بأن تكون العدالة الاجتماعية مبدأً ثابت في المواقف، وأداةً للنضال السلمي، وقاعدةً لبناء مجتمع متماسك، ودولة عادلة، ووطن يحترم أبناءه.

ذكرى رحيله

حاضر لا يغيب
في الذكرى السنوية
لرحيل المناضل والفنان
مجيد مرهون
الذي قضى عقوبة السجن
المؤبد بسبب مواقفه
الوطنية الشجاعة

الرسم للفنان علي البزاز

جمعيات سياسية تدعو إلى إحياء روح ميثاق العمل الوطني

دعا عدد من الجمعيات السياسية في البحرين إلى إحياء روح ميثاق العمل الوطني وتنفيذ الإصلاحات التي نص عليها، وذلك بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين للتصويت على الميثاق، مشيدة بحالة الإجماع الوطني التي رافقت إقراره وما حمله من تطلعات نحو الإصلاح السياسي والدستوري والاقتصادي وتعزيز مبادئ المساواة والمواطنة.

وأوضحت الجمعيات، في بيان مشترك، أنها تتابع بقلق ما وصفته بتراجع مساحة العمل السياسي ودور الجمعيات والحريات العامة، إلى جانب ما اعتبرته تحديات معيشية تواجه المواطنين في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة وزيادة بعض الرسوم والخدمات، فضلاً عن استمرار البطالة بين الشباب والتحديات المرتبطة بسوق العمل والملف الإسكاني. وأكد البيان أن المرحلة الراهنة تتطلب تعاون مختلف الأطراف لإعادة تفعيل مضامين الميثاق من خلال حوار وطني شامل يضم القوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والجهات الرسمية، بهدف الوصول إلى واقع سياسي واقتصادي واجتماعي أكثر توازناً وعدالة يقوم على مبدأ المواطنة المتساوية وسيادة القانون.

كما جددت الجمعيات، في ختام بيانها، تأكيدها على دعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، داعية إلى اتخاذ مواقف تتسق مع ما ورد في ميثاق العمل الوطني بشأن دعم القضية الفلسطينية.

ووقع البيان كل من: المنبر التقدمي، والتجمع القومي، والتجمع الوحدوي، والوسط العربي الإسلامي، والتجمع الوطني الدستوري، والمنبر الوطني الإسلامي، والصف الإسلامي.

الذكرى ال 61 لانتفاضة مارس 1965 المجيدة

تمرُّ على شعبنا في شهر مارس الذكرى الواحدة والستون لانتفاضة مارس 1965 المجيدة، التي عمَّت مدن وقرى البحرين على أثر تسريح ألف وخمسمائة عامل وموظف من شركة بابكو على شكل دفعات، وكانت الشرارة الأولى للانتفاضة من مدرسة المنامة الثانوية للبنين، عندما تجمّع الطلبة في ساحة المدرسة قبل الخروج إلى الشارع في مسيرات تضامناً مع آبائهم وأخوانهم المفصولين من العمل.

تمَّ قمع الطلبة من قبل خيالة الشرطة بالتعاون مع المستعمر البريطاني، فانتشر خبر التظاهر في البحرين وخرجت التظاهرات والاحتجاجات الجماهيرية في العديد من مناطق البحرين، وكان لتنظيمات الحركة الوطنية البحرينية اليسارية منها والقومية دورها المهم في قيادة الانتفاضة، حيث تعاونت فيما بينها في إصدار المنشورات وتنظيم المظاهرات وبالأخص في مدينة المحرق، وكان لوحدتها أثره الكبير في استمرار الانتفاضة لعدة أشهر، وبالإضافة إلى الطلبة، كان بارزاً دور العمال والمرأة بارزاً في الانتفاضة، بالرغم من القمع والترهيب، حيث سقط عدة شهداء، وجرح آخرون، وسيق المئات من المناضلين إلى المعتقلات والسجون والبعض خرج إلى المنافي القريبة والبعيدة.

فضفضة

لا ضرائب بلا مساءلة

عيسى الدرازي

غالباً ما يُختزل النقاش حول الضرائب في أرقامه الاقتصادية: نسب، عجز، وإيرادات. غير أن القضية في جوهرها سياسية قبل أن تكون مالية، إذ تكشف طريقة تعامل الدولة مع الضرائب عن شكلها الحقيقي: هل هي دولة جباية تبحث عن موارد إضافية، أم دولة مؤسسات تقوم على الشراكة السياسية مع المجتمع وتعتبر المواطن شريكاً في القرار لا مجرد ممول؟

في الدولة الحديثة لا تُقدَّم الضرائب باعتبارها الحل الاقتصادي أو الركيزة الأساسية للاقتصاد، بل رافداً من روافد الميزانية ضمن اقتصاد يقوم على الإنتاج والاستثمار وتوليد القيمة. فالاقتصاد القوي لا يُبنى على الجباية، بل على نشاط اقتصادي حيّ يخلق الفرص ويعزز الاستقرار، بينما تأتي الضرائب لتنظيم توزيع الأعباء والمساهمة في تمويل الخدمات العامة دون أن تتحول إلى عبء يثقل المجتمع أو بديل عن الإصلاح الاقتصادي الحقيقي.

الضريبة ليست مجرد اقتطاع مالي، بل مدخل لعلاقة جديدة بين المجتمع والدولة. حين يساهم المواطن في تمويل الدولة، يصبح من حقه الطبيعي أن يسأل، وهنا تتبلور قاعدة سياسية واضحة: لا ضرائب دون تمثيل ومساءلة، ولا مساءلة حقيقية دون مشاركة سياسية فاعلة.

لذلك تصبح الضرائب جزءاً من منظومة إصلاح سياسي ومؤسسي تعزز الشفافية، وتفعّل الرقابة، وتوسّع المشاركة في القرار، عبر مؤسسات دستورية فاعلة، وأجهزة رقابية مستقلة، وإعلام مسؤول، ومجتمع مدني قادر على النقاش والمساءلة. كما أن وضوح السياسات المالية واستقرارها يرسخان الثقة داخلياً وخارجياً، ويعززان شعور المواطن بأن الدولة تعمل معه لا فوقه.

ولا تكون الضريبة عادلة إلا عندما تقترن بعدالة اجتماعية، بحيث يُوزَّع العبء وفق القدرة، فلا تتحول الجباية إلى أداة تزيد الفجوة بين فئات المجتمع، بل وسيلة تعزز تماسكه واستقراره، وتحفظ للفئات الأضعف قدرتها على العيش الكريم والمشاركة في الحياة العامة دون شعور بالإقصاء أو الضغط المعيشي.

النقاش حول الضرائب هو في حقيقته نقاش حول شكل الدولة التي نريدها: دولة تقوم على المشاركة والشفافية والمؤسسات، حيث تتحول الضريبة من عبء مالي إلى تعبير عن عقد ثقة متبادل، يساهم فيه المواطن بوصفه شريكاً في بناء الدولة، وتلتزم فيه الدولة بإدارة الموارد بعدالة ومسؤولية، ليشعر المجتمع أن ما يقدمه يعود إليه في شكل خدمات أفضل، وعدالة أوسع، وفرص أكثر تكافؤاً. ففي الدولة الحديثة، لا تُقاس قوة الدولة بما تجمعه من ضرائب، بل بقدرتها على تحويل مساهمة مواطنيها إلى ثقة واستقرار ومستقبل مشترك.

تقدّم تدعو إلى تعويض المواطنين عن أسعار المحروقات

ثمّنت كتلة تقدّم البرلمانية قرار وزير شؤون الكهرباء والماء القاضي برفع سقف الشرائح المدعومة لاستهلاك الكهرباء للمواطنين في المسكن الأول إلى (7000) وحدة كهربائية، مع تعديل تعرفة الاستهلاك للشريحة من (5000 – 7000) وحدة إلى (16) فلسًا بدلًا من (32) فلسًا، وتطبيق القرار بأثر رجعي اعتبارًا من مطلع يناير الماضي.

وأكدت الكتلة أن القرار يعكس تجاوب الحكومة مع مرئيات السلطة التشريعية، ويجسّد نهج الشراكة والتعاون بين السلطتين بما يسهم في تخفيف الأعباء المعيشية عن المواطنين والاستجابة لاحتياجاتهم.

وفي هذا السياق، شددت الكتلة على أهمية أن يمتد هذا النهج التشاركي ليشمل مراجعة عدد من القرارات والسياسات التي اتُخذت خلال السنوات الماضية، والتي ترتبت عليها انعكاسات معيشية مباشرة على المواطنين ومستوى استقرارهم الاقتصادي.

كما دعت «تقدّم» إلى إعادة النظر في أسعار المحروقات نظرًا لما تتركه من تأثير مباشر على تكاليف المعيشة وأسعار السلع والخدمات، إضافة إلى انعكاساتها على تنافسية الاقتصاد الوطني، مؤكدةً ضرورة اتخاذ إجراءات موازية لتعويض المواطنين عن الأعباء المالية الناتجة عن تلك الزيادات، سواء عبر سياسات دعم مباشرة أو أدوات مالية واقتصادية تحقق قدرًا أكبر من العدالة الاجتماعية، مع الحفاظ في الوقت ذاته على متطلبات الإصلاح المالي.

وشددت الكتلة على أن معالجة هذه الملفات تتطلب حوارًا مؤسسيًا جادًا، وإشراك السلطة التشريعية في صياغة القرارات ذات الأثر الواسع، بما يحقق توازنًا بين متطلبات الإصلاح المالي وحماية المستوى المعيشي للمواطنين.

وأكدت كتلة تقدّم استمرارها في أداء دورها الرقابي والتشريعي، ودعم كل ما من شأنه تحسين أوضاع المواطنين المعيشية، والعمل من أجل سياسات أكثر عدالة واستدامة تخدم المصلحة العامة.

الشويخ يحذر من إغلاقات متسارعة للمؤسسات الصغيرة: الدعم الحالي لا يكفي

قال النائب مهدي الشويخ إن الاكتفاء بالإشارة إلى برامج الدعم الاقتصادي المقدمة عبر صندوق العمل «تمكين» لم يعد كافيًا في ظل ما تشهده الساحة الاقتصادية من إغلاقات متسارعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، محذرًا من استمرار تعثر عدد كبير من هذه المؤسسات نتيجة الرسوم المرتفعة والسياسات الاقتصادية الحالية.

وأوضح الشويخ، خلال مداخلته في جلسة مجلس النواب، أن السوق المحلية تشهد بشكل متكرر إغلاق مطاعم ومؤسسات تجارية معروفة، معتبرًا أن ذلك يعكس وجود تحديات حقيقية تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وأشار إلى أن ارتفاع الرسوم وتزايد الأعباء التشغيلية، إلى جانب ارتفاع تكاليف البناء والإيجارات وضعف القدرة الشرائية، أسهم في زيادة الضغوط على أصحاب المؤسسات، داعيًا إلى مراجعة هيكل الرسوم والسياسات الاقتصادية بما يخفف الأعباء عن هذا القطاع الحيوي.

وطالب النائب بإعادة النظر في السياسات الاقتصادية الحالية، والعمل على تطوير آليات أكثر عدالة في توزيع الأعباء، بما يراعي أوضاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعزز قدرتها على الاستمرار في السوق.

وأضاف أن برامج دعم المؤسسات والأجور، رغم أهميتها، لا تكفي وحدها لمعالجة التحديات الهيكلية التي تواجه هذا القطاع، مشيرًا إلى أن الإغلاقات لم تعد حالات فردية بل باتت ظاهرة تتطلب حلولًا اقتصادية شاملة.

وفي سياق متصل، دعا الشويخ إلى وضع خطة متكاملة لتطوير سوق المنامة على مدار العام، بدل أن تقتصر المبادرات على مواسم أو مناسبات محددة، مشددًا على أهمية تطوير البنية التحتية للسوق، بما يشمل تحسين الخدمات العامة وتوفير مواقف سيارات متعددة الطوابق، بما يسهم في تنشيط الحركة التجارية والحفاظ على الهوية التاريخية للمنطقة.

كما تطرق إلى أوضاع سوق جدحفص، معتبرًا أن التركيز على مخالفات بسيطة للباعة لا يعالج جوهر المشكلة، مطالبًا بتطوير السوق وتوفير بيئة مناسبة للتجار والمتسوقين، ومشيرًا إلى أهمية السوق بوصفه مركزًا تجاريًا يخدم شريحة واسعة من المواطنين في المنطقة الشمالية وقرى شارع البديع.

أسر بحرينية ما زالت تقطن منازل آيلة للسقوط في قرى شارع البديع

حذر النائب الدكتور مهدي الشويخ من استمرار معاناة أسر بحرينية تقطن منازل متهالكة وآيلة للسقوط في عدد من قرى شارع البديع، مؤكدًا أن ملف هذه المنازل بات يشكل تهديدًا مباشرًا للأمن السكني وكرامة المواطنين.

وقال الشويخ، خلال مداخلة له في مجلس النواب، إن أعداد المنازل الآيلة للسقوط تشهد تزايدًا ملحوظًا في ظل توقف المشاريع المخصصة لمعالجتها وعدم وجود بدائل واضحة، ما يضاعف الضغط على الملف الإسكاني ويؤثر على جهود معالجة الطلبات الإسكانية المتراكمة.

وأوضح أن العديد من الأسر ما زالت تعيش في مساكن متهالكة لا توفر الحد الأدنى من الأمان أو الحياة الكريمة، مشيرًا إلى أن هذا الواقع لا يتناسب مع الصورة الحضارية التي تسعى مملكة البحرين إلى ترسيخها.

وفي ختام مداخلته، دعا الشويخ الحكومة، وخصوصًا وزارة المالية والاقتصاد الوطني، إلى التحرك لإعادة إطلاق برنامج معالجة المنازل الآيلة للسقوط وتخصيص ميزانية مستدامة له، بما يضمن سلامة المواطنين ويحفظ كرامتهم ويسهم في معالجة أحد أبرز التحديات المرتبطة بالملف الإسكاني في المملكة.

سلمان: غياب الوضوح في توظيف المواطنين بالقطاع الصحي واستمرار الاعتماد على العمالة الأجنبية

انتقد النائب عبدالنبي سلمان ما وصفه بغياب الوضوح الحكومي في ملف توظيف المواطنين في القطاع الصحي، مشيرًا إلى استمرار اعتماد عدد من المستشفيات الخاصة على العمالة الأجنبية في مختلف الوظائف، بدءًا من الفنيين وصولًا إلى الوظائف الإدارية، رغم وجود طلبات توظيف معلقة لمواطنين لدى جهاز الخدمة المدنية.

وأوضح سلمان أن القضية لا تقتصر على فنيي الأشعة فقط، بل تشمل أيضًا تخصصات صحية أخرى مثل أطباء الأسنان وأطباء العلاج الطبيعي، الذين ينتظر بعضهم فرص التوظيف منذ فترات طويلة، رغم استكمالهم متطلبات التأهيل واجتيازهم الاختبارات المهنية اللازمة، مؤكدًا أن استمرار هذا الوضع ينعكس سلبًا على الكوادر الوطنية المؤهلة.

وأشار النائب إلى أن الأرقام الرسمية التي تتحدث عن وجود 89 طبيبًا أجنبيًا في المستشفيات الحكومية تثير تساؤلات حول دقتها، لافتًا إلى أن واقع العمل في بعض المستشفيات، ومن بينها مجمع السلمانية الطبي، يظهر حضورًا واسعًا للأطباء والفنيين الأجانب، ما يستدعي مزيدًا من الشفافية في عرض بيانات التوظيف بالقطاع الصحي.

وأضاف سلمان أن هذه المؤشرات تعكس خللًا في آليات توظيف الكوادر الوطنية، داعيًا الحكومة إلى تقديم توضيح شامل حول التعيينات التي تمت للكوادر البحرينية في مختلف المؤسسات الصحية، الحكومية والخاصة، والعمل على وضع حلول تضمن تحقيق العدالة في فرص التوظيف، بما يحفظ حقوق المواطنين ويعزز الاستفادة من الكفاءات الوطنية في القطاع الصحي.

..وينتقد ردود الحكومة بشأن إقامة أزواج المواطنين: الواقع يناقض التصريحات

انتقد النائب عبدالنبي سلمان ردود الحكومة المتعلقة بمنح تأشيرات الإقامة لأزواج وزوجات المواطنين البحرينيين، معتبرًا أن تكرار عبارة «الأمر متحقق على أرض الواقع» في معظم الردود الرسمية يثير تساؤلات حول دقة هذه الإجابات، في ظل ما يواجهه مواطنون من صعوبات فعلية في هذا الملف.

وأوضح سلمان أن حالات تُعرض بشكل شبه يومي لمواطنين يواجهون تعقيدات في استقدام زوجاتهم أو أزواجهم إلى البلاد، نتيجة ما وصفه بإجراءات بيروقراطية وتعقيدات إدارية في بعض الجهات المعنية، مشيرًا إلى أن هذه الأوضاع أثرت على استقرار عدد من الأسر البحرينية، وأدت في بعض الحالات إلى توترات أسرية وصلت حد الانفصال.

ووجّه النائب رسالة إلى وزير الداخلية، مطالبًا بتدخل عاجل لمعالجة هذه الإشكالات، مؤكدًا أن الشكاوى المتكررة تعكس معاناة حقيقية لدى عدد من المواطنين، ولا سيما أولئك الذين يواجهون صعوبات في لمّ شمل أسرهم داخل البلاد.

وأشار سلمان إلى أن بعض المتضررين يتداولون وجود قيود تتركز على جنسيات معينة، مثل السوريات والعراقيات واللبنانيات، في حين لا تواجه جنسيات أخرى القيود نفسها، متسائلًا عن مبررات ذلك، ومطالبًا بضرورة وضوح الإجراءات وتحقيق العدالة في تطبيقها على الجميع.

وأضاف أن هناك تناقضًا يتمثل في السماح للمواطنين بالزواج من الخارج واستكمال الإجراءات القانونية، مقابل تعقيد أو تأخير منح الإقامة للزوج أو الزوجة لاحقًا، وهو ما ينعكس سلبًا على استقرار الأسر، خصوصًا في الحالات التي يعيش فيها أحد الوالدين خارج البلاد أو يواجه الأبناء صعوبات في الالتحاق بالمدارس.

وأكد سلمان أن معالجة هذا الملف تتطلب رقابة واضحة على الإجراءات وتبسيطها، داعيًا إلى التعامل مع القضية بمنظور إنساني يضع استقرار الأسرة البحرينية في مقدمة الأولويات، مشددًا على أن حل هذه الإشكالات ممكن متى ما توفرت الإرادة لمعالجتها.

انسحـــاب نقـابـــة عمـــال أســـري مـــن اجتمـاع مـــع الإدارة احتجـاجاً علـى آليـة إقـرار الـزيـادة السنـويـة

أعلنت نقابة عمال شركة أسري انسحابها من الاجتماع الذي عُقد اليوم مع إدارة الشركة، احتجاجاً على ما وصفته بالشروع في إقرار الزيادة السنوية بصورة أحادية ومن دون مراعاة أوضاع أصحاب الرواتب المحدودة.

وأوضحت النقابة في بيان لها أن الإجراء المطروح يمثل، بحسب وصفها، انتقاصاً من الحقوق والمكتسبات العمالية التي تم الحفاظ عليها عبر سنوات طويلة من التعاون بين الإدارة والعمال، مؤكدة تمسكها بالحصول على زيادة سنوية عادلة تراعي الظروف المعيشية والاقتصادية للعاملين، لا سيما في ظل ما حققته الشركة من نتائج إيجابية خلال العام الماضي، والتي ساهم العمال في تحقيقها رغم ضغوط العمل والظروف التشغيلية الصعبة.

وأكدت النقابة في ختام بيانها رفضها لما اعتبرته تهميشاً لمطالب العمال، معلنة شروعها في اتخاذ خطوات نقابية تهدف إلى الحفاظ على الحقوق والمكتسبات العمالية والعمل على التوصل إلى صيغة عادلة للزيادة السنوية.

الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين يدعو إلى حوار وطني لمعالجة التحديات المعيشية

دعا المجلس المركزي للاتحاد العام لنقابات عمال البحرين إلى إطلاق حوار وطني جاد يضم مختلف الأطراف المعنية لمعالجة التحديات المعيشية التي تواجه المواطنين، وذلك في ظل تزايد الشكاوى المرتبطة بارتفاع تكاليف المعيشة وأوضاع الباحثين عن عمل.

وأوضح المجلس، في بيان صدر عقب متابعته للأوضاع الراهنة، أن عدداً من المواطنين، خصوصاً العاطلين عن العمل، عبّروا عن مطالبهم في ظل ما وصفه بتفاقم الأعباء المعيشية على الأسر البحرينية، مشيراً إلى أن التعبير عن هذه المطالب حق يكفله الدستور والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالعمل.

وأشار البيان إلى أن الإجراءات الأخيرة المتعلقة برفع الدعم عن بعض السلع والخدمات الأساسية وزيادة الرسوم على الكهرباء والماء والوقود تشكل تحدياً إضافياً للمواطنين، لا سيما في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، مؤكداً ضرورة تبني سياسات تسهم في تخفيف الأعباء المعيشية، خاصة عن الفئات الأكثر احتياجاً.

كما جدد الاتحاد العام طرح رؤيته الاستراتيجية لإصلاح سوق العمل وتعزيز استدامة صناديق التأمين الاجتماعي، والتي أعلن عنها في أغسطس 2020، موضحاً أنها تتضمن حلولاً عملية لمعالجة البطالة والتحديات المرتبطة بالتأمينات الاجتماعية والعجز الاكتواري، إلى جانب تمكين المواطنين من الحصول على وظائف ذات دخل مجزٍ، بما يسهم في دعم استقرار سوق العمل والاقتصاد الوطني.

الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين
GENERAL FEDERATION OF BAHRAIN TRADE UNIONS

وزارة العمـل: 505 آلاف أجنبـي يعملـون فـي البحـرين

كشفت وزارة العمل أن عدد العمالة الأجنبية في القطاع الخاص يبلغ 505 ألف و998 عاملاً يعملون بتصاريح عمل سارية الصلاحية، وأشارت إلى أن عدد المسميات الوظيفية المستخدمة في القطاع التجاري للأجانب يصل إلى 2582 مسمى وظيفياً، في حين يبلغ عدد المسميات الوظيفية المستخدمة في قطاع العمالة المنزلية 13 مسمى وظيفياً.

وفيما يتعلق بالعمالة الوافدة منتهية التصاريح ولم تغادر مملكة البحرين حتى شهر أكتوبر 2025، كشفت الوزارة أن عدد العمالة التجارية منتهية التصاريح بلغ 11 ألف و437 شخصاً، في حين بلغ عدد العمالة المنزلية منتهية التصاريح 5 آلاف و748 شخصاً.

ندوة تبحث إصلاح سوق العمل ومعالجة التعطل

ناقشت ندوة «التعطل... أبعاد المشكلة والمعالجة»، التي نظمتها جمعية التجمع القومي بمناسبة اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية، التحديات المرتبطة بملف البطالة وسبل معالجته من خلال سياسات إصلاحية تعزز توازن سوق العمل.

وشارك في الندوة الأمين العام المساعد للحماية الاجتماعية في الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين علي الرقراق، إلى جانب الباحث الاقتصادي أحمد عبدالأمير، بحضور عدد من الباحثين عن عمل والمهتمين بالشأنين الاقتصادي والاجتماعي.

وأكد الرقراق خلال مداخلته أهمية قراءة مؤشرات التعطل في إطارها الرسمي والاقتصادي، مشيراً إلى أن رؤية الاتحاد العام المطروحة منذ عام 2020 لإصلاح سوق العمل تتضمن حلولاً لمعالجة الاختلالات الهيكلية، من بينها توفير فرص نوعية للمواطنين، دعم استدامة صناديق التأمينات الاجتماعية، وتعزيز معايير العمل اللائق.

تـراجع حاد في انتخابات النقابات العمالية في الولايات المتحـدة خـلال 2025

أظهرت بيانات حديثة أن عدد انتخابات النقابات العمالية في الولايات المتحدة التي أشرف عليها مجلس العلاقات العمالية الوطني في عام 2025 شهد انخفاضاً بنسبة نحو 30٪ مقارنة بعام 2024، كما شارك حوالي 59 ألف عاملاً أقل في تلك الانتخابات، وفق تقرير صدر في 11 فبراير 2026.

وأرجع التقرير هذا الانخفاض إلى ضعف قدرة المجلس على الإشراف على الانتخابات وتنفيذ قوانين العمل بعد تغييرات إدارية واسعة أثرت على عمله خلال عام 2025، مما أدى إلى عجزه عن اتخاذ القرارات لفترات طويلة وتأثير ذلك على تنظيم وتشغيل انتخابات النقابات.

ورغم هذا التراجع في عدد الانتخابات وانتشارها، أظهرت استطلاعات أن نسبة تأييد الجمهور للنقابات ظلت مرتفعة، حيث بلغ دعم العمال للتنظيم النقابي نحو 68٪ في 2025، مما يشير إلى استمرار اهتمام العمال بالنقابات رغم العوائق التنظيمية.

وكالات: 11 فبراير 2026

كاريكاتير خالد الهاشمي

نقلاً عن حساب الفنان على «انستجرام»

البرلمـان الأرجنتيني يقر إصـلاحات عمـاليـة وسط احتجاجـات نقابية

أقر مجلس الشيوخ في الأرجنتين حزمة إصلاحات لقوانين العمل ضمن خطة حكومية تهدف إلى تنشيط الاقتصاد وتشجيع التوظيف في القطاع الرسمي. وتسهّل التعديلات إجراءات التوظيف وإنهاء الخدمة، إلا أنها قوبلت باحتجاجات نقابية واسعة اعتبرت أن الإصلاحات قد تضعف بعض حقوق العمال. ولا يزال المشروع بحاجة لاستكمال مراحله التشريعية قبل دخوله حيز التنفيذ.

وجاء التصويت عقب جلسة نقاش مطولة داخل البرلمان، تزامنت مع تجمعات واحتجاجات نظمتها نقابات عمالية خارج مقر الكونغرس رفضاً لمضامين الإصلاح، وسط انقسام سياسي ومجتمعي حول تأثير هذه الخطوة على أوضاع العمال وسوق العمل في البلاد. في المقابل، ترى الحكومة ومؤيدو الإصلاح أن تحديث قوانين العمل يعد خطوة ضرورية للحد من التوظيف غير الرسمي الذي يشمل نسبة كبيرة من القوى العاملة في الأرجنتين، مؤكدين أن الإجراءات الجديدة ستسهم في جذب الاستثمارات وتحفيز خلق فرص عمل جديدة خلال المرحلة المقبلة.

وكالات: 12 فبراير 2026

من وحي أوراق المنتدى الفكري السنوي 12 للتقدمي:

السياسات الضريبية بين ضرورات الإصلاح والعدالة الاجتماعية

شكّل عنوان «السياسات الضريبية في دول الخليج العربي» محورًا مركزيًا في المنتدى الفكري السنوي الثاني عشر للمنبر التقدمي في 13 فبراير 2026، ويعكس اختيار العنوان وعيًا متقدمًا بحساسية هذا الملف، وارتباطه المباشر بالاقتصاد، والعدالة الاجتماعية، والاستقرار المجتمعي فالضرائب لم تعد قضية مالية او فنية تخص وزارات او جهات رسمية معينة فقط، بل أصبحت مسألة سياسية واجتماعية وأخلاقية بامتياز، ترتبط بالجميع وتهمهم، في الدولة وفي المجتمع، وهى العلاقة التى قال أمين عام المنبر التقدمي الرفيق عادل متروك فى كلمته الافتتاحية للمنتدى إنها بحاجة إلى «إعادة هندسة» بحيث تحول دون ترحيل كلفة الأزمات الاقتصادية التى تسببت بها السياسات الرسمية والمبنية علي الريع وثروات الأرض إلى كاهل المجتمع، وبالأخصّ الفئات ذات الدخل المتوسط والمحدود، دون اعادة بناء المنظومة القانونية، وضمان الاستحقاقات العامة، وفى مقدمتها العدالة الاجتماعية .

خليل يوسف

قول أمين عام المنبر التقدمي لا مس جوهر الأزمة حين أشار إلى أن التوجهات السائدة تميل إلى تفريغ السياسة الضريبية من مضمونها التنموي، وتحويلها إلى أداة جباية وعقاب، بدل أن تكون وسيلة لتقليص الفجوات الاجتماعية وكبح حدة التناقضات الطبقية، فحين تنفصل الضرائب عن بعدها العادل، وتُفرض دون رؤية اقتصادية واضحة، أو دون ربطها بتحسين الخدمات، ودعم الطبقة الوسطى، وحماية الفئات الضعيفة، تتحول من أداة لإعادة توزيع الثروة إلى عبء إضافي على محدودي الدخل، و عندها لا تعود الضريبة تعبيرًا عن عقد اجتماعي متوازن، بل تصبح رمزًا لاختلال الأولويات، وغياب العدالة، وتآكل الثقة بين المواطن والدولة، وهو ما يهدد الاستقرار الاجتماعي قبل أن يحقق أي عائد مالي.

وبوجه عام يمكن القول إن المنتدى لم يكن مجرد فعالية فكرية تقليدية، بل شكّل مساحة جادة لإعادة التفكير في موقع السياسة الضريبية داخل المشروع التنموي الخليجي، وفي علاقتها بالعدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي وحتى الشرعية السياسية ، وجاء في زمن تتعاظم فيه الضغوط الاقتصادية، وتتسع فيه الفجوات الاجتماعية، وتُعاد فيه صياغة العقود الاجتماعية في مختلف دول العالم .

إن السياسات الضريبة، وهذا ما اكد عليه المنتدى تحوّلت من ملف مالي إلى قضية مجتمعية، إذ جرى ولوقت طويل التعامل مع الضرائب في دول الخليج بوصفها موضوعًا تقنيًا محصورًا في وزارات المالية والموازنات العامة. لكن التحولات الاقتصادية، وتراجع الاعتماد على النفط، وتزايد الالتزامات الاجتماعية، فرضت واقعًا جديدًا لم تعد فيه الضريبة مسألة حسابية، بل أصبحت قضية سياسية واجتماعية وأخلاقية بامتياز، ومن هنا، جاءت أهمية المنتدى فى طرحه الأسئلة الكبرى، من يدفع، ولماذا، ولمن، وبأي مقابل اجتماعي .. ؟

من أبرز ما كشفه المنتدى هو أن الأزمة الحقيقية ليست في فرض الضرائب بحد ذاتها، بل في غياب الثقة والرؤية، فالمواطن لا يرفض

المتحدثون في الجلسة الأولى

المتحدثون في الجلسة الثانية

الضريبة من حيث المبدأ، بل يرفض الغموض في استخدامها، يرفض ضعف الخدمات، وغياب المحاسبة، غموض الأولويات، وحين لا يرى أثرًا ملموسًا لما يدفعه، تتحول الضريبة في وعيه من مساهمة وطنية إلى «استقطاع قسري»، بمعنى آخر حين تنفصل الضريبة عن بعدها الاجتماعي، تتحول من عقد تضامن إلى عبء نفسي وسياسي.

مع تراجع العوائد النفطية، لم تتجه معظم السياسات الاقتصادية الخليجية إلى إصلاحات هيكلية جذرية، أو إلى إعادة هيكلة الإنفاق العام، أو إلى مكافحة الهدر والفساد، بقدر ما اتجهت إلى الخيار الأسهل: تحميل المواطن العبء، ومن هذا المنطلق يمكن القول إنّ جوهر المشكلة تتجلي فى «أزمة ثقة»، فالقضية ليست في مبدأ الضريبة، بل في غياب الثقة فالمواطن لا يعرف أين تُصرف أمواله، وكيف تُدار الموارد، ومن يُحاسَب على التقصير، ولماذا تغيب او تغيّب الشفافية، وذلك يشعر المواطن بانه يتعامل مع الضريبة بوصفها ظلمًا، لا واجبًا وطنيًا، وهذا يعني أنّ كل نظام ضريبي بلا ثقة، هو نظام هش، مهما بلغت أرقامه، وفى هذا السياق تمّ التأكيد او التحذير المهم الذى اطلقه المنتدى من خلال أوراق العمل والمناقشات لتضع الإصبع على جوهر المشكلة وهي أن التوجهات السائدة تميل إلى تفريغ السياسة الضريبية من مضمونها التنموي، وتحويلها إلى أداة جباية بدل أن تكون وسيلة لكبح حدة التناقضات الطبقية.

لتبيان ذلك لابد ان نتوقف بشكل سريع امام أوراق العمل الأربع التى طرحت فى المنتدي وفقاً لتسلسلها؛ ففي ورقته الأولى، قدّم الباحث والقيادي في الحركة التقدمية الكويتية أحمد الدّين قراءة معمّقة لتجربة الضرائب في دول الخليج قبل النفط، متخذًا من الكويت نموذجًا مسلطاً الضوء على السياق التاريخي للسياسات الضريبية، والعلاقة بين الدولة الريعية والمجتمع، وحدود الإصلاح في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة، وبيّن أن غياب الضرائب لفترات طويلة لم يكن مجرد خيار اقتصادي، بل جزءًا من «صفقة اجتماعية» غير مكتوبة، تقوم على توفير الدولة للخدمات مقابل ضعف المشاركة الضريبية، وهي معادلة باتت اليوم تحت ضغط شديد.

أما الورقة الثانية للدكتور محمد الكويتي فقد انتقلت بالنقاش إلى المستوى المفاهيمي، عبر تناول مفهوم الضرائب، وأهدافها، ومبادئها الأساسية، وأكد أن أي نظام ضريبي ناجح يجب أن يقوم على العدالة في التوزيع، الشفافية في التحصيل، الكفاءة في الإنفاق ، والوضوح في التشريع، والمساءلة في التطبيق. كما شدد على أن الضريبة كما يفترض ليست مجرد مورد مالي، بل أداة لإعادة توزيع الثروة، وتحفيز الإنتاج، وضبط السوق، وتحقيق التوازن الاجتماعي.

في الجلسة الثانية، قدّم الباحث عبد الجليل النعيمي ورقته حول تحليلية مهمة «الضرائب بأنواعها في ميزان العدالة الاجتماعية .. البحرين نموذجاً»، واضعًا الملف في قلب العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع مركزاً على أثر الضرائب غير المباشرة على الفئات الضعيفة، وخطورة تحميل الطبقة الوسطى العبء الأكبر، وغياب السياسات التعويضية الكافية، ضعف الربط بين الجباية وجودة الخدمات.

وأكد أن الضرائب والتكاليف العامة أساسها العدالة الاجتماعية، كما اكد ان ضريبة القيمة المضافة هى اكثر أنواع الضرائب إجحافا بذوي الدخل المحدود والمتوسط ، ولفت إلى ان هذه الضريبة أعجز من ان تضخ للميزانية ما يُعجل خفض الديّن

العام ، ورفع أعباء خدمته من على كاهل البلاد والعباد ، كما أنها تضر العدالة الاجتماعية ، بقدر ما تضر الاقتصاد ، كما أشار إلى ان الضريبة الانتقائية كغيرها من الضرائب غير المباشرة لا تشكل اضافة للاقتصاد لأنها تدفع من جيوب المواطنين .

كما اكد النعيمي فيما يخص البحرين على جملة من الحقائق الهامة منها:

– البحرين اليوم أحوج من غيرها لفرض ضرائب على الشركات وعلى دخل الأفراد ذوي المرتبات البالغة الارتفاع وعلى الثروات والأراضي غير المستغلة اقتصادياً.

– إن تركيز السياسة المالية والضريبية على الضرائب غير المباشرة وتخلي الدولة عن التزاماتها الاجتماعية فى كافة الخدمات الضروية كالصحة والتعليم والإسكان والغذاء والماء والكهرباء فى منطقة الخليج بالذات يشكل انقلاباً جذريا علي النموذج الاقتصادي الاجتماعي المعهود.

– إن قلق المواطنين فى البحرين تصاعد قبل السنة الجديدة 2026، مصحوبا بالتذمر من إقرار الحكومة إجراءات رفع أسعار الوقود ابتداء من اليوم التالى لصدور القرار، وقد حدث مثل هذا الغضب عند إلغاء الزيادة السنوية فى المعاشات التقاعدية (3٪) والتعديلات الأخرى على نظام التقاعد والتأمينات الاجتماعية، وعند رفع أسعار الكهرباء والماء، وعند رفع الدعم عن اللحوم ، وعند سن ضريبة القيمة المضافة وهكذا الحال مع فرض اي رسوم جديدة او سحب الدعم.

– المطلوب هو إعادة بناء الاقتصاد الوطني ليصبح اقتصاداً فعليا منتجا، متناميا ذاتيا يولي أهداف التنمية الاقتصادية الاجتماعية المستدامة والشاملة أولوية علي برامج التوازن المالي ويعتمد التخطيط كأداة علمية فاعلة لتحقيقها تكون فيه الضرائب رافعة للاقتصاد لبنت؛ وأداة لإعادة توزيع الثروة والدخل الوطني للفئات الأقل دخلاً لا العكس.

الورقة الرابعة كانت للباحث العماني علوي المشهور الذي قدّم قراءة استراتيجية للضرائب باعتبارها «نافذة للتحولات الكبرى في الخليج» متناولاً العلاقة بين الضرائب وبين تنويع الاقتصاد، والتحول إلى اقتصاد المعرفة، و جذب الاستثمار، و إعادة هيكلة سوق العمل، و تعزيز الاستدامة المالية، وبيّن أنّ الضريبة، إذا أُحسن تصميمها، يمكن أن تكون محركًا للتحديث، لا عبئًا على التنمية.

ازاء كل ما تقدم وما أثير من نقاشات فى المنتدى الفكري نخلص إلى أن دول الخليج أمام مفترق طرق، إما بناء أنظمة ضريبية عادلة وشفافة، ومرتبطة بالتنمية، أو الاكتفاء بسياسات قصيرة المدى، قائمة على الجباية السريعة، ومن المؤكد ان الخيار الأول يبني دول حديثة، والخيار الثاني يراكم الأزمات، ويجب أن يفهم أن العدالة الضريبية تعني توزيعًا متوازنًا للأعباء، و شفافية كاملة في الإيرادات، ووضوحًا في أوجه الصرف، ومحاسبة لا تستثني أحدًا، أما الضرائب التي لا يرافقها إصلاح حقيقي، و تُترك أسئلة كبرى معلقة مثل أين ترشيد الإنفاق ..؟، أين محاربة الهدر والفساد .. ؟، أين إعادة ترتيب الأولويات ..؟، وأين الشفافية في أوجه الصرف ..؟، فهي ليست إصلاحًا اقتصاديًا بل مخاطرة سياسية تتعاظم حين تُدار أمور الناس والمجتمع بعقلية البيانات الصحفية، والإشادات، وتُسويق الكلام العام الفضفاض الذى يبقي على المراوحات ولا يغيّر من واقع الحال شيئاً، ولا يحمي الطبقة المتوسطة و «مهدودي الدخل»، ولا يأخذ فى الاعتبار أن الثقة رأس مال سياسي لا يُعوَّض، وأن أي سياسة ضريبية لا تُبنى على الثقة والعدالة ستواجه اختبارًا صعبًا، وإذا كانت الضرائب ضرورة، لكن العدالة ضرورة أكبر، وهذه هى الحقيقة التى لا يجب أن تغيب عن أذهان الجميع .

موضوع المنتدى الفكري للتقدمي، في جوهره، دعوة صريحة لاختيار طريق السياسات المحققة للعدالة الاجتماعية ، واكد أن الضريبة العادلة تبني مواطنة، والضريبة الجائرة تولّد اغترابًا، وبين هذا وذاك، تقف البحرين ودول الخليج أمام لحظة مفصلية، تحتاج إلى شجاعة الإصلاح، ووضوح الرؤية، وإرادة سياسية ترى في المواطن شريكًا ضمن رؤية شاملة للإصلاح، لا ممولاً مجبوراً على التمويل، صامتا على الأخطاء.

إقبال على معرض التقدمي السنوي للكتب المستعملة

شهد اليوم الأول لانطلاق معرض المنبر التقدمي السنوي للكتب المستعملة اقبالاً واسعاً في يومه الأول تزامناً مع انعقاد المنتدى الفكري السنوي الثاني عشر للتقدمي، ووفق التقليد الذي تكرّس على مدار السنوات، يجري افتتاح المعرض في مكان انعقاد المنتدى الفكري بقاعة جلجامش بفندق جولدن توليب، ثم ينتقل إلى مقرّ المنبر التقدمي، ويستمر لعدة أسابيع. واعلن التقدمي عن المواعيد الصباحية للمعرض بين الساعة التاسعة حتى الثانية عشر والنصف من السبت إلى الأربعاء طوال شهر رمضان المبارك، إضافة إلى مساء كل يوم أحد، حيث يستضيف التقدمي ضيوف مجلسه الرمضاني على جري العادة كل سنة.

أوجه الشبه بين عجز التقاعد وتصاعد الدين العام في البحرين

لا تقتصر أوجه الشبه بين عجز نظام التقاعد وتنامي الدين العام في البحرين على كونهما يسيران في منحنى تصاعدي فحسب؛ إذ بلغ الأول مرحلة العجز الفعلي مع تحذيرات رسمية من احتمال عدم القدرة على صرف المعاشات خلال سنوات قليلة، كما برزت مؤشرات على صعوبة تأمين الدولة لرواتب موظفي القطاع العام. وتمتد أوجه التشابه إلى جوانب جوهرية أخرى تتجاوز مجرد الارتفاع في الأرقام.

فلاح هاشم

أولاً: الانتقائية في تنفيذ توصيات الخبراء

يتجلى أحد أبرز هذه الجوانب في النهج الانتقائي الذي تتبعه الحكومة في التعامل مع توصيات الخبراء في كلا الملفين، حيث يتم الأخذ ببعض التوصيات وتجاهل أخرى.

فعلى الرغم من اعتماد البحرين على توصيات صندوق النقد الدولي في رسم سياساتها المالية والاقتصادية بشكل عام، إلا أن التعاطي معها يتم بانتقائية واضحة. كما يحذر البنك الدولي باستمرار من مخاطر الصرف خارج الميزانية، في حين أن معظم الاقتراض ضمن الدين العام لا ينعكس أثره بصورة واضحة في الميزانية أو الحساب الختامي، بل يُنفق بقرارات فوقية خارج الأطر المعتمدة.

ويُضاف إلى ذلك تضخم الجهاز الإداري للدولة نتيجة تعدد الجهات والهيئات المعنية بالشأن الواحد، ما يثقل كاهل الميزانية بمزيد من الهدر المالي ويعمّق العجز، في مخالفة صريحة لتوصيات الصندوق.

وبالمنطق ذاته، تواجه صناديق التقاعد تجاهلاً مماثلاً لتوصيات الخبراء الاكتواريين، ولا سيما فيما يتعلق بالتقاعد المبكر. إذ تمضي الجهات التنفيذية في تحميل نظام التقاعد تبعات برامج التقاعد المبكر في الوزارات والشركات الحكومية، سواء عبر برامج التقاعد الاختياري أو عمليات إعادة الهيكلة. وتؤدي هذه السياسات إلى إحالة الغالبية العظمى من الموظفين إلى التقاعد قبل بلوغهم السن القانوني المحدد له، ما يكبد ميزانية التقاعد مئات الملايين من الدنانير سنوياً ويضاعف أعباء التأمينات. فضلاً عن ذلك، تتحمل هيئة التأمين الاجتماعي تكاليف تقاعد أعضاء المجالس التشريعية والبلدية السابقين، في وقت يبدو فيه أن الجهات التنفيذية ماضية في تنفيذ برامج التقاعد المبكر دون مراعاة كلفتها الباهظة على الميزانية.

ثانياً: التأثير المتبادل بين العجزين

تسهم برامج «الإصلاح الإداري» والخصخصة في إخراج عشرات الآلاف من العاملين في الحكومة والشركات الحكومية من دائرة الإنتاج، ما يحرم صناديق التقاعد من اشتراكاتهم ويحمّلها أعباء تقاعدهم المبكر، الأمر الذي يفاقم تدهور أوضاعها المالية. وفي المقابل، تؤدي القرارات المتعلقة بتجميد معاشات المتقاعدين أو منح معاشات متدنية إلى زيادة أعداد المستفيدين من برامج المساعدات الاجتماعية، خصوصاً الضمان الاجتماعي ودعم الأسر، بما يشكل عبئاً إضافياً على الميزانية العامة.

ثالثاً: المواطن.. ضحية الأزمات الدائم

في مواجهة العجوزات، تتجه الحكومة إلى فرض مزيد من الضرائب على المواطنين، ورفع الدعم عن الخدمات الأساسية، وزيادة أسعار المحروقات والكهرباء. وفي مسعى للحد من تدهور أوضاع صناديق التقاعد، يتم الاتجاه نحو تقليص مزايا وحقوق المتقاعدين، مثل إلغاء أو تقليص الزيادة السنوية، وزيادة الاشتراكات، ورفع سن التقاعد.

رابعاً: فتح سوق العمل على مصراعيه

إن ما يترتب على الآلية المتبعة في الترخيص للوافدين بالعمل دون ضوابط يؤدي إلى تدفق مزيد من العمالة الوافدة إلى البلاد، وهو ما يكلف الميزانية أعباء إضافية نتيجة الخدمات المقدمة لهم، فضلاً عن تأثيره الأكبر على فرص توظيف المواطنين، بما يسهم في عدم مشاركتهم في تمويل التقاعد عبر اشتراكات تعزز وضعه المالي إيجابياً.

إن العجز الاكتواري في صناديق التقاعد وتصاعد الدين العام في البحرين يمثلان وجهين لعملة واحدة، ويعكسان أزمة مالية هيكلية ناتجة عن خلل في الإدارة وإخفاق في نهج السياسات الاقتصادية والاجتماعية. ويستدعي هذا الواقع إجراء مراجعة شاملة لهذه السياسات، والبحث عن حلول جادة وواقعية تُعتمد بشفافية ومن خلال آليات ديمقراطية تشاركية

العجز الاكتواري في صناديق التقاعد، وتصاعد الدين العام وجهان لعملة واحدة، ويعكسان أزمة مالية هيكلية ناتجة عن خلل في الإدارة وإخفاق في السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

بفعل الإذعان لوصايا صندوق النقد الدولي المتكررة

طبقتنا الوسطى .. غموض يشبه الخديعة

في علم الاقتصاد السياسي، تصنف الطبقة الوسطى في المجتمع على أنها عمود الهرم الاجتماعي، ومقوم أساسي لقوة المجتمع وتماسكه، ومحرك لا غنى عنه للنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي برمته، وتعتبر صمام أمان للاستقرار السياسي والاجتماعي في اي بلد سواء كان البلد فقيراً أم غنياً وهي في الغالب الأكثر عدداً وإنتاجية، واستقرارها يساهم في تعزيز القوة الشرائية والاستقرار الاجتماعي والسياسي، وعلى العكس فإن تراجعها أو ضعفها هو عامل خطر حقيقي، ربما يساهم في ضعف القيم وانتشار ظواهر مثل الفساد ومعدلات الجريمة والقلاقل السياسية، بالإضافة إلى تراجع عوامل الاستقرار والتنمية والإنتاجية بشكل عام.

عبدالنبي سلمان

بهذه الروحية دارت السجالات الأخيرة تحت قبة البرلمان لدينا في البحرين بوتيرة متباينة، اتخذت لنفسها مؤشرات صعود وهبوط، تبعا لطبيعة السجال الدائر بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ممثلة بمجلس النواب على وجه التحديد. وبالمثل كان التعاطي البرلماني وعلى مدار عامين تقريبا، مع ملف مراجعة الدعوم المعيشية التي تقدمها الدولة لمختلف الشرائح المجتمعية، حيث كان الإصرار واضحاً من النواب على ضرورة الاصغاء لصوت الناس بشيء من بعد النظر وقراءة المستقبل لوضع معالجات عاجلة، تحاشياً لأي تراجعات لم يعد المواطن قادراً على تحملها، تحت وطأة الظروف المعيشية الضاغطة التي نعايشها منذ سنوات، على خلفية الاضطراب الحاصل عالميا واقليميا في معدلات التضخم غير المسبوقة، وتراجع القوة الشرائية، والتي زادت من وطأتها السياسات التقشفية المرهقة التي اجترحتها الحكومة ومن بينها ما عرف بالتوازن المالي.

ويندرج هذا «التوازن المالي» في معالجات استدعتها الحكومة طيلة السنوات العشر الأخيرة على الأقل، في محاولة منها لإطفاء جانب من العجوزات التي ابتليت بها موازنتنا العامة، نتيجة العديد من السياسات الخاطئة طيلة السنوات الماضية، والتي من بينها بطبيعة الحال تعاظم فاتورة الدين العام الذي تجاوز أكثر من 22 مليار دينار على أقل تقدير، بالإضافة إلى فوائد هذا الدين التي جاوزت، لوحدها، المليار دينار!

أضف إلى ذلك ما افرزته التحولات الحاصلة على طبيعة ومنهجية اقتصادنا الوطني، الذي انتقل بفعل الإذعان لوصايا صندوق النقد الدولي المتكررة والتي بدورها حوّلت اقتصادنا الذي كان منذ السبعينات متجها نحو الإنتاجية بخطى معقولة، حيث المشاريع الكبيرة مثل الالومنيوم والبتروكيماويات، وإصلاح السفن وتطور القطاع المالي، والصناعات التحويلية المختلفة وغيرها، ما نتج عنه قيم مضافة للاقتصاد الوطني من وظائف واجور وقوة شرائية جيده حينها، ساهمت تلقائيا في ازدهار ملحوظ لا تخطئه العين، رغم مرور المنطقة بأسرها بأكثر من أربعة حروب مهلكة إلا ان الوضع بقي مستقراً إلى حد كبير.

غير أن ما جرى بعدها من تراجعات كبيرة نتيجة الإفراط غير المدروس في استحضار ما اصطلح على تسميته بالاقتصاد المعولم، والتخلي التدريجي عن تعزيز الاقتصاد الوطني القائم على الإنتاج والعمالة الوطنية بصورة كبيرة، إلى التحول المتسارع نحو استقطاب العمالة المهاجرة الرخيصة، وانتشار ما عرف بشركات «الأوت سورس» والمضي في عمليات التخصيص غير المدروسة لقطاعات إنتاجية واسعة من اقتصادنا الوطني وغير ذلك من العوامل الاقتصادية والسياسية، كل ذلك أدى لتحولات سلبية كبرى نعيش الآن فصولها البشعة، حيث تغوّل البطالة في أوساط ابناء وبنات البلد، وتراجع الشركات القائمة على الإنتاجية الفاعلة كمقوّم لا غنى عنه لدخول آلاف من الشباب البحريني لسوق العمل، لتختنق بعدها هذه السوق بمئات الألاف من العمالة الأجنبية غير الماهرة في الأغلب، والتي بلغت تحويلاتها المالية السنوية قرابة المليار دينار تستفيد منها في الغالب مدن وقرى آسيوية عديدة على حساب تراجع معدلات النمو لدينا وزيادة رقعة الفقر وانحدار طبقتنا الوسطى، مع تراجع قطاعات إنتاجية بأكملها، بفعل كل ما حصل من تشوهات خطيرة ومقلقة، وبالتالي تراجع مستويات المعيشة بالنسبة لشرائح واسعة من مجتمعنا البحريني، وفي القلب منها تراجع طبقتنا الوسطى بشكل مخيف فعلاً.

لا تفلح التطمينات الرسمية في الصمود أمام كل ما نعايشه من مؤشرات وتراجعات باعثة، في جوهرها،على القلق والخوف من المجهول إذا ما استمّرت دون معالجات حصيفة تستند لبعد النظر والاستباقية في طرح الحلول الناجعة، بدلاً من الاستغراق إلى ما لا نهاية في غموض يشبه الخديعة لازدهار اقتصادي وتنموي حقيقي طال انتظاره!.

بصراحة

العاطلون عن العمل .. متى يتحقق الحلم ؟

فاضل الحليبي

قال لي أحدهم ذات يوم: ركّزوا مواضيعكم ومقالاتكم على الشأن المحلي بالأخص المعيشية منها، وطرح الحلول وليس فقط الكتابة عن المشاكل أو الصعوبات، نعرف الأوضاع العربية والدولية سيّئة، وبالأخص الإبادة الجماعية في غزة وما فعله الكيان الصهيوني من مجازر ومذابح فضيعة ومازال مستمراً بدعم من الإمبريالية الأمريكية التي تفرض إملاءاتها وإرادتها على شعوب وبلدان العالم بالقوة والبلطجة.

قلت له: ماذا نحن فاعلون، فكل مقالاتنا تعنى بالشأن المحلي ناهيك عن موقفنا من تلك القضية أو ذاك الملف نطرح رأينا وبكل وضوح وشفافية في مقالاتنا وافتتاحية نشرتنا (التقدمي)، وواصل حديثه قائلاً: الحكومة اليوم تحمِّل المواطن أعباءً ماليةً إضافيةً، من خلال رفع الدعم عن الكهرباء والماء والطاقة، لتوفر سيولة نقدية من الدنانير البحرينية تلجأ إلى المواطنين، لكي تحمِّلَهم أعباء مالية إضافية، وهم الذين لا يأتي نصف الشهر وتصفّر رواتبهم، يعيشون النصف الباقي منه في وضع مالي لا يحسد عليه، يأخذون القروض من أجل تكلمة باقي الشهر، وهكذا تتراكم الديون عليهم ، وفي النهاية لا يستطيعون تسديدها، ويجرجرون إلى المحاكم.

ومن جهة أخرى ترتفع الأسعار، ناهيك عن الرسوم والضرائب، وبدلاً من أن تُغلق الشركات الحكومية الفاشلة يُستمر في ضخ الأموال لها وتعرف مسبقاً بأنها شركات خاسرة، في ظل تزايد الدين العام الذي وصل تقريباً 23 مليار دينار بحريني، والفوائد المالية المترتبة عليه وصلت إلى حوالي مليار دينار بحريني، وضع مالي لا يصدّق، فلماذا يتحمل المواطنون إخفاقات الحكومة وهي المستمرة في تطبيق النهج النيوليبرالي تنفيذاً لنصائح صندوق النقد والبنك الدوليَين، وهي نصائح كارثية سبق أن كتبت عنها في مقالاتي . باختصار تحمل الطبقات الفقيرة والكادحة، ويزداد الفقراء فقراً و الأغنياء غنًى، تغيب العدالة الاجتماعية والمساواة، في ظل اقتصاد ريعي غير منتج تعتمد عليه الدولة ، واقعٌ مريرٌ يدفع الثمن فيه الفقراء ومتوسطو الدخل .

هناك ملفات عالقة لم تجد لها الحلول المناسبة ، أولها ملف العاطلين من العمل من سنوات ولم يحل، الخريجون بالآلاف، كانت لبعضهم وقفاتٌ أمام وزارة العمل لا يزيد عددهم عن واحد في المائة من نسبة العاطلين، وهناك المسجلين في قوائم وزارة العمل بالآلاف وهناك غير المسجلين في الوزارة، ربما يتساءل القارئ الكريم: ماهو الحل لهذه القضية القديمة الجديدة ؟

وقبل أن أطرح بعض المقترحات، بودي الحديث عن قصة صديق لديه ثلاثة أبناء وبنات أطباء عاطلين من العمل، صرف كل ماليه من أموال غير القروض من أجل دراسة أبنائه ، على أمل أن يتخرجوا ويعودا إلى الوطن لخدمته ، ولكن الوطن لا يتسع لهم! .. وطنٌ يفضِّل الأجانب عليهم، منذ سنوات وهم عاطلون من العمل، مَن ينصف هذا المواطن وأبناءه الأطباء؟؟

هذه واحدة من عشرات وربما مئات القصص (وأحداثها حقيقية).

هناك أفكار عدّة، ولكن الأهم العودة إلى مسمى «البحرنة»، وأن تكون وزارة العمل جادة في تطبيقه من خلال وضع خطة محددة لمعرفة مدى نجاحها، تحت عنوان (إحلال المواطنين محل الأجانب في بعض الوظائف)، يمكن الاستفادة من التجارب والخبرات لبعض الدول الخليجية في هذا الموضوع، أولاً: الثقة في المواطن البحريني، ثانياً: تحديد الوظائف، ثالثا: تحديد فترة التطبيق للمشروع على العاطلين، رابعاً: قياس سرعة الانتاج في العمل، خامساً : يطبَّق المشروع على فئة محدودة من العاطلين في بداية الأمر، سادساً: عند نجاح التجربة يمكن تطبيقها على وظائف أخرى وبأعداد كبيرة، سابعاً: يبدأ المشروع خطوة خطوة لتتحقق النجاحات. هذه أفكار ومقترحات أولية ممكن الاستفادة منها، بالإضافة لمقترحات أخرى، نجاحها يعتمد على كيفية التطبيق، وأهم شيء يوظف العاطل حسب تخصصه، ويعيَّن في وظيفة قريبة من تخصصه أن تعذر وجود وظيفة لا تناسب تخصصه، الثقة كبيرة في هذا الجيل المتعلم بشكل مميز، عندما تُهيَّأ له الظروف المناسبة سوف يعطي وينتج بشكل خلاق ومبدع، من هنا على وزارة العمل التفكير بشكل مغاير عن السابق لإيجاد الوظائف المناسبة للعاطلين عن العمل.

بدلاً من أن تُغلق الشركات الحكومية الفاشلة، يُستمر في ضخّ الأموال لها رغم المعرفة بأنّها خاسرة، في ظل تزايد الدين العام والفوائد المالية المترتبة عليه

المرأة والعمل السياسي

دينا الأمير

تُعد مشاركة المرأة في العمل السياسي ركيزة أساسية للديمقراطية، وحق أصيل للمرأة تكفله المواثيق الدولية والدساتير الوطنية بهدف تعزيز المساواة وتحقيق التنمية المستدامة.

وغالباً ما ينظر إلى العمل السياسي بأنه حكراً على الرجال، وتخشى النساء المشاركة فيه إما بسبب الثقافة السائدة في المجتمع، أو بسبب وضع المرأة الاقتصادي والاجتماعي والعائلي. ويغيب عن المرأة أنها مواطنة وعليها ممارسة حقها في المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

لم يمنح الدستور البحريني لعام 1973 المرأة حق المشاركة السياسية إذ تم تفسير المبادئ الخاصة بالمساواة بين المواطنين باعتبارها قاصرة على الرجال فقط بما حرم المرأة من مباشرة حقوقها السياسية انتخاباً وترشحاً وهي الحقوق التي حصلت عليها في الدستور المعدل لعام 2002.

أقر الدستور البحريني المعدل لعام 2002 نصوصاً عامة تتعلق بالمساواة بين المواطنين وأفرد بنوداً تنص على التزام الدولة بكفالة حقوق المرأة ومساواتها مع الرجل في مختلف الميادين. والنصوص تؤكد حق المرأة بالمشاركة السياسية، حيث تنص المادة (18) على «للناس سواسية في الكرامة الإنسانية ويتساوى المواطنين لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة». كما تضمنت الفقرة (ب) من المادة (5) على المساواة الصريحة بين الرجال والنساء في جميع المجالات حيث تنص على أنه «تكفل الدولة للمرأة.. مساواتها بالرجال في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية». وقد أقرت تلك المساواة الدستورية مبادئ المواطنة التي تجعل جميع المواطنين سواسية في ممارسة الحقوق والواجبات.

كما أقر المؤتمر العالمي الرابع للمرأة (بيجين 1995) بضرورة مشاركة المرأة في عملية صنع القرار وتولي المناصب السياسية، والتزمت بذلك العديد من الدول. لكن ما زال وضع المرأة في المنطقة العربية مقارنة بباقي دول العالم أقل بكثير من إمكانية الوصول إلى المناصب القيادية السياسية والمشاركة في عملية صنع القرار.

وتنص التوصية العامة رقم 23 – الحياة السياسية والعامة – على: تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد، وبوجه خاص تكفل للمرأة، على قدم المساواة مع الرجل، الحق في:

التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة، وأهلية انتخابها لعضوية جميع الهيئات التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام.

المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وتنفيذ هذه السياسة وفي شغل الوظائف العامة وتأدية جميع المهام العامة على جميع المستويات الحكومية.

(ج) المشاركة في المنظمات والجمعيات غير الحكومية التي تعنى بالحياة العامة والسياسية للبلد.

ومن أبرز الدساتير والمواثيق الدولية والتي تساهم في صياغة أطر قانونية تضمن المشاركة السياسية للمرأة بشكل فعّال مما يعزز العدالة الاجتماعية والديمقراطية:

اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة: هي اتفاقية دولية أقرّتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 ديسمبر 1952، وتم اعتمادها في 31 مارس 1953. وتهدف هذه الاتفاقية إلى تقنين المعايير الدولية الأساسية للحقوق السياسية للمرأة.

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: هي معاهدة اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1966 ودخلت حيز التنفيذ في مارس 1976. والمادة (25) تضمن حق كل فرد دون تمييز في المشاركة في الشؤون العامة وإدارة الدولة.

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة – السيداو: هي معاهدة دولية اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1979، وهي وثيقة الحقوق الدولية للنساء، صُدقت هذه المعاهدة في 3 سبتمبر 1981، ووقعت عليها أكثر من 189 دولة من بينهم أكثر من 50 دولة وافقت مع بعض التحفظات والاعتراضات. المادة (7) من الاتفاقية تلزم الدول ضمان حق المرأة في التصويت والترشح والمشاركة في صياغة السياسات الحكومية وتنفيذها.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: هو وثيقة حقوق دولية تبنته الأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1948. والمادة (21) تؤكد حق الجميع في المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلادهم.

يعد دعم مشاركة المرأة في العمل السياسي وتذليل المعوقات التي تواجهها مسؤولية مشتركة بين الحكومات والمجتمع، وعليه يجب:

– دعم المجتمع وخاصة النساء الناخبات للمرأة المرشحة، ولعل نظام «الكوتا» يُعد خطوة جيدة لتعزيز دور ومشاركة المرأة في العمل السياسي.

– رفع حظر النشاط السياسي على الجمعيات النسائية.

– نشر وتدريس الثقافة الديمقراطية وعدم التمييز ومفاهيم النوع الاجتماعي.

– التعريف بالاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق المرأة والتي صادقت عليها الدول وتطبيق بنودها.

– تمكين المرأة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وتشجيعها للانخراط في جميع المجالات.

– الاهتمام ببرامج التدريب للنساء لضمان وصول مؤهلات للمشاركة في العمل السياسي.

– تغيير الصورة النمطية للمرأة في وسائل الإعلام.

لابد أن تتضافر جميع الجهود لتحقيق المساواة والعدالة للمرأة، وخلق الفرص والإمكانات لتحقيق أهدافها والتغلب على المعوقات التي تواجهها لتشارك في العمل السياسي جنباً إلى جنب مع الرجل.

(قف)

حول النهوض بالمرأة في المجتمعات العربية

فهد المضحكي

رسم الفكر الإصلاحي في الوعي العربي الملامح الكبرى لصورة المرأة الجديدة المنتظرة في مجتمعاتنا، المرأة المتعلمة، المرأة العاملة، المرأة المطالبة بتشريع لا يُخل بآدميتها، ولا يجعلها عالة على أحد، وتعززت الصورة بمدارس البنات والمدارس التي أباحت الاختلاط، وتم تدعيمها بالصحافة النسائية المتخصصة والجمعيات النسائية، كما تعززت بالرائدات والرواد من المبادرين إلى العمل على فك الحصار المضروب على النساء والفتيات في واقعنا العربي، وقد بذل الوطنيون في الدول العربية جهودًا كبيرةً وهم يشجعون بناتهم وزوجاتهم واخوانهم على الانخراط في افعال المظاهرات المنددة بالهيمنة الاستعمارية ومظاهرها المختلفة.

هذا ما ذكره الباحث أستاذ الفلسفة المغربي د. كمال عبداللطيف في كتابه "أسئلة الحداثة في الفكر العربي من ادراك الفارق إلى وعي الذات"، معتبرًا أن الفقرة السابقة وما تضمنته من إشارات مختزلة، لا تستوعب مختلف صور التحوّل التي واكبت عملية إطلاق ورش النهوض بالمرأة والفتاة في المجتمعات العربية. كما أن العناصر المستعرضة فيها لا تعبر عن مختلف المخاضات والمعارك، ومختلف المهنات التي لحقت كثيرًا بالطلائع النسائية وهن يمارسَن لأول مرة أفعالًا محظورة في تاريخ هيمنة الرجال على تركيب آليات عمل المجتمع والأسرة والدولة.. إلا أن ما حصل يعد نتيجة فعل تاريخي متدرج ومواكب لتقاطع عوامل عديدة، فعل يمارس ويكثف بصورة رمزية في ممارسة ما سيتحول بعد عقود من الزمن، إلى إيقاع تاريخي أكثر انتظامًا وأكثر التحامًا بأسئلة واقع متحرك، رغم كل مظاهر البطء والتعثر في الحركة.

لا يمكن أن نغفل هنا الدور الذي مارسته الدولة الوطنية في بعض الدول العربية بعد الاستقلال السياسي، الذي شمل أغلب هذه الدول في العقد الأول من النصف الثاني من القرن العشرين، حيث حرصت على إدخال إصلاحات مكافئة في تقديرها نوعيات التحوّل التي عرفها المجتمع العربي.

لقد أثمرت جهود مئة سنة من بناء صورة جديدة للآخر في الذات، بفعل ما اعتراها من تغير داخل دائرة الأزمنة الحديثة، مجموعة كبيرة من عناصر التحوّل الفعلي في موضوع علاقة النساء بالرجال، ورغم بطء التحوّلات وتعثرها، بل اقتصارها على عناصر بعينها وإغفال أخرى، فإن التحوّل أصبح أمرًا واقعًا، لم تنكسر قيود التقليدي الفقهي، ولم يتخلص الوجدان من تركه توزيع الأدوار بما يرسخ المراتبية والدونية وسط المجتمع، إلا أن ما حصل ساهم في نقل الموضوع من دائرة المحرم إلى دوائر التاريخ المشرعة على المستقبل، على صورة الفرنساوية كما تمثلها ذهن الطهطاوي قبل ما يزيد على قرن من الزمان، وما تلاها من متغيرات جديدة متمثلة في الثمار التي تحققت بعد حصول أغلب الأقطار العربية على استقلالها السياسي، ساهم في تطور الوعي والواقع الاجتماعي النسائي في المجتمعات العربية.

إن الفعل الاجتماعي الجديد المواكب للتحرك الاجتماعي المتصل بقضايا المرأة، لا يتمثل في تبنى بعض الدول الوطنية مشاريع النهوض بواقع المرأة في المجال التشريعي ومجالات العمل العام، بل يتحدد في الخطوة المؤسسة التي نقلت العمل المطلبي النسائي من مستوى العمل المرتبط بالتنظيمات الحزبية إلى عمل مفتوح على قضايا النساء، عمل مستقل برؤيته الخاصة، ومنفتح في الوقت نفسه على آليات النضال السياسي الوطني بهدف تغيير المجتمع، وتغيير أوضاع النساء بما يكفل حقوقهن ويرعى كرامتهن وآدميتهن.

لقد تبلورت عشرات الجمعيات الحقوقية والخيرية والاجتماعية داخل فضاء العمل النسائي العربي بمعناه الواسع، وتعمق هذا الفعل بفضل انخراط النساء أيضًا في العمل السياسي والحقوقي وفي ميادين لا علاقة بها بقضايا النساء على وجه الخصوص، وقد ساهم داخل هذه المجتمعات في ما يمكن أن نسميه بإعادة تأهيل وإعادة تربية المجتمع على قبول الحضور النسائي الفاعل، لكي لا تظل معيارًا مطلقًا، ولتحل محلها في التاريخ الجديد أفعال أخرى، تمنح الصورة فضاءً أرحب للفعل والاجتهاد والإنتاج والإبداع.

فإذا كان، كما يقول الباحث، لقد واكبت هذا الفعل التاريخي في زمن لاحق، أفعال أخرى وسعت دائرة الحلم بمجتمع يعي أن سوق العمل والإنتاج لم يعد حكرًا على الرجال، وواكبته أيضًا نظريات اقتصادية جديدة في باب التنمية، وتحوّلات في النظام الدولي، وثورة في مجال الإعلاميات، فإن ما نتج عن كل ما سبق، منظور جديد للعمل في مجال قضايا المرأة، وقضايا أخرى ذات صلة بالمجتمع في الحاضر الكوني. ومن هنا فإنّ النهوض بالمرأة في البلدان العربية لم يكن ممكنًا من دون تداخل عوامل يصعب حصرها كليّة، أي نحن نتحدث في هذا الإطار عن دور المجتمع الأهلي، وعن أدوار بعض الحكومات، لكن لا يمكننا أن نغفل دور منظمات المجتمع الدولي، الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية التي أعلنت 1975 سنة دولية من أجل المرأة.

تميّزت هذه اللحظة في تاريخ العمل النسائي بمحاولة تجاوز الصورة التي رسختها دعوات تعليم النساء، والصورة النمطية التي رسختها مطالب إصلاح التشريعات في موضوع الزواج والطلاق والتعدد، وأصبح متغير التنمية ثم التنمية البشرية والمؤشرات المتصلة بهما، والمتمثلة في الفقر والبطالة والصحة والتغذية... الخ بمثابة عناصر مركزية في عمليات التفكير الجديد في نهضة المرأة وتحسين أوضاعها.

يستطيع المتابع لمعارك النساء في الوطن العربي خلال العقود الأربعة الأخيرة من القرن الماضي أن يدرك إن استراتيجية جديدة تنشأ في الأفق، وإن النساء في البلدان العربية قد ارتبطن بشبكات المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية في العالم ، طورن خطابهن، بقصد اختراق جدران الهيمنة العالمية السميكة الجاثمة على المجتمع العربي، بالرغم من كل المتغيرات التي عرفها بفضل ما راكمته تجارب العمل النسائي العربي في النصف الأول من القرن العشرين، وبفضل الصورة التي رسمها رواد الإصلاح للمرأة العربية القادمة من فضاء آخر، فضاء أسهم ويسهم في تركيب ملامحنا، ونسهم نحن في تلوين ملامحه في ضوء أسئلتنا وإشكالات الطور الانتقالي المركب الذي تمر به مجتمعاتنا، ونحن نواجه التأخر والاستعمار وتحجر الذهنيات . ومن هذا المنظور ثمة محاولات عديدة لتطوير الفكر العربي، وتعزيز مسارات الروح النقدية داخله.

و تبلورت في هذا السياق مشاريع نظرية في نقد العقل العربي، ونقد آلياته في التفكير والعمل، وقد عزز هذا المنحى بروحه النقدية الاختيارات الرامية إلى تكسير الفقه التقليدي وأدبيات التراث التي نسجت لرعاية وحماية التصورات المراتبية في علاقة الرجال بالنساء، فكما ان أدبيات التراث لا يمكن أن تسعفنا اليوم في تطورات سياسية مناسبة لطموحاتنا في التغيير السياسي والاجتماعي، حيث ينبغي توطين أدبيات سياسية جديدة قادرة على استيعاب أسئلتنا وواقعنا الجديد، فإن الأمر نفسه ينطبق على التصورات التراثية في موضوع المرأة والمجتمع.

مقدّمة كتاب «الربح على حساب الخسارة» (٢ - ٢)

طوال هذه السنوات، كان تشومسكي، الذي يمكن وصفهُ بالفوضوي anarchist بالمفهوم السياسي، أو بتعبير أدق، بالإشتراكي الليبرالي، مُعارِضاً ونَاقِداً ديمقراطياً صريحاً ومبدئياً وثابتاً للدول والأحزاب السياسية الشيوعية اللينينية.

لقد دَرَس عَدداً لايُحصى من الناس، بمن فيهم أنا Robert W. McChesney، أن الديمقراطية رُكنٌ أساسي لا غِنى عنهُ لأي مُجتمع ما بعد رأسمالي يستحق العيش فيه أو النِضال من أجله. في الوقت نفسه، أثبت عبثية مساواة الرأسمالية بالديمقراطية، أو الأعتقاد بأن المجتمعات الرأسمالية، حتى في أفضل الظروف ستُتيح الوصول إلى المعلومات أو صنع القرار بما يتجاوز أضيق الأحتمالات وأكثرها تحكماً. أشك في أن أي كاتب، ربما بإستثناء جورج أورول George Orwell، قد أقترب من تشومسكي في إنتقادهِ المنهجي لِنفاق الحُكام الأيديولوجيين في كل المجتمعات الشيوعية والرأسمالية، إذ يدّعون أن ديمقراطيتهم هي الشكل الوحيد للديمقراطية الحقيقية المُتاحة للبشرية.

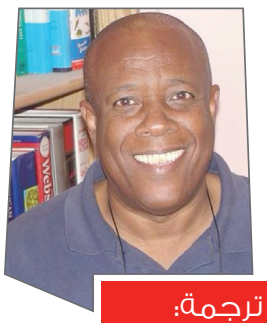

ترجمة:
غريب عوض

بقلم: محرر مجلة
Robert W. McChesney

في تسعينيات القرن الماضي، تضافرت كل هذه التوجهات في عمل تشومسكي السياسي – من مُناهضة الإمبريالية والتحليل النقدي لوسائل الأعلام إلى كتاباته عن الديمقراطية والحركة العُمالية – لِتُتوج أعمالاً مثل هذا الكتاب عن الديمقراطية وتهديد الليبرالية الجديدة. لقد بذل تشومسكي جهوداً كبيرة لإنعاش فهم المُتطلبات الإجتماعية للديمقراطية، مُستفيداً من الإغريق القُدماء، فضلاً عن رواد الثورات الديمقراطية في القرنين السابع عشر والثامن عشر. وكما يُوضح، من المستحيل أن تكون مُناصراً للديمقراطية التشاركية وفي الوقت نفسه مُناصراً للرأسمالية، أو أيُ مُجتمعٌ آخر مُقسماً طبقياً. في تقييمه للنضالات التاريخية الحقيقية من أجل الديمقراطية، يكشف تشومسكي أيضاً كيف أن الليبرالية الجديدة ليست أمراً جديداً، بل هي مُجرد النسخة الحالية من معركة القِلة الغنية لتقييد الحقوق السياسية والسُلطات المدنية للأغلبية.

قد يكون تشومسكي أيضاً الناقد الرئيس لأسطورة السوق «الحُر» الطبيعية، تلك النشيدة المبهجة التي تغرس في أذهاننا حول كون الأقتصاد تنافسياً وعقلانياً وفعالاً وعادلاً. وكما يُشير تشومسكي، فإن الأسواق نادراً ما تكون تنافسية. فمُعظم الأقتصاد تُهيمن عليه شركات ضخمة ذات سيطرة هائلة على أسواقها، وبالتالي لا تواجه سوى مُنافسة ضئيلةٌ جداً من النوع الموصوف في كُتُب الأقتصاد وخُطَب السياسيين. علاوةٌ على ذلك، فإن الشركات نفسها هي في الواقع مُنظمات استبدادية تعمل وفق أُسُس غير ديمقراطية. إن تمركز أقتصادنا حول هذه المؤسسات يُضعِف بِشدة قُدرتنا على بِناء مجتمعٌ ديمقراطي.

كما تعترف أسطورة السوق الحُرة أن الحكومات مؤسسات غير فعالة ويجب تقييدها حتى لا تضر بسحر سوق عدم التدخل "عدم التدخل" الطبيعي.

في الواقع، كما يُؤكد تشومسكي، فإن الحكومات محور النظام الرأسمالي الحديث، فهي تدعم الشركات بِسخاء وتعمل على تعزيز مصالحها على جبهات عديدة. إن الشركات نفسها التي تبتهج بايديولوجية الليبرالية الجديدة هي في الواقع غالباً ما تكون مُنافقة: فهي تُريد وتتوقع من الحكومات أن تحول دولارات الضرائب إليها، وأن تحمي أسواقها من المُنافسة، لكنها تُريد التأكُد من أن الحكومات لن تفرض عليها ضرائب أو تعمل بشكل داعم نيابةً عن المصالح غير التجارية، وخاصةً نيابةً عن الفُقراء والطبقة العاملة. إن الحكومات أكبرُ من أي وقت مضى، ولكن في ظل الليبرالية الجديدة لديها تظاهر أقل بكثير بأنها مُهتمة بمُعالجة المصالح غير التجارية.

وما من مكان تتجلى فيه مركزية الحكومات وصنع السياسات أكثر من بروز اقتصاد السوق العالمي. فما يُصوّرهُ أصحاب الأيديولوجيات المؤيدة للأعمال التجارية على أنهُ توسع طبيعي للأسواق الحُرة عبر الحدود، هو في الواقع عكس ذلك تماماً. فالعولمة globalization هي نتيجة حكومات قوية، وخاصة حكومة الولايات المتحدة، تَفرضُ صفقات تجارية واتفاقيات أُخرى على شعوب العالم، لتسهيل سيطرة الشركات والأثرياء على اقتصادات الدول دون أي التزامات تجاهها. وما من مكان تتجلى فيه هذه العملية أكثر من إنشاء منظمة التجارة العالمية WTO في أوائل التسعينيات، والآن في المُداولات السرية بشأن اتفاقية الأستثمار المُتعدد الأطراف Multilateral Agreement on Investment.

في الواقع، يُعد عدم القدرة على إجراء نِقاشات ومُناظرات صادقة وصريحة حول الليبرالية الجديدة من أبرز سِماتها.

يُعدّ نقد تشومسكي لنظام الليبرالية الجديدة محظوراً عملياً على التحليلات السائدة، على الرغم من قوته التجريبية والتزامه بالقيم الديمقراطية. وهُنا، تأتي فائدة تحليل تشومسكي للنظام العقائدي في الديمقراطيات الرأسمالية. تلعب وسائل الإعلام الإخبارية التابعة للشركات، وصناعة العلاقات العامة، والأيديولوجيون الأكاديميون، والثقافة الفكرية عموماً، دوراً محورياً في خلق "الأوهام الضرورية" لجعل هذا الوضع غيرَ المُستساغ يبدو عقلانياً وخَيّراً وضروري، إن لم يكُن بالضرورة مرغوباً فيه.

كما يُسارع تشومسكي إلى الإشارة، إن هذا ليس مؤامرة رسمية من قبل مصالح قوية: ليس بالضرورة أن يكون كذلك. فمن خلال مجموعة مُتنوعة من الآليات المؤسسية، ترسَلُ إشارات إلى المثقفين والخُبراء والصَحفيين، تدفعهم إلى اعتبار الوضع الراهن أفضل العوالم المُمكنة، بعيداً عن تحدي المُستفيدين منه.

يُعدّ عمل تشومسكي دعوة مُباشرة للنُشطاء الديمقراطيين لإعادة صياغة نظامنا الإعلامي بحيثُ يُصبح مفتوحاً أمام وجهات نظرٍ وتساؤلات مُناهضة للشركات ولليبرالية الجديدة.

هو أيضاً تحد لجميع المُثقفين، أو على الأقل أُولئك الذين يُعبرون عن إلتزامهم بالديمقراطية، ليلقوا بنظرة عميقة في المِرآة، ويسألوا انفُسهم لمصلحة من، ولأية قيم، يؤدون عملهم.

إن وصف تشومسكي لسيطرة الليبرالية الجديدة والشركات على أقتصادنا، ونظامنا السياسي، وصحافتنا، وثقافتنا، بالغ القوة والجبروت، لدرجة أنهُ قد يُثير لدى بعض القُراء شعوراً بالأستسلام. في عصرنا السياسي المُحبط، قد يمضي البعض خطوةٌ أبعد، ويستنتجون أننا مُتورطون في هذا النظام الرجعي، لأن البشرية، للأسف، عاجزة ببساطة عن إقامة نِظامٌ إجتماعي أكثر إنسانية ومُساواة وديمقراطية.

في الواقع، قد يكون أفضل إسهام لتشومسكي هو إصرارهِ على الميول الديمقراطية الأساسية لشعوب العالم، والإمكانيات الثورية

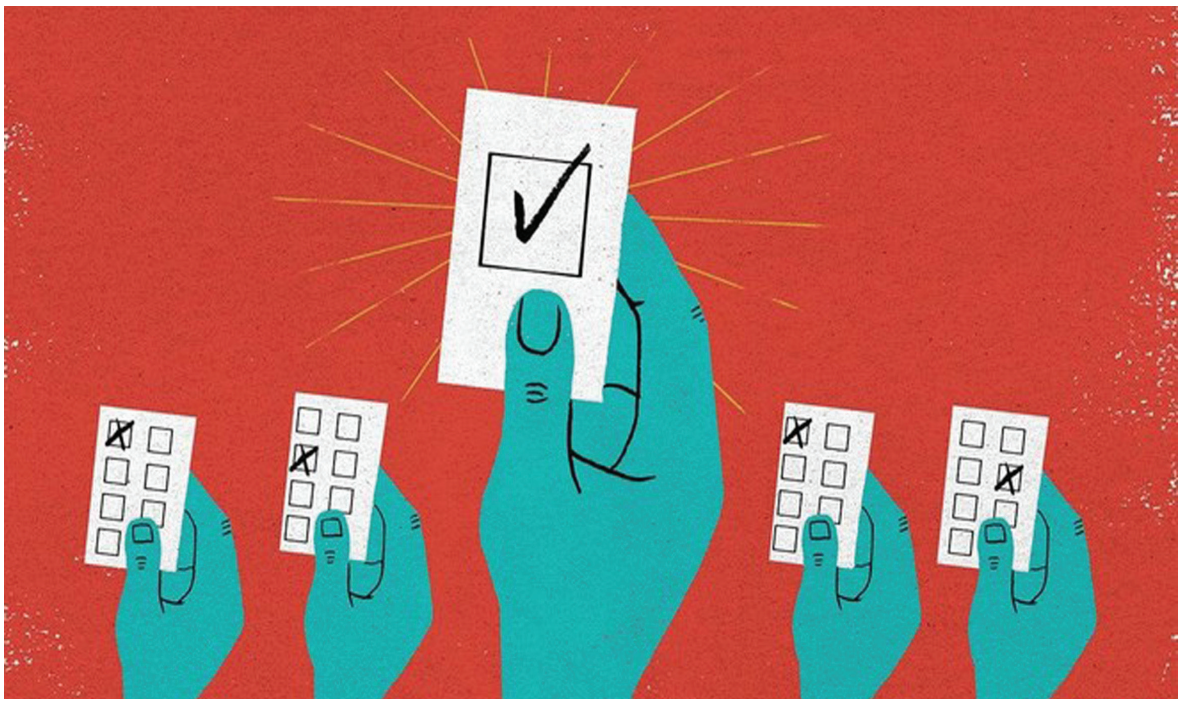

الكامنة في تلك الدوافع. وخيرُ دليل على هذه الإمكانية هو المدى الذي تصل إليه قوى الشركات في منع قيام ديمقراطية سياسية حقيقية. يُدركُ حُكامَ العالم ضمنياً أن أنظمتهم قائمة لتلبية إحتياجاتَ القلة، وليس الأغلبية، إنهُ لا يمكن السماح أبداً للأغلبية بمُساءلة حُكم الشركات وتغييره. وحتى في الديمقراطيات المُتعثرة القائمة، يعمل مُجتمع الشركات بلا كلل لضمان عدم طرح قضايا مُهمة للنقاش العام، مثل إتفاقية الأستثمار مُتعدد الأطراف MAI.

وينفق مجتمع الأعمال ثروة طائلة على تمويل أجهزة العلاقات العامة لإقناع الأمريكيين بأن هذا هو أفضل العوالم المُمكنة. وبهذا المنطق، سيأتي وقت القلق بشأن إمكانية التغيير الإجتماعي نحو الأفضل عندما يتخلى مجتمع الشركات عن العلاقات العامة وشراء الإنتخابات، ويسمح بوسائل إعلام تمثيلية، ويشعر بالأرتياح لإقامة ديمقراطية تشاركية حقيقية قائمة على المُساواة لأنهُ لم يَعُد يخشى سُلطة الأغلبية. لكن ليس هناك ما يدعو للأعتقاد بأن هذا اليوم سيأتي على الأطلاق.

إن الرسالة الأبرز لليبرالية الجديدة هي أنهُ لا بديل عن الوضع الراهن، وأن البشرية قد بلغت أسمى مُستوياتها. يُشيرُ تشومسكي إلى وجود فترات أُخرى عديدة وُصفت بـ "نهاية التاريخ" في الماضي. ففي عشرينيات وخمسينيات القرن الماضي، على سبيل المثال، زَعَمَت النُخب الأمريكية أن النظام يعمل، وأن الهُدوء الجماهيري يعكس رضاً واسع النطاق عن الوضع الراهن. إلا أن الأحداث التي أعقبت ذلك بوقت قصير أبرزت حماقة هذه الإعتقادات. أظنُ أنهُ بمُجرد أن تُحقق القوى الديمقراطية انتصارات ملموسة، سيعود الدم إلى عُروقها، وسيسلك الحديث عن انعدام الأمل في التغيير نفس مسار جميع أوهام النُخَب السابقة حول ترسيخ حكمها المجيد لألف عام.

إن فكرة إستحالة وجود بديل أفضل للوضع الراهن أصبحت أبعد من أي وقت مضى، في عصرنا الذي تتوافر فيه تقنيات مُذهلة لتحسين أحوال البشر.

صحيح أن كيفية إرساء نظام ما بعد رأسمالي قابل للأستمرار، حُر وإنساني، لا تزال غامضة، بل إن هذه الفكرة في حد ذاتها تحملُ في طياتها مسحة طوباوية. لكن كل تقدمٌ في التاريخ، من إنهاء العبودية وإرساء الديمقراطية إلى إنهاء الأستعمار الرسمي، كان عليه في مرحلة ما أن يتغلب على فكرة إستحالة تحقيق ذلك لأنهُ لم يحدث من قبل. وكما يُسارع تشومسكي إلى الإشارة، إن النشاط السياسي المُنظم مسؤول عن مُستوى الديمقراطية الذي نتمتع به اليوم، وعن حق الأقتراع العام للبالغين، وحقوق المرأة، والنقابات العمالية، والحقوق المدنية، والحُريات التي نتمتع بها. وحتى لو بدأ مفهوم مجتمع ما بعد الرأسمالية بعيد المنال، فإننا نعلم أن النشاط السياسي البشري قادر على جعل العالم الذي نعيشُ فيه أكثر إنسانية بكثير. وعندما نصل إلى هذه النقطة، ربما نتمكن مرةٌ أُخرى من التفكير في بناء اقتصاد سياسي قائم على مبادئ التعاون والمساواة والحُكم الذاتي والحُرية الفردية.

وحتى ذلك الحين، ليس النضال من أجل التغيير الإجتماعي مسألة افتراضية. لقد ولّد نظام الليبرالية الجديدة الحالي أزمات سياسية واقتصادية هائلة من شرق آسيا إلى أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية. إن جودة الحياة في الدول المُتقدمة في أوروبا واليابان وأمريكا الشمالية هشة. والمجتمعات هُناك في حالة اضطراب شديد. إضطرابات هائلة تلوحُ في الأفق في السنوات والعقود القادمة.

ومع ذلك، هناك شك كبير حول نتائج تلك الأضطرابات، ولا يوجد ما يدعو للأعتقاد بأنها ستؤدي تلقائياً إلى حل ديمقراطي وإنساني. سيُحدد ذلك كيفية تنظيمنا، نحنُ الشعب، وردود أفعالنا، وتصرُفُنا. وكما يقول تشومسكي، إذا تصرفت كما لو أنه لا توجد إمكانية للتغيير نحو الأفضل، فإنك تضمن أنهُ سوف لن يكون هناك تغيير للأفضل. الخيارُ لنا، الخيارُ لكم.

صُنّاع رؤساء أميركا بالمـال

يُصنع رؤساء أميركا المتعاقبون بالمال. ما من رئيس أميركي وصل إلى البيت الأبيض بأصوات الناخَبين وحدهم، وإنّما بالتمويل الكبير الذي حظيت به حملته الانتخابية من «هوامير» المال، وهؤلاء لا يملكون المال وحده، وإنّما يملكون درجة مؤثّرة من السلطة لها أثرها في صنع القرار. فمع كل سباق انتخابي أميركي، خصوصاً في موسم الانتخابات الرئاسية، نسمع عن أرقام بمليارات الدولارات تجمع وتنفق لدعم المرشّحين، وبعد انتهاء كل دورة انتخابية، تجرى مقارنة الأموال الهائلة التي جمعها المرشّحون، مع ملاحظة زيادات ضخمة في كل موسم انتخابي.

حسب تقرير نُشر عشيّة الانتخابات الرئاسية الأميركية في العام 2020، كانت تلك الانتخابات الأعلى تكلفة في تاريخ الانتخابات الأميركية، حيث وصلت إلى 10.8 مليارات دولار، وهذا يفوق الناتج المحلي السنوي لدول ليست صغيرة. وحسب إحدى الدراسات، تفوّقت حملة بايدن، يومها، على حملة ترامب من ناحية الإنفاق على الإعلانات التلفزيونية والإذاعية والرقمية، خصوصاً أنّ ترامب في فترته الرئاسية الأولى استعدى كبار رجالات الإعلام ومؤسّساته، فضلاً عن خلافه مع رؤساء الشركات الأميركية العملاقة، مثل شركة أمازون وغيرها. وبالاضافة إلى الإعلانات، تغطّي حملات التمويل مصاريف العاملين في الفرق الانتخابية وسفرهم وإقاماتهم في أثناء التجوّل في الولايات المختلفة.

يلقت التقرير نفسه النظر أيضاً إلى مساهمات المتبرّعين الصغار الذين يتبرّعون بمبلغ لا يزيد على مائتي دولار، الذين ازدادت أهمية مشاركتهم في تمويل الحملات الانتخابية منذ 2016. على سبيل المثال، جمعت السيناتورة إليزابيث وارن والسيناتور بيرني ساندرز 76٪ و56٪ على التوالي من إجمالي أموالهما بالاعتماد على هذه الفئة من المتبرّعين خلال انتخابات التجديد النصفي لعام 2018، ما يقرُب من 230 مليون دولار، وجاء 58٪ منها من مساهمات فردية صغيرة. ويُذكر أنّ ساندرز، يساري الهوى، رفض دعم لجان العمل السياسي الكبرى، وفي انتخابات 2020 أنفق الديمقراطيون أكثر من الجمهوريين على المستوى الفيدرالي بإجمالي 6.9 مليارات دولار، فيما أنفق الجمهوريون 3.8 مليارات دولار.

هناك إجماع لدى الدارسين على أنّ الإنفاق الانتخابي في تاريخ الولايات المتحدة لا يعدّ نزيهاً، باعتباره مالاً سياسيّاً، ويجرى التلاعب القانوني به، وهو أمرٌ آخذ في الازدياد مع غياب معايير الشفافية ومراقبة أوجه الصرف ودوافعه.

أرض الخلود لا تمنح أسرارها للقتلة

غسان مدن

ليست «أرض الخلود» حكايةً تُروى للتسلية، ولا أسطورةً نضعها في خزائن الماضي ثم نغلق عليها الغبار. «أرض الخلود» ـ كما عرفتها حضاراتنا الأولى ـ لم تكن مجرّد مكان على امتداد البحر والنخيل، بل كانت فكرة أخلاقية كبرى: أرضٌ لا تسكنها الرذيلة، ولا يطأها الظلم دون أن يفتضح، ولا يُمنح فيها «سرّ الحياة» لمن يوزّع الموت على الناس. بالنسبة إلى أهلها فإنها ليست مجرد جغرافيا بل ضمير، ليست مجرد أسطورة بل موقف.

الخلود ليس جائزة للمجرمين، ولا يُمنح كترقية سياسية، ولا يُختصر في بروتوكول، ولا يُشترى بالمجاملة، فهو لا يليق إلا بمن حمل معنى الإنسان، أما القاتل فلا يستحق سوى سقوطه، والمجرم لا يليق به سوى انكشافه، والمحتل مهما تزيّن بالألقاب، سيظل عارًا يتحرك على قدمين، فهو من جعل حياة الآخرين جحيمًا.

«أرض الخلود» لم تكن يومًا أرضًا ساذجةً تُخدع بشعار، ولا أرضًا ضائعة تُمسح ذاكرةُ التاريخ عنها بتصريح إعلامي. لقد كانت «أرض الصفاء»، لا مرض فيها ولا قبح، لا شيخوخة ولا ظلم...

فكيف تُدخل إلى أبوابها من يحمل على كتفيه ميراث القتل، وهي التي لا تقبل الحياد بين الضحية والجلاد، ولا تقف في المنتصف بين الحق والباطل، ولا تُساوي بين دم الطفل ويد القاتل، ولا تضع الجلاد والضحية على طاولة واحدة تحت عنوان "السلام".

حين يقف سفير العدو الغاصب، سفير الكيان الصهيوني، على أرض لها تاريخ حضاري عميق، ويظن أن الزمن يمكن أن يكون ممحاة، وأن العلاقات يمكن أن تكون ماءً يغسل الدم — هنا تحدث المفارقة الكبرى: التاريخ لا يُغسل، والدم لا يُمحى!

الكيان الصهيوني ليس "خلافًا سياسيًا"، بل مشروع قائم على القتل، والتهجير، والمصادرة، هو مشروع يريد من الجميع أن يعتادوا الجريمة... أن تصبح المجزرة خبراً عادياً، وأن يصبح الحصار "إجراءً أمنياً"، وأن يصبح قتل الأطفال "دفاعًا عن النفس"، ولذلك فإن حضور سفيره ليس حضوراً دبلوماسياً عادياً، بل رمزية احتلال تمشي بين الناس، محاولة لتطبيع القبح وتحويله إلى عادي، وتحويل الجريمة إلى مشهد مألوف.

أرضنا، أرض الخلود، لا تساوم على دم، ولا يمنح أهلها خلودًا لمن سرق الأرض، فهي ليست ضيافةً للغزاة، بل محكمةٌ للتاريخ ومنصةٌ للحق.

الكيان الصهيوني ليس «خلافًا سياسيًا» بل مشروع قائم على القتل، والتهجير، والمصادرة

الوساطة العمانية لتجنيب المنطقة مخاطر الحرب

إيمان الشيخ

في خضم الصراعات والتوترات الاقليمية التي تمر بها منطقة الشرق الاوسط، برزت سلطنة عُمان كقوة مؤثرة تلعب دورًا رئيسيا على الساحة الإقليمية للحفاظ على السلم، فقد استطاعت أن تثبت مكانتها كوسيط موثوق يسعى إلى جسر الفجوات بين الاطراف المتنازعة بدلًا من التصعيد.

ولقد شهدنا سابقاً كيف قامت سلطنة عمان بأدوار فاعلة في العديد من أزمات المنطقة العربية، ففي الفترة ما بين 1980–1988 خلال الحرب العراقية–الإيرانية، تبنت عمان موقفا متوازنا إذ أنها رفضت استخدام أراضيها لأي عمل عسكري يستهدف الجزر الثلاث المتنازع عليها بين الامارات وإيران آنذاك، كما استضافت في عام 1987 محادثات سرية بين بغداد وطهران في محاولة لإنهاء الحرب. ثم أعادت السلطنة التأكيد على الموقف نفسه عام 1991 عندما غزا العراق دولة الكويت، لكنها شاركت في جهود تحرير الكويت ضمن ميثاق دول مجلس التعاون الخليجي من خلال «درع الجزيرة» واستعادة سيادتها.

وانتقالا الى الملف اليمني، تمكنت مسقط من أداء دور الوسيط الموثوق بين جماعة أنصار الله والمملكة العربية السعودية وبقية القوى اليمنية، فاستضافت المفاوضات التي سهلت تبادل الأسرى ومساعي وقف إطلاق النار.

أما بالنسبة للأزمة القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، فقد اتسمت العلاقة بينهما على مدار عقود بالتعقيد والتوتر، لاسيما فيما يتعلق بالبرنامج النووي الايراني، حيث تسعى واشنطن لمنع طهران من امتلاك سلاح نووي ومن تعزيز نفوذها في المنطقة. في عام 2013، كانت سلطنة عمان محطة للمحادثات الأمريكية الإيرانية والتي ساهمت لتمهيد الطريق للاتفاق النووي. كما نجحت السلطنة في إطلاق سراح معتقلون أمريكيون في السجون الإيرانية.

تؤكد الوساطة العمانية استمرار التزام السلطنة بسياستها الخارجية الثابتة ونهجها الدبلوماسي في إدارة القضايا والازمات المعقدة خصوصا مع تصاعد التوتر بين البلدين في الفترة الاخيرة. حيث رعت أيضا عدة محادثات غير مباشرة بين الجانبين بشأن الملف النووي الإيراني في مسقط وفي العاصمة السويسرية جنيف مؤخرا، لتفادي الانزلاق نحو مواجهة عسكرية قد تؤثر على استقرار المنطقة، فاشتعال الأزمة يشكل تهديداً متصاعداً للمنطقة بأكملها، فبدء الهجوم الأمريكي على إيران، سيوتر المنطقة ويعيد أجواء الحروب مرة أخرى، وهو ما تسعى دول المنطقة لتجنبه، حيث أن جميع الحروب تعدّ حالة استنزاف للأموال والموارد، مما يتطلب الاستمرار في توفير المناخ المناسب لإجراء الحوارات مع الأطراف المتنازعة لتجنيب المنطقة ويلات الحروب وتداعياتها.

شهدنا سابقاً كيف قامت سلطنة عمان بأدوار فاعلة في العديد من أزمات المنطقة العربية

كـــــوبـــــا الصمـــــود

احتضنت العاصمة الكوبية هافانا اجتماع اللجنة العالمية لاتحاد النساء الديمقراطي العالمي (أندع)، بين الثامن والعشرين والثلاثين من نوفمبر ٢٠٢٥. وبعد انتهاء المؤتمر أقيم احتفال بالذكرى الثمانين لتأسيس الاتحاد في الحادي من ديسمبر ٢٠٢٥. تخلل الحفل تكريم عدد من المناضلات العربيات والرائدات في مجال حقوق المراه. وهن فاطمة ابراهيم، نزيهة الدليمي، ليندا مطر، ميادة عباسي، إميلي نفاع. شارك في هذا الاجتماع مائة مندوبة من ٢٧ دولة تمثّل التنظيمات النسائية في مختلف مناطق العالم منها دول من امريكا اللاتينيه، اوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية. ومن الدول العربية، شاركت وفود من فلسطين، لبنان، السودان، العراق، والبحرين.

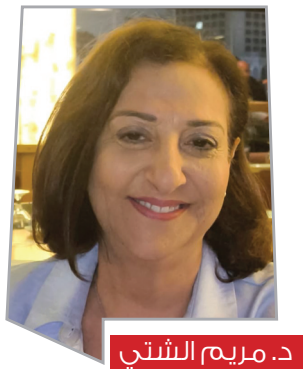

د. مريم الشتي

عقدت خلال أيام المؤتمر الثلاثة العديد من الجلسات، نوقشت خلالها عدد من القضايا الدولية المهمة والمتعلقة بقضايا المرأة. وتمّ إصدار عدد من البيانات التضامنية مع الدول التي تتعرض لهجوم من الإمبرالية العالمية. كما شاركت وفود المؤتمر في وقفات تضامنية مع الشعب الفلسطيني بحضور السفير الفلسطيني لدى كوبا.

من ضمن البيانات التي تمّ اصدارها، بيان التضامن مع الشعب الفلسطيني والمطالبة بوقف فوري للعدوان الإسرائيلي على غزّة والتطهير العرقي بحق الشعب الفلسطيني. كما أعلن المجتمعون تضامنهم مع الشعب السوداني وطالبوا بإنهاء العنف في السودان. وأدان المجتمعون الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على لبنان واحتلال بعض أراضيه، وأعلنوا تضامنهم مع شعب لبنان لما يعانيه جراء هذا العدوان

كما ثمّن المجتمعون الدور البارز والجهد الكبير الذي بذلته كوبا في تنظيم واستضافة هذا الإجتماع وطالبوا برفع الحصار الجائر الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا والذي يعتبر انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان.

كوبا هي اكبر جزر الكاريبي وتتميز بشواطئ جميلة مثل فارادیرو ومدن تاريخية عديدة، أما الشعب الكوبي فهو خليط من أصول إسبانية وإفريقية، وهو شعب غاية في الطيبة، مضياف ويحب المرح والموسيقى والرقص حتى في أحلك الظروف.

تعتبر الاطاحة بالنظام الكوبي الاشتراكي هدفاً أساسياً للولايات المتحدة الأمريكية، حيث تقوم بحصار هذه الجزيرة المسالمة اقتصادياً وتجارياً ومالياً من أجل الضغط عليها لايجاد حالة من الفقر بما يؤدي إلى السخط الشعبي المفضي الى تغيير النظام بها.

في 1 يناير 1959 انتصرت الثورة الكوبية بقيادة الزعيم الراحل فيدل كاسترو. وقتها صرح مساعد وزير الخارجية الأمريكي انذاك ، انه يجب استخدام جميع الوسائل الممكنة لاضعافها اقتصادياً أملاً في أن يؤدي ذلك لحدوث سخط شعبي ضد النظام فيها. بعدها مباشرة فرض الرئيس الامريكي جون كنيدي الحصار عليها، كان ذلك في 1960.

مؤخرا وقبل نهاية ولايته قام الرئيس الامريكي جو بايدن بإزالة اسم كوبا من قائمة الدول الراعية للارهاب. لكن ذلك لم يدم طويلا حين قام خلفه، دونالد ترامب في بداية استلامه لمنصبه، بإعادة إدراج كوبا في قائمة الدول الراعية للإرهاب. وصرح مسؤولون في الإدارة الأمريكية الحالية، بأنهم سيبتكرون أساليب جديدة لإيقاف مصادر الدخل الخارجي لكوبا.

بعدها مباشرة ازدادت اجراءات الحصار قسوة، حيث تمّ فرض عقوبات على شركات الشحن والنقل والتأمين والتي لها علاقة بتزويد الوقود إلى كوبا، ومنع المعاملات المالية المخصصة لاستيراد المواد الأساسية. وقد تمّ بالفعل رفع 45 دعاوى قضائية ضد الشركات التي تتعامل مع كوبا، وهي قضايا متعلقة بشركات السياحة و النقل والتعدين والانشاء.

وقد أعلن عدد من المسؤولين الأمريكيين عن خططهم للتدخل لإحداث الضرر في الاقتصاد الكوبي من خلال وضع القيود على السياحة وعرقلة التحويلات المالية العائلية ومنع الاستثمار الأجنبي، وأوقفت العديد من البنوك تعاونها مع كوبا، بما فيها التحويلات المالية لشراء الأغذية والادوية والوقود. ونتيجة لذلك، فقد أدى نقص الأموال الناتج عن الحصار إلى انخفاض إنتاج النفط المحلي، حيث تنتج كوبا حالياً ما يغطي ثلث الإستهلاك المحلي فقط.

كما بات ملاحظاً انخفاض معروض مجموعة من المنتجات الغذائية المهمة مثل اللحوم ، الفاصوليا، السكر، القهوة، الزيت، الحليب والوقود المنزلي، وذلك بسبب الصعوبة في الحصول على المواد الخام والأسمدة والوقود والآلات اللازمة لتأمينها.

توفر الدولة الكوبية الرعاية الطبية الشاملة وعالية الجودة بالمجان لكل مواطنيها. كما يتميز الأطباء في كوبا بالكفاءة العالية، إلا أن الحصار الجائر ومنع تنفيذ اتفاقيات التعاون الطبي التي أبرمتها كوبا مع عدد من الدول، كان له الأثر السيء على مستوى الرعاية الصحية، حيث أدى إلى صعوبة الحصول على الأدوية والأجهزة الطبية، أو الحصول عليها عبر الوسطاء بأسعار أعلى كثيراً من سعرها الأصلي. فقائمة الأدوية في كوبا مكوّنة من 651 صنفا، 250 صنف مستورد و401 من إنتاج محلي. وقد تأثر 69 ٪ من هذه الأدوية بسبب الحصار. ومن بين هذه الانواع 364 دواءاً غير متوفر، أي ما يعادل 56٪ من إجمالي الأدوية. لذلك يوجد نقص حاد في أدوية علاج الأورام والقلب والسكري والفشل الكلوي.

في عام 2024 كان السبب الأول للوفاة بين الأطفال دون سنة واحدة هو العيوب الخلقية، حيث يوجد فشل في التشخيص والعلاج الناجمين عن الحصار المانع لوصول كوبا إلى الأجهزة المناسبة. كما تسبب الحصار في نقص المعدات والأجهزة اللازمة لإجراء العمليات بشكل عام.

وتشمل المعاناة جراء هذا الحصار مختلف القطاعات الأخرى كقطاع التعليم والبناء والنقل والسياحة.

ففي التعليم مثلاً، هناك صعوبة كبيرة في إنتاج وتوفير المواد التعليمية، حيث يوجد نقص في الكتب المدرسية وفي المختبرات وأجهزة الكمبيوتر ما يؤثر سلباً على جودة التعليم ومخرجاته.

أما بالنسبه لقطاع السياحة، فقد ادت سياسة الحصار الى انخفاض السياح بنسبة 9.6 ٪، كما انخفض عدد المستثمرين في قطاع السياحة بشكل كبير.

تسبب الحصار مؤخراً في خسارر مادية كبيرة تقدر بحوالب 7.5561 مليار دولار وذلك في الفترة من 1 مارس 2024 حتى 28 فبراير 2025. ويصل هذا المبلغ الى 170مليار دولار على مدى العقود الستة من تطبيق سياسة الحصار.

يعتبر الحصار المفروض على كوبا أطول حصار فرض على أي بلد في العالم، وهو يتعارض مع كل القيم الإنسانية عدا عن تعارضه مع مبادئ الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وحق الشعب الكوبي في تقرير مصيره، كما يعتبر نوعاً من أنواع الإبادة الجماعية. لذا فإنّ المطالبة برفع الحصار الأمريكي الظالم عن كوبا هو مطلب يجب أن يتصدر الأجندة العالمية. فلنرفع الصوت عاليا "ارفعوا ايديكم عن كوبا الابية وعن الشعب الكوبي البطل".

الهويّة والدولة

لا يوجد في العالم كله مجتمع من لون واحد، أو من رأي واحد، أو من مكوّن اجتماعي– ثقافي– سياسي واحد، فالمجتمعات قائمة على التعدد والتنوع تبعاً لتعدد المصالح والأفكار والمنابت الاجتماعية. والمجتمع السويّ هو ذاك الذي تتعايش فيه هذه المكوّنات المختلفة، ولا ينفي هذا التعايش الاختلاف والتناقض أحياناً بين تلك المكوّنات، لكنه تعايش يؤمن إدارة هذا التناقض وفق قواعد التسامح والجدال بالتي هي أحسن، وليس سوى المؤسسات التمثيلية الديمقراطية وسيلة لتأمين هذا التعايش والإدارة الرشيدة للتناقضات أو اختلاف المصالح، ففي هذه المؤسسات، من قبيل البرلمانات والمجالس المنتخبة ذات الصلاحيات الفعلية والنقابات والاتحادات الجماهيرية المستقلة عن الدولة، يعمل أصحاب الآراء المختلفة ويتعلمون بالمراس والتدريب أهمية الوصول إلى التوافقات والمشتركات، لكن يظلّ أن الدولة مطالبة بأن تقوم بهذا الدور الوسطي، ولا نقول المحايد بالضرورة، لأن المسألة نسبية، في أن تكون ناظماً لتعايش مختلف الآراء والأفكار وأنماط السلوك والمعيشة.

د. حسن مدن

وكلما نجحت الدولة في أداء هذا الدور، تعافى المجتمع وتطوّر بسلاسة نحو المستقبل، فتجربة الحكومات الشمولية التي فرضت رأياً واحداً وفكراً واحداً وحزباً واحداً وأسلوب معيشة واحداً، قادت وتقود، كما ترينا التجربة، إلى الخراب. ولسنا في حاجة إلى تعداد الأمثلة والنماذج، فهي ساطعة فاقعة للأعين.

حين تميل الدولة إلى محاباة هذه القوة أو تلك، وعزل هذه القوة أو تلك لأسباب براغماتية، فإنها تضرّ بالدور المطلوب منها، الذي يعني في ما يعني، التوازن والعدالة في تقديم الخدمات الاجتماعية تجاه مواطنيها قاطبة الذين لا يصح تقسيمهم، لأن الأوطان ينبغي أن تتسع للجميع الذين لهم حق على دولهم بأن تؤمن لهم الحياة الحرة الكريمة التي تتساوى فيها الفرص للجميع، والتي يراعى فيها احترام الخصوصيات الثقافية والدينية والعرقية، عبر إشاعة ثقافة التسامح وغرسها في الأذهان من خلال البرامج التعليمية والتنشئة المجتمعية، ليصبح ذلك قاعدة ينطلق منها المجتمع، وعليها ينمو ويتطور، لذا فإن الخلل المزمن الذي انتاب أداء الدولة لدورها المتوازن، وميلها إلى الاعتماد على تحالفات طارئة أو ثابتة، وبحثها عن الأمان في إطار ضيق، فئوي أو طائفي أو حزبي، وانغلاقها عن المكوّنات الأخرى في مجتمعاتها التي تتوطد لديها مشاعر التهميش والعزلة، حتى تحين لحظة الأزمة، لتكتشف الدولة ضيق القاعدة الاجتماعية الملتفة حولها بالقياس إلى ما في المجتمع من رحابة وتنوع، فيغدو ما اعتبر دائماً عامل قوة ونُصرة، عامل ضعف.

يتكثف جوهر المشكلة في اللحظة التي ينقسم فيها المجتمع إلى "نحن" و"هم"، حين يصبح قسم من المجتمع يُعرف نفسه أمام أفراده ب"نحن" ويومئ إلى القسم الآخر ب"هم"، والعكس صحيح بطبيعة الحال، وكما يذهب أمين معلوف فإنّ جماعة "نحن" في هذه الحال يقدّمون أنفسهم في مظهر الضحايا والأبرياء، أما "هم" فإنهم مذنبون، حتى لو كشفت المعاينة التاريخية أو الراهنة أن كلا الفريقين على خطأ، أو أنهما يتقاسمان هذا الخطأ إما بالتساوي أو بنسبة تزيد هنا وتنقص هناك تبعاً لواقع الحال الملموس.

الجذر الاجتماعي لصراع الهُوّيات

لا صراع بين الهويّات الثقافية أو الدينية أو ما هو في حكمهما يُمكن أن يُفهم بمعزل عن جذره الاجتماعي الكامن أساساً في صراع المصالح، ودائماً فإن من مصلحة أصحاب هذه المصالح تأجيج المشاعر الطائفية والمذهبية والعرقية لصرف الأنظار عما ندعوه التناقض الرئيسي في المجتمع، وهو أمر رغم وضوحه يبدو شديد التعقيد حين يُراد شرحه للجماهير، فالجماهير لا يمكن إقناعها عادة، وإنما يكفي تعبئتها وإطلاق ما في دواخلها من مكبوت قد يمتد عميقاً وبعيداً. الجماهير أميل إلى أن تتلقى الرسالة التعبوية السهلة، بينما لا تبدي الحماسة ذاتها لفهم الظواهر المعقدة عبر أدوات التحليل، فإذا كانت التعددية الطائفية، على سبيل المثال، معطى تاريخي موضوعي لا سبيل لتجاوزه، وعلينا أن نتعايش معه بروح التسامح والعيش المشترك، فإنّ الطائفية السياسية هي ممارسة تلجأ إليها قوى في الدولة والمجتمع لتحقيق مآربها ومصالحها.

الجذر الاجتماعي لصراع الهويّات أو تنافرها، لا ينفي أن هذا الصراع، أو التنافر، يصبح مع الوقت ظاهرة على قدر كبير من الاستقلالية بحاجة إلى الوقوف المتأني أمامها، لأن هذا التنافر يمكن أن يمرّ بحالات مختلفة، يخبو حيناً حتى لا نكاد أن نراه ظاهراً ونحسب أننا قد تجاوزناه، وأنه أصبح في ذمة الماضي، حتى نفاجئ، في حين آخر، بأواره وقد استعر من جديد، حين يأتي باعث أو محرض عليه.

ما هو جوهري في الأمر ملاحظة وجود هويّات، أو فلنقل انتماءات توخيّاً للدقة، متعددة للفرد الواحد، وبالتالي للفئات الاجتماعية المختلفة، وفي حال مثل هذه يتعين على الدولة ومؤسسات التعليم والتنشئة العمل على دمج هذه الانتماءات المتنوعة من أجل الوصول إلى هويّة مشتركة تمثل مصالح الجماعة بانتماءاتها المختلفة، والهويّة المشتركة لا تعني إزالة الانتماءات الفرعية أو الجانبية، لأنها في ظروف مجتمعاتنا اليوم انتماءات أصيلة ذات طبيعة ثقافية راسخة في طبقات الوجدان بحيث يستحيل إزالتها بقرار أو برغبة. والأمر ناشئ، من بين عوامل أخرى، إلى حقيقة تعايش بنى اجتماعية مختلفة أو متنوعة في المجتمع الواحد، ينتسب بعضها إلى مراحل تاريخية سابقة، وقد تضعف بعض هذه البنى أو تتآكل صلابتها، لكن تأثيرها يظلّ وطيداً وقويّاً وفعالاً في الأذهان، وبالتالي فإنها قادرة على الاستمرار في تقديم هويّاتها الثقافية الفرعية متحاشية الانصهار في بوتقة واحدة داخل المجتمع، لا بل وعاملةً بوعي وبدرجة مُلفتة من التنظيم في مقاومة عملية الاندماج.

مواجهة تحدٍ بهذه الصعوبة يتطلب العمل على خلق وعي جديد، وهي مهمّة تقع على عاتق الدولة وما تديره من مؤسسات تربوية وتعليمية وثقافية ومجتمعية، بوصفها الشكل الأرقى والكثر تطوراً في إدارة المجتمع، كما تقع، وبمقدار لا يقل، على عاتق المجتمع المدني الحديث المتحرر من أسر ما يُكبل من قيود الولاءات الفرعية الضيقة، لصالح بناء وعي وطني شامل، قمين بان يشكّل قاعدة الهويّة الوطنية الجامعة والمنشودة.

ماذا «يطبخون» لك اليوم؟

عصمت الموسوي

إذا استيقظت يوماً على واتساب يخبرك أنّ زميلك الذي كنت ترأسه قد اصبح رئيساً عليك، أو أنّ وظيفتك التي كنت تشغلها قد انتفى مبرر وجودها، أو أنك قد بلغت عمر الستين وحان موعد تقاعدك وإحلال شبان صغار أكثر نشاطاً وإنتاجية وتمكناً وإجادة للعمل وإتقانا للتكنولوجيا منك ومن هم على شاكلتك، فإنّ الحكمة تقتضي أن تمتصّ الصدمة بهدوء ورباطة جأش، حفاظاً على أهمّ رأس مال تملكه وهو صحتك، ولا تتعب نفسك كثيراً في البحث عن الأسباب، فأيامنا في العمل وسنواتنا في الوظيفة آيلة للانقضاء والفناء كأعمارنا وشبابنا وصحتنا، فإذا أزف يومك وحان موعد رحيلك فقد تجد في مقولة إن «لكلّ مرحلة وظيفة ورجال" عزاءً، قد يخفف وطأة الإحساس بالظلم والغبن والخسارة، أين كنت؟ كيف لم تقرأ العيون ولم تتبين بالونات الاختبار ولم تهجس برياح التغيير، وما انتبهت لهذا المرجل الذي يغلي كل يوم في مواقع العمل وصنع القرار المختلفة ويلقي ضحاياه يميناً ويسار دون شفقة ورحمة.

في البحرين خسر ما يقارب 4400 مواطن وظائفهم في الحكومة والقطاع الخاص في ظرف عدة أيام على خلفية المشاركة في أحداث 2011، ويتذكّر المفصولون كيف أنبأتهم جهات العمل المختلفة بقرارت الفصل ومبرراته وحججه، كالغياب عن العمل وتعطيل المصالح والمشاركة في تظاهرات سياسية غير مصرح بها وغيرها، وقد طالبت اللجنة الوطنية المستقلة لتقصي الحقائق في تقريرها الذي عرف بـ «تقرير بسيوني» باعادتهم جميعاً إلى العمل لاحقاً كحقّ لا كمنّة أو مكرمة، ويذكر التقرير أنّ اغلبهم عاد إلى عمله باستثناء نسبة قليلة تغيّرت مواقعها الوظيفية أو خسرت بالكامل.

هذا على صعيد القطاع العام، أما القطاع الخاص فقد لعب لعبته وتخلّص مما أسماه بفائض العمالة لديه، وتعسّف وتجبّر واختلق المبررات ملتحقا بقطار الحكومة – التي صححت أوضاعها نسبيا مسايرة للحقوق والعدالة والانظمة الوظيفية –، أما القطاع العام فاضطر إلى مواجهة المحاكمات وأجبر على التعويض، في تلك الأيام كثيرون قرأوا خبر انهاء خدماتهم على وسائل التواصل الاجتماعي ، وهناك بعض المدراء ممن تعاملوا برفق ومحبّة وتعاطف مع مرؤوسيهم وزملائهم المفصولين ممن تربطهم بهم العشرة والصداقة، عانقوهم والتمسوا العذر منهم باعتبار ان الأمر خارج يدهم، فيما أقدم آخرون على إهانة المفصولين واذلالهم وكيل الاتهامات لهم – تمّ تبرأتهم منها لاحقاً –، والحق يقال إنّ ثمّة مؤسسات تمسكت بموظفيها المتهمين ودافعت عنهم ورفضت أي إملاءات صريحة أو موارية للتخلص منهم او معاقبتهم.

يروي فيلم امريكي شاهدته عام 2009، وقبل أزمتنا البحرينية بعضاً من كوارث وتداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 وما تبعها من انهيار في سوق الرهن العقاري والبورصات وما سببه من إفلاس لمؤسسات مالية كبرى أدت إلى خسارة آلاف الوظائف. بطل الفيلم رايان بينغهام (جورج كلوني) في فيلم up in the air "معلّق في الهواء" يطير من ولاية إلى أخرى بوصفه خبير تفنيش ممثلاً لشركة استشاريّة متخصصة في فصل الموظفين من أعمالهم استجابة لمتطلبات المرحلة وتقليصاً للأعمال، وفي الفيلم نشاهد كيف أنّ هذا الخبيرالمتخص يسعى لجبر خواطر الموظفين وملاطفتهم ومجاملتهم وامتصاص غضبهم وإطفاء حرقة قلوبهم قبل إلقاء قنبلة قرار الفصل التعسفي القاسي عليهم، وإعلامهم بحقوقهم، في النهاية يدرك البطل أنّه هو نفسه الداعي للخفّة والتحرر من المسؤوليات والالتزامات وتخفيف الحقيبة التي يحملها المرء على ظهره هو نفسه

ينتهي وحيداً وفارغاً فاقداً للروح والإنسانية.

أخبرني أحد قرّاء زاوية البريد التي كنت اشرف عليها في مطلع عام 2000 أنّ موظفاً في أحد المؤسسات الخاصة امتلك وجهاً من صفيح على حد تعبيره، على خلاف وجه خبير التفنيش الجميل في فيلم «معلّق في الهواء»، إذ أوكلت اليه مهمة تشبه إلى حد كبير مهمة بطل الفيلم، لكن على الطريقة العربية، وتتلخص في تطفيش موظفي قسم من أقسام المؤسسة بحجة انتفاء مبرر وجودها، والحاجة إلى نقل وتحويل الموظفين أو إنهاء خدماتهم، وقد نجح في مهمته بالدهاء والحيل والمكائد والكذب وتخريب المكيّف، فهرب الموظفون المساكين إيثاراً للسلامة وإن كان على حساب حقوقهم والتعويض المستحق لهم، أما من اعترض وعاند فتعمّد إهانته وتحقيره والتنمر عليه، لكن بعد تصفير المكان بعامين تسلّم صاحبنا هو نفسه رسالة إنهاء خدمته بذريعة بلوغ سن الستين.

ذات مرة تلقيتُ شكوى من قارئ كان يشغل منصباً عالياً في شركة صناعية كبيرة، قال إنّه قرر أن يحوّل شكواه اليومية المستمرة من الظلم الواقع عليه وتجاهل رسائله وعتبه الصريح والمبطن إلى رؤسائه، فرأى أن يفعل شيئاً ملموساً ومؤثراً وذا جدوى. كتب نصّ الاستقالة بعناية شديدة شرح أسبابها بالتفصيل وأرفقها بكل مراسلاته السابقة، ألقاها على مكتب الرئيس ومضى إلى بيته موقناً أنّه اتخذ القرار الصحيح، كان قد امتلأ يقيناً أنّه شخص كفوء ويصعب الاستغناء عنه أو إيجاد بديل له. انتظر عدّة أيام قبل أن يتلقى اتصالاً من شركته، انفرجت أساريره، رحبّ بالمتصل، مازحه بالقول: هل تداركتم خطأكم؟. فوجئ بقبول الاستقالة، ما هذا؟، قال لنفسه، كيف قبلوا استقالتي، وأنا الموظف الذي لا يشقّ له غبار في مضمار عمله، كتب لنا في الصحافة شاكياً متبرماً متظلماً، قال: "تلك كانت نداء استغاثة وليس استقالة".

في ظلّ هذه الأجواء التي يعيشها البعض في نطاق الوظيفة العمومية أو الخاصة لا نعدم ان نرى موظفاً أصيب بالسكتة الدماغية أو القلبية بعد قرار الاستغناء عنه، يعرف المقربون منه أنّه مات قهراً وكمداً وحزناً على وظيفة منحها كل طاقته وآماله وطموحه منتظراً الترقية أو المنصب الإداري الرفيع وليس قرار الاستغناء عن الخدمة، وماذا يفعل الإنسان بعد زوال الوظيفة التي شكّلت معنى حياته ومنحته مكانته وهويته؟

الأمان الوظيفي، والاستدامة الوظيفية ما يتصل بها مطالب يصعب نيلها. الصراع اليومي في مقار الاعمال موجود بشكل ظاهر وخفي أحياناً، ولطالما تضاربت المصالح وبلغت المنافسة أشدّها وتحوّلت المصلحة إلى حلبة صراعات لا يقوى الكثيرون على مسايرتها أو اللعب على تناقضاتها، ولعنا نرى أنّ وظائف اليوم أكثر ترنحاً وتذبذباً وسيولة وتأثراً بمجريات الخارج على الداخل أكثر من أي وقت مضى، فلا الرئيس آمن ولا المرؤس آمن. إن لم تأتك الضربة الغادرة من رئيسك فلا تأمنها من تسارع التكنولوجيا واستيلاءها على وظيفتك، حتى الزمن يسير ضد الوظيفة المضمونة، في بعض المؤسسات يتخوّف بعض الموظفين حتى من أخذ إجازاتهم الطبيعية، فالإجازة، وفقاً لتجاربهم، يعقبها كوارث. الإجازة فرصة للانقلابات، التنقلات، والتغيّرات غير المأمونة الجانب من قبل رؤساء وثقوا بهم وصادقوهم وضمنوا ولائهم، هل في ذلك غرابة؟ وهل وجدت يوما رئيسا يقدم مصلحة الموظف على مصلحته أو مصلحة مؤسسته، أو يناقش أو يستشير موظفيه قبل الإطاحة بهم؟

«باب الخطيئة» من تأليف واخراج حسين العصفور، تمثيل عقيل الماجد /صادق عبدالرضا (الكوريغراف) /ونورة عبدالعزيز/ وحامد سيف (العزف الحي) والمجاميع/ديكور حسن حمد/اضاءة عبدالله البكري. قدم هذا العمل في نوفمبر 2025 ضمن مهرجان البحرين المسرحي.

يوسف مكي .. نهر الصمت وبُعد الفكر

مثل نهر هادئ، يعبر الفكرة بهدوء وثقة. لم يكن يوسف مكي ممن يرفعون أصواتهم ليرى أثرهم. كان، على العكس، يمشي في الأفكار كما تمشي المياه العميقة: بلا ضجيج، وبلا رغبة في إثبات الحضور، لكن بما يكفي ليغير شكل الأرض من تحته. رجل خرج من سيهات، تلك المدينة التي تعلم أبناءها منذ وقت مبكر أن البحر ليس زينة، بل امتحان صبر، وأن الملح الذي يلعق في الجسد لا بد أن يتحول يوما إلى سؤال.

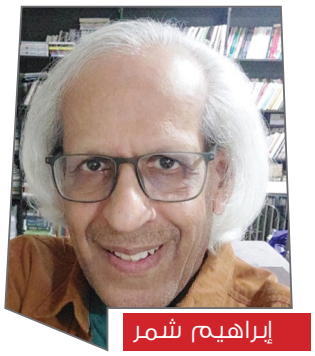

إبراهيم شمر

هناك، في تلك الزاوية من الشرق، تفتح وعيه باكرا، لا كوعي طارئ على العالم، بل كقلق دائم. لم يكن الطفل الذي يكتفي بما يقال له، بل الذي يشك فيما يسلم به، وينصت إلى ما لا يقال أكثر مما يقال. بدا كأنه منذ البدء يعرف أن المعرفة ليست مهنة، بل مسؤولية، وأن الفكرة إن لم تحمل على محك الأخلاق تصبح زينة خطاب، لا أكثر.

حين شد الرحيل خطاه إلى بغداد، لم يكن يذهب لمدينة بقدر ما كان يدخل مختبرا عربيا مفتوحا: كتب، منابر، مناقشات، وأسئلة لا تهدأ. هناك، تعلم أن الفكر ليس ترفا، بل اشتباك يومي مع الواقع، وأن الكتابة، إذا لم تمسك بيد الشارع، تتحول إلى تمرين لغوي جميل لا أثر له. ثم مضى أبعد، إلى الولايات المتحدة، حيث الأكاديمية الصارمة، واللغة الباردة التي تختبرك: هل تستطيع أن تحمل همك القديم بلغة الآخر دون أن تفقد نبرتك؟

في المنفى الذي اختاره لا الذي فرض عليه، قضى أكثر من ثلاثين عاما. لم يكن المنفى عنده لعنة، بل مسافة ضرورية للرؤية. كان يعرف أن الاقتراب الشديد يعمي أحيانا، وأن البعد يمنحك قدرة على التشخيص لا على التبرير.

هناك، بين قاعات الجامعات ومراكز البحث، صقل أدواته، واشتغل على الفكرة بوصفها بنية، لا شعارا؛ مشروعا طويل النفس، لا رد فعل عاطفي. لكن يوسف مكي لم يكن مفكرا يعيش في برج من مصطلحات. كان يعرف كيف ينزل بالفكرة إلى الصحافة، إلى المقال الأسبوعي، إلى اللغة التي تقرأ على عجل، دون أن يفرط بعمقها. كان يكتب كما لو أنه يحاور قارئا ذكيا لا يحتاج إلى وصاية، ولا إلى تهويل. هادئ النبرة، صارم المنطق، بعيد عن المزايدة، وكأنه يقول: الفكرة القوية لا تحتاج إلى صراخ.

حين عاد إلى الوطن في منتصف التسعينات، لم يعد بوصفه العائد من غياب طويل، بل كمن يواصل جملة لم تنقطع. لم يحمل معه خطاب المنتصر، ولا مرارة المنفي، بل خبرة المسافة. انخرط في الصحافة المحلية والعربية، كتب عن الدولة، عن القرار، عن التصدع العربي، عن الأسئلة التي لا تريد الأنظمة سماعها، ولا تريد الجماهير مواجهتها. كان حضوره شبيها بمن يضع مرآة أمام الجميع، ثم يتراجع خطوة، تاركا لهم عبء النظر.

لم يكن من أولئك الذين يعلنون أدوارهم. كان دوره يستشف من صمته بقدر ما يقرأ في نصوصه. لم يقد جموعا في الشارع، لكنه قاد أسئلة في العقول. لم يرفع راية، لكنه حافظ على اتجاه. كان يؤمن أن التغيير الحقيقي يبدأ من تفكيك البديهيات، لا من استبدال الشعارات. لذلك ظل، حتى في أشد لحظات الانكسار العربي، متماسكا، لا ينهار إلى العدم، ولا يساوم على المعنى.

في كتاباته عن الوحدة، عن الدولة، عن النهضة المتعثرة، لا تجد نبرة الخطيب، بل عقل الباحث الذي يعرف أن الفشل لا يفهم إلا بتشريحه، وأن الهزيمة لا تقاوم بالأمنيات. كان يكتب وكأنه يقول: لا خلاص بلا معرفة، ولا معرفة بلا شجاعة الاعتراف بالأخطاء. لهذا بدا أحيانا ثقيلا

على من يريد أجوبة سهلة، وخفيفا على من يبحث عن جذور السؤال. يوسف مكي لم يكن رجل صدام مباشر، لكنه لم يكن حياديا. كان يقف في المنطقة الأصعب: منطقة الموقف غير المعلن، الواضح لمن يعرف القراءة بين السطور. كان يعرف أن بعض الأدوار لا تقال، لأنها إن قيلت فقدت فعاليتها. لذلك ظل، حتى وهو يحتل مواقع مؤثرة في مراكز فكرية عربية، يشتغل من الخلف، كما يعمل مهندس يعرف أن البنيان لا يظهر جماله في الأساسات، لكنها إن اختلت انهار كل شيء.

رحل، بعد صراع مع المرض، كما عاش: بلا استعراض. لم يطلب وداعا صاخبا، ولم يترك وصية خطابية. ترك كتبا، مقالات، وأثرا هادئا في وعي أجيال قرأت له دون أن تلتقط دائما خطورة ما يقول. وربما هذه هي المفارقة: أن يكون الرجل أخطر مما يبدو، وأكثر تأثيرا مما يحتفى به.

اليوم، حين يستعاد اسمه، لا يستعاد بوصفه ذكرى، بل بوصفه سؤالا مفتوحا: كيف يمكن للمثقف أن يكون ملتزما دون أن يتحول إلى داعية؟ وكيف يمكن للفكر أن يكون قوميا دون أن يسقط في الشعار؟ وكيف تظل المعرفة أخلاقية في عالم يكافئ الضجيج أكثر مما يكافئ العمق؟ يوسف مكي لم يجب عن هذه الأسئلة نهائيا، لكنه عاشها. وهذا، في زمن كهذا، دور لا يستهان به.

من أجل إنجاز المهام المناطة بنا

إلى العاملين الذين يتصبب عرقهم في عز صيفٍ قائظ ويواجهون لهيب النار في مصانع الصلب والصهر ولهيب التنور في المخابز والمطابخ ودرفله المعادن، إلى شدادي الصفائح الحديدية، يا من يكويهم شرار اللحام، وإلى من يكابدون عواصف البحر وموجه، يا من يتصبب عرقهم في الحقول ليجنوا ثمار ما زرعوه، يا من يشيدون المباني ويضعون لمساتهم الهندسية ليجعلوا وطننا زاهراً بعمران سليم، الى عموم من يساهم في احترام منجزات كادحينا الأوائل وحماة نهضة الوطن الذين بذلوا الغالي ووضعوا طوباً على طوب وحجراً على حجر لبناء بيوت تأوي أبناء شعبهم.

قاسم الحلال

لهؤلاء وعنهم نقول إن جهودهم الجبارة يجب أن يكون لها من يحميها، وكيانات منظمة تحافظ على وحدة نسيجها العمالي، بإخلاص وتفان، ضمن ثوابت واقعية تلتزم بما يحكم الصرًاع الطبقي من قوانين، وألا تُقيّدنا نظم وتشريعات بالية عفى عليها الزمن نعي أوجه القصور والتعسف فيها، لكننا في الوقت ذاته نثمن التطورات الإيجابية، ونتقبل النقد بصدر رحب وخصوصاً بين طرفي الإنتاج أثناء المنازعات، حيث هناك إمكانية لإيجاد حلول تنصف الطرفين في مؤسسات الإنتاج، وبهذا نستطيع كبح الاحتقان، لنبرهن على عقلانية رؤانا كوننا اتخذنا خطوات سليمة في مسيرة عملنا النضالي الذي يجسد رؤى متجددة ثابتة مدروسة لتحقيق العدالة الاجتماعية بما يضمن حقوق كادحينا.

الطرق المثلى لمعالجة صعوبات ومشاكل أوضاعنا الراهنة، تتم عبر الحوار الهادىء حفاظاً على منجزاتنا لتحقيق نجاحات أكثر مستقبلاً. ونجزم بأن ما نقوم به من عمل نضالي بهذا الصدد له مردود وانعكاسات ذات قيمة كبيرة غير قابلة للتهميش، وعلينا المشاركة بجدية لأجل انجاز هذه المهمة، عبر وعي طبقي مسئول قادرٍ على بناء تجمع عمالي يكرس نمطاً تقدمياً، وللعلم إن بعض المناوئين لهذه النهضة للأسف هم من أبناء طبقتنا، حيث إنهم لا يؤمنون بالصراع الطبقي، بل ينظرون للأمور من منظور فئوي، لهذا نحن اليوم في مأزق يزيد من تفتتنا وتمزقنا وتشتتنا، وكل هذا يتطلب منا تفعيل وتعميق أدوار النقابات العمالية، التي يحاول الطابور الأصفر التسلل إليها والتربع على قيادتها، وعلينا اليقظة تجاه ذلك والحيلولة دونه.

وهناك حاجة لبذل جهود كبيرة لإغناء طبقتنا العاملة ثقافياً، والتغلب على العقبات التي يعاني منها بعض العمال تقنياً وفنياً في سبيل خلق عمالة متمكنة من تقنيات العمل، حيث تعمد بعض الشركات إلى عدم تأهيل العمالة الوطنية لكي لا يكون لها دور مؤثر في ساحة العمل يؤهل أفرادها لأحقية نيل راتب مناسب وتنمية قدراتهم خوفاً من وصولهم إلى مراكز عليا هم بالفعل جديرون بها، وهذا ما يدفعنا لأهمة وراهنية الوحدة العمالية في التصدي لهذا السلوك عند معظم الشركات، وعلى النقابيين بالمقام الأول التصدي لهذا النهج المغرض والمكشوف، كما يتحتم على النقابيين نفعيل أنشطتهم من أجل أخذ خطوات لتوسيع الصلاحيات النقابية، حتى تتمكن النقابات والاتحادات العمالية الاضطلاع بالدور المنتظر منها في تعزيز مكانة الطبقة العاملة ونيلها حقوقها، وتلبية مطالبها العادلة.

لقد حطّم عمال العالم صنم العبودية والرأسمالية في كثير من الدول، فليس صعباً أن نحطم نحن أيضاً صنم الاستغلال والاضطهاد في دول تعاني من نفس المعاناة والوجع، وهذا غير ممكن من دون وعي طبقي عميق، وتفعيل جاد لادوات النضال المطلبي والنقابي، لكي لا تصبح النقابات أداة في أيدي المستغلين، كما علينا أن لا نكون متفرجين ونحن أبناء الطبقة العاملة،، وإنما نكون دوماً لصيقين بجماهيرنا الكادحة، علينا أن نتحرر من الكسل الكامن في ذاتنا للحفاظ على أرزاقنا ونطور من ذاتنا مهنياً، علينا دوماً ان نسخر عملنا النقابي للتفاوض بشأن حقوقنا المشروعة.

علينا أن نعي مدى تجاوز أربابا لعمل للقوانين والأحكام القضائية في التعاملات الرسمية من خلال استغلالهم الهفوات والثغرات التي تجيز لهم إعطاء الإنذارات العقابية المتتالية كي يتسنى لهم فصل العامل، حيث يتمّ اشعاره بإنذار نهائي، من هنا للعامل أحقية اتخاذ الخطوات الضرورية برفع الشكاوى للجهات القضائية، فلا يحقّ لرب العمل فصل العامل لكونه قام برفع دعوى ضد قيام رب العمل بالفصل تعسفاً، وعلى رب العمل الامتثال للمواد القانونية التي تنظم علاقته مع العامل، وتنفيذ الأحكام الناجمة عن الفصل في القضية.

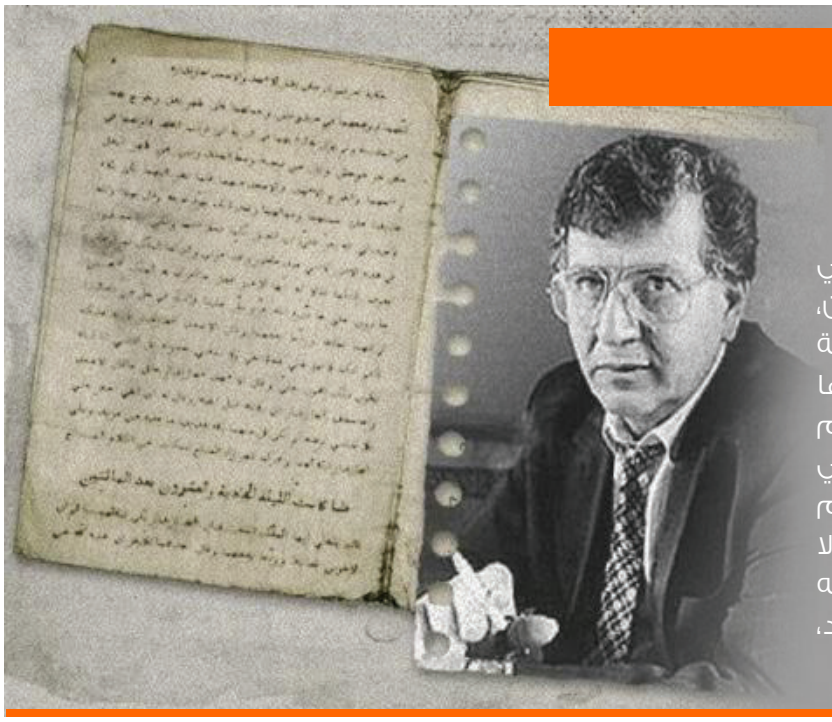

حـول « مِنفَضــة» سميــح القــاســم (٣)

«ما يجمعنا أكثر بكثيـر مما يُفرقنا !»

نقرأ في سيرة سميح القاسم «إنها مجرد منفضة» العديد من الشواهد التي تذكرنا بسمات «المثقف العضوي» التي أشار لها غرامشي في دفاتر السجن، ونقصد بالتحديد ذلك المثقف الذي يناضل ضد الهيمنة الثقافية والسياسية للسلطات االمستبدة، ويسعى إلى منح المجموعة الاجتماعية التي ينتمي لها «التجانس والوعي بوظيفتها الخاصة». استعار غرامشي تعبير "عضوي" من علم البيولوجيا، للتأكيد على أن علاقة هؤلاء المثقفين العضويين بالمجموعة التي يمثلونها، ليست عرضية أو شكلية، بل علاقة بنيوية ووظيفية، و يصبح دورهم شبيه بدور الدماغ بالنسبة لأعضاء الجسد، يضمن تماسكها ويقودها. بالطبع لا يولد الانسان مثقفاً عضوياً بحكم جيناته الوراثية، بل يصبح كذلك بفعل خياراته الواعية، في مرحلة معينة من حياته، وضمن سياق اجتماعي وسياسي محدد، كما أنه لا يبقى دائما مثقفا عضويا طيلة حياته.

محمد ديتو

هناك شعراء وأدباء ومفكرين كانوا مثقفين عضويين في مرحلة من حياتهم، و لكنهم أصبحوا مثقفين تقليديين في مرحلة أخرى بعد أن تغيّرت قناعاتهم. وهناك من بقى مثقفاً عضويا حتى آخر لحظة من حياته، يمارس دوره "الوظيفي" بلا كلل، ومنهم سميح القاسم، الذي جسّد باعتقادي نموذجاً فريداً للمثقف العضوي الفلسطيني، في فكره وقصائده وسلوكه، منذ بواكير وعيه السياسي مطلع الخمسينات من القرن الماضي حتى وفاته في عام 2014.

ربما يمكن تلخيص أهم المحطات في تطور وعيه ونشاطه السياسي بأربع محطات أساسية من القرن الماضي؛ الأولى بدأت في حقبة الخمسينات التي شهدت بواكير وعيه القومي وأولى معاركه مع الخصم الصهيوني، وكان يُعرِفُ نفسه بأنه "قومي تقدمي"، والثانية في الستينات حين عمل في صحافة الحزب الشيوعي (بدون أن يكون عضواً في الحزب)، حتى دفعته نكسة 1967، لمراجعة نفسه وإنضمّ للحزب الشيوعي، والثالثة امتدت من السبعينات حتى أواخر الثمانينات، حيث إرتبط الإلتزام الحزبي لديه بنشاط أدبي غزير، والرابعة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي واستقالته من الحزب الشيوعي إثر خلافات بينهم حول سياسات غورباتشوف في الاتحاد السوفيتي آنذاك (كانت قيادة الحزب معارضة بشدة لتلك السياسات).

في الكتاب يحكي سميح عن درسه الأول في السياسة: حين كان تلميذاً في المرحلة الثانوية شارك مع زملائه في تظاهرة باتجاه البلدية احتجاجاً على زجاج نوافذ المدرسة المكسور، وظروف الخدمة الدراسية المتدنية آنذاك. يقول سميح: "يومها تعلّمت الدرس الأول في "أسرار السياسة" ومعاني "النضال". فقد بدأت التظاهرة بمعظم الطلاب لكنها انتهت إلى البلدية بعدد قليل منهم!» (ص 72). في الثانوية تعلّم أيضاً درساً هاماً في التعددية: « فقد صادقت طلاباً يونانيين وإيطاليين وشراكسة إلى جانب أصدقائك ومعلميك من عرب على اختلاف مذاهبهم، وأجانب على تنوع لغاتهم وأقطارهم.» (ص 73) . بعد تخرجه من الثانوية إلتحق سميح بوزارة المعارف وعمل معلماً إلى أن تمّ فصله من سلك التدريس لأسباب سياسية ووجد نفسه عاطلاً عن العمل مقيماً في شقة صهره حسين الخطيب في حيفا، وهناك كتب قصيدته الشهيرة "خطاب من سوق البطالة" والتي إشتهرت لاحقاً باسم "سأقاوم"، ونقرأ في نصها: «ربما أفقد ماشئت معاشي .. ربما أعرض للبيع ثيابي وفراشي .. ربما أعمل حجاراً.. وعتالاً.. وكنّاس شوارع..ربما أخمد.. عرياناً.. وجائع..يا عدّو الشمس.. لكن.. لن أساوم.. وإلى آخر نبضٍ في عروقي.. سأقاوم."

حين كاد سميح القاسم أن يغتال بن غورين ولكنه لم يفعل!

على الرغم من عنفوانه وحماسه النضالي المتقد، كان سميح واعياً لمخاطر التهور والاندفاع في خطوات غير محمودة العواقب، ويذكر في كتابه حادثة مثيرة للاهتمام، يبوح بها لأول مرة، تلخص وقائعها رؤيته لجدوى العنف كوسيلة نضالية في داخل اسرائيل. كان شاباً لم يكمل دراسته الثانوية حين استلم خطاباً يبلغه بضرورة الالتحاق بالجيش وفق قانون التجنيد الإلزامي. رمى الخطاب غاضباً في سلة القمامة تعبيراً عن رفضه. توالت الخطابات، وإستمرّ رفضه، إلى أن نصحه أحد أقربائه بكتابة رسالة الى رئيس الحكومة ووزير الدفاع آنذاك، دافيد بن غوريون، وكان من ضمن ما كتبه عبارة تقول:"لن تفلحوا في تحويلي إلى مجرم" .. وجائه الرد: "بأن وزير الدفاع يستطيع تجنيد كل مواطن وكل مقيم في الدولة، ومن حقه استثناء من يشاء، لكنه يرفض استثناءك ويُصر على تجنيدك".

عاند سميح وأصرّ على رفضه، وقال لقريبه: «إذا استمروا في مضايقتي بهذا الشكل فلن يكون أمامي سوى البحث عن طريقة لقتل بن غوريون هذا!»، فما كان من قريبه إلا أن نصحه بعدم التهور "لأنّ التصرف المتهور سيبعد عنك حتى الناس المتعاطفين مع أفكارك وهم قلّة الآن، لكنهم سيصبحون كثرة كثيرة إذا أنت تصرفت بحكمة وبحنكة". بعد مضي ثلاثة أعوام تمّ اعتقال

سميح، وفرضت عليه الخدمة ضمن فرقة "المجندين الجدد" في معسكر "فران" الصحرواي بجوار بئر السبع (ص 188). هناك إلتقى بمجموعة من الضباط بعضهم يعرفه وأحسن معاملته، والبعض الآخر كان قاسياً معه. شاءت الصدف بأن يكون المعسكر المذكور بالقرب من إحدى المستوطنات التي إختارها بن غوريون مكاناً لإقامته مع زوجته بعد تقاعده وخروجه من جميع وظائفه الرسمية، وحيث إعتاد أن ينهض كل صباح لممارسة رياضة المشي المحببة إليه، ترافقه وحدة من "فرقة الأقليات" من المعكسر لحمايته. فكر سميح مع نفسه بأنّ الفرصة قد حانت لتنفيذ وعيده بقتل بن غوريون، واستطاع اقناع الضابط المناوب بأن يضمّه إلى تلك الوحدة. تمكن سميح من سرقة أحد المسدسات من أحد زملائه، وصعد الى سيارة الجيب المكلفة بمهمة الحماية. وصف سميح ما حدث: "كانت صبيحة شديدة البرودة.. بعد ما يقارب الثلث ساعة ظهر الرجل أمامكم..إنه هو.. دافيد بن غوريون نفسه.. ببنطال يتدلى إلى ما دون ركبتيه وقميص ذي كمين قصيرين ..قامته أقصر مما كنت تتوقع.. وظهره أشدّ إنحناءً ..يتطاير شعره الرمادي الأشعث حول صلعته الشهيرة .. أمتار قصيرة تفصل بينك وبينه ..". لامست أصابع سميح السلاح المخبأ بجيبه وتزاحمت الأفكار برأسه وتذكّر أبيه وحكمته في أهمية التبصر بعواقب الأمور، ونصائح قريبه بعدم التهور. «وجاء صوتك أنت.صوتك الداخلي الصامت الجهوري: هذا الرجل أصبح حطام إنسان..إنه عجوز على حافة قبره ..لست إزاء مسألة ثأرية.. إنها مسألة أيدولوجية سياسية فكرية إعلامية..لا تتهور فقد تخسر في نهاية المطاف...فكّر بما سيلحق بكلّ من هم حولك من أقرباء وأصدقاء وأنصار ورفاق درب.. إذهب إلى طريق آخر أكثر جدوى..إعقل ياولد..إعقل ولا تتهور .." (ص 191). نظر سميح الى بن غوريون ثم أزاح عينيه عنه ولم يعاود النظر إليه، وحين عاد الى المعسكر أعاد السلاح المسروق إلى صاحبه.

أدرك سميح خصوصية وضع العرب

بداخل اسرائيل، "فقضايا العرب هنا، ليست نسخة حرفية عن قضايا الوطن العربي. ولا ينبغي أن تكون صراعات العالم العربي نموذجاً يحتذى عند الجماهير العربية تحت الحكم الاسرائيلي...كنت شديد التشبث بمقولة: الشعار المناسب في الزمان المناسب وفي المكان المناسب." (ص 85). لذلك إختار درب المقاومة المدنية في معارضته لقانون التجنيد الاجباري عبر تأسيسه "منظمة الشبان الدروز الأحرار» التي استمدّت اسمها من وهج الضباط الأحرار في مصر" (ص 73)، وتحوّلت لاحقا إلى "لجنة المبادرة الدرزية".

أما حكاية علاقته مع الحزب الشيوعي فقد كانت وليدة المصادفة في مطلع الستينات: "ساعة صباحية متأخرة، تتناول إفطارك في مطعم اسكندر. وكعادتك فقد اخترت الجلوس إلى مائدة ملاصقة لواجهة المطعم المطلة على شارع الجبل في حيفا. مرّ جورج طوبي (من قادة الشبيبة الشيوعية ومحرر مجلة "الغد") بجانب الواجهة. حيّاك رافعاً يده. مضى بضع خطوات ثم توقف والتفت إليك ثانية. أشرت له بالدخول فسحب الغليون من فمه ودخل. أصرّ جورج على أنه أفطر منذ ساعات لكنه سيشرب القهوة. وقبل حضور القهوة قال جورج: لماذا لا تأتي للعمل معنا؟ قلت: لأنني لستُ حزبياً. قال: لكنك صديق قريب جداً وما يجمعنا أكثر بكثير مما يفرقنا. وبعد فنجان القهوة كنتما قد اتفقتما على العمل. وباشرت في الغداة مهمة التحرير في "الغد" (ص 77).

وهكذا بدئت علاقة طويلة بين سميح والحزب الشيوعي استمرّت طيلة العقود اللاحقة على الرغم من ما صاحبها من إشكاليات في بعض المراحل، وحسب تعبير سميح في الكتاب: «..لم تكن أيامك في الحزب كلها أيام عسل..كان هناك شئ من البصل أيضاً!" (ص 89). على الرغم من ذلك فإن سميح يختلف، ولكنه لا يعادي: "صحيح .أنت اختلفت مع أفراد من قيادة الحزب، لكنك رفضت جميع الإغراءات لتحويلك عدواً لهذا الحزب الذي كان أول إطار سياسي بعد النكبة يرفع شعار حق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني.. وحمى اللغة العربية والروح العربية من دعاوى مسح الذاكرة وإلغاء الهوية وطمس الوجود القومي والوطني والانساني.

هذا الحزب الذي وضع وسائل إعلامه ومنابره تحت تصرف جميع الوطنيين الصادقين بغض النظر عن انتماءاتهم واجتهاداتهم..وأنت تعرف هذا الحزب الذي فتح أبواب العلم للشبان العرب للدراسة في جميع أرجاء الأقطار الاشتراكية وقاد معارك الأرض والمساواة والكرامة القومية والانسانية، وهيّأ لك التنفس في الهواء الطلق، خارج السجون والمعتقلات وأوامر الإقامة الجبرية..وأنت تعرف هذا الحزب الذي دافع عن الأوقاف وخاضَ معارك السكن والعمل والكرامة لأبناء شعبك المقيمين على تراب الآباء والأجداد. وأنت تعرف هذا الحزب الذي أتاح لك توسيع آفاقك القومية وفتحها على الآفاق الأممية الانسانية النظيفة الشريفة.. وأنت تعرف هذا الحزب الذي وقف الى جانبك في مواجهة حملات التشهير الشخصي وتشويه السمعة التي شنتها عليك أكثر من مرة جهات فاسدة...لا. لست نادماً على الأعوام التي قضيتها في صفوف هذا الحزب والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (تحالف ضمّ الحزب الشيوعي وتيارات يسارية أخرى عام 1977). ولم تعدم جرأتك في رفض ما تريد رفضه وانتقاد ما تشاء انتقاده. ولم تتردد في القيام بواجبك على أكمل وجه. ومازالت تدوي صيحة توفيق زياد في أحد المؤتمرات رداً على المتطاولين عليك :"الحزب يحتاج سميح القاسم أكثر مما يحتاج هو الحزب. سميح القاسم أعطى الحزب أكثر بكثير مما أعطاه الحزب" (ص 91 – 93).

مـــن كـــان منكـــم بـــلا خطيئـــة

د. زهراء المنصور

«فليَرمِها بحجر"! هكذا قالها السيد المسيح، وحينها لم يكن بصدد تبرئة الخطيئة، بقدر ما كان يعرِّي نزعة البشر إلى الإدانة السريعة. في لحظة واحدة، انقلب المشهد من محاكمة امرأة، إلى محاكمة ضمائر جمع بأكمله؛ إذ تحوّل السؤال من "ماذا اقترفت؟"، إلى "من يملك حق الحكم؟". هذه الجملة لا تلغي معيار الأخلاق، لكنها تذكرِّنا بأن العدالة التي لا يسبقها وعي بالهشاشة الإنسانية، تتحول إلى قسوة. هي دعوة للتريُّث قبل رفع الحجر، والاعتراف بأننا شركاء في القابلية للخطأ. فعدم الحكم على الآخرين ليس تساهلاً، بل إدراك عميق بأن الإنسان كائن معرض –بطبيعته– للزلل.

يضعنا عرض مسرحية «باب الخطيئة» أمام عتبة أخلاقية مماثلة أكثر منها مكانية: بابٌ عتيق/طفلٌ ملقى/ وعجوزان يتنازعان المعنى: أهي نعمة أم خطيئة؟ منذ المشهد الأول تتشكل بنية صراع لا تدور حول الفعل، بقدر ما تدور حول تأويله، ويكشف كيف تتحول الأخلاق، حين تُغلَق على ذاتها، إلى أداة قمع. هكذا يصبح الباب رمزاً لضمير يخشى الانفتاح، ويخاف أن يرى في الآخر احتمال خلاصه.

يقف الباب في أول العرض ببقعة ضوء ككائن بلا ملامح، يحتمل أن يكون باب بيت/ معبد/ أو ميتم، لكنّه في العمق باب ضمير معلّق بين الرحمة والقسوة، جدار يضغط على المتلقي منذُ ظهوره من العتمة بإضاءة وحيدة من الأعلى، موجهة على الرضيع المجهول في مهده، وعلى الباب الذي يأخذ الحيز كله وحده، ويخطف الأنظار لتأمُّل أي علامة تدل على ماهيته. إنه ليس قطعة ديكور صامتة ودقيقة نفذها مهندس الديكور باتقان، بل باب سؤال يفتح أو يغلق حسب السائل. فلا يعود الصراع منذ تلك اللحظة حول الطفل المتنازع عليه، بل حول اللغة التي نسمي بها الأشياء ونعاملها به؛ ولا يعود المتلقي يفكر في الطفل المجهول، ولا في المبنى المهدد من الجرافات بالإزالة أو السقوط، بل في ذلك الإصرار العنيف على امتلاك المعنى. من يقرر أن هذه نعمة، وتلك خطيئة؟ ومن يمنح نفسه حقّ تحويل الخوف إلى قانون؟ هكذا بدا «باب الخطيئة» بالنسبة لي: ليس عملاً عن السقوط، بل عن الرغبة المحمومة في التحكّم بما يُسمح له أن يعيش.

هكذا يضعنا المؤلف والمخرج حسين العصفور، الذي يكتب بكثافة ورمزية عالية، شهدناها مسبقاً في عمله "عند الضفة الأخرى"، لا تحمل الشخصيات أسماء إلا في النصوص غالباً، لكنها على الخشبة تهيل التراب على المسمى، وتعمل على الفعل الذي يمكن تخمين اسم شخصيته؛ فهذا "رهيب" لا يُقدّم بوصفه شخصية شريرة تقليدية، ولا طاغية مباشراً، بقدر ما يُبنى كخطاب أخلاقي متشدد يمارس سلطته غير المفهومة باسم الطهارة، يؤمن أن النجاة لا تتحقق إلا عبر العقاب، ويصرّ على أن الخطيئة يجب أن تُقتلع من الجسد. لكن حين يُجبر على لعب دور العاشق تنكشف هشاشته، ويفشل في تمثّل الحب؛ لأنه لا يستطيع خلع جلد السيطرة.

في العرض، هو دائماً على وشك الانفجار؛ خطواته حادة – برغم تكوينه الجسدي الثقيل –، صوته يقطع الهواء، وحضوره يبتلع المساحة من حوله. لكن ما بدا لي أكثر خطورة من قسوته، هو يقينه، ذلك اليقين الصلب الذي لا يترك ثغرة للشك، ولا يسمح بوجود احتمال آخر للحقيقة غير التي يعرفها ويُعرفها هو. وحين يجلد، لا يجلد فرداً فقط، بل يجلد فكرة الاختلاف. وحين يرفض الحب، لا يرفض علاقة عاطفية، بل يرفض أي تهديد لسلطته على تعريف الأشياء. هنا يتحوّل العنف من فعل جسدي، إلى منظومة فكرية؛ يصبح الجلد ممارسة رمزية لحماية نظام أخلاقي يرى في الرحمة ضعفاً، وفي الرغبة انحرافاً، وفي التّغيير خطراً وجودياً. وهكذا نرى رهيب بأسماء متعددة في حياتنا، ولكن بأسماء عادية غير دالة، العصفور وضعها هنا للتمييز في النص فقط، وحتى يري المتلقي نموذجاً من المهووسين بادعاء الطهر إلى درجة الهوس بإقصاء الآخر.

مسرحية «باب الخطيئة» تستكشف صراعات الإنسان مع ذاتـه، والمجتمع، من خـلال سرد جـريء، وحـوارات مشحونة بالرمزية. فالعمل يقوم على عدة ثيمات رئيسية، مكتوبة بعناية، مثل: الذنب والخطيئة في الرحلة الداخلية للشخصيات، بين الرغبة في التحرر والالتزام بالقيم الأخلاقية المفروضة اجتماعياً، والهوية والانكسار اللذين تعانيهما الشخصيات بين الذات الحقيقية والواجهة الاجتماعية، مما يخلق صراعاً نفسياً مستمراً، والسلطة والسيطرة، بين كيف تُفرض المعايير على الفرد، وكيف تتقاطع السلطة المجتمعية مع الضمير الشخصي.

وباب الخطيئة مبني درامياً على تقطيع لحظي للأحداث أكثر من التسلسل الزمني؛ لا يمكن ربط المشاهد إلا بالثيمات المشتركة في الشر والاستسلام له، وربما يعكس هذا حالة التشظّي النفسي للشخصيات، بالإضافة إلى استخدام الرمزية المكثفة في اللغة وأسلوب الكتابة المميز جداً لدى المؤلف العصفور، في الحوارات المختصرة – والحادة أيضاً –، التي تمنح إحساساً بالتوتر النفسي المستمر، كما أنها تسهم في إبراز طبقات المعنى، وهذا ما ضاعف معناه الموسيقى الحية لآلة «التشيللو»، وإشراك العازف طرفاً ممثلاً في العرض أيضاً، وليس مؤثراً خلفياً؛ حيث ساهمت حدّة الآلة الوترية في تكثيف الحـدث، والتأكيد عليه، خاصة في اللحظات الحاسمة، مثل: قطع الكفين/ والجلد/ والحب/ والاقتراب

المباغت؛ دون الحاجة إلى المباشرة الفجة، بما يتناسب تماماً مع مفهوم العرض، وربما تكون هذه من محاسن أن يكون المؤلف هو المخرج، ولكن ليس طول الوقت. فمن المؤكد أن الرؤية ستتسع بوجود فكريْن مبدعيْن. لكن لا بد من الانتباه إلى أن هناك صعوبة في التلقي بالتقطيع الذي ذكرناه، كون الحدث غير ممتد، وقد يشعر المتلقي معه بالشتات حتى يصل إلى خيط أو فكرة مترابطين تجمعان بين الشخصيات التي لا يُعرف لها أسماء إلا بأفعالها، لذلك ننادي دائماً بضرورة وجود دراماتورج موجه للمؤلف المخرج في أي عمل.

أما التمثيلات الرمزية في "الخطيئة"، فكانت في كل موقع في العرض تحمل رمزية دينية أو اجتماعية. كان الباب مفتتحها رمز المعرفة والفضول، وكل مفردة قيلت في الحوارات أو الأفعال تدفع المتلقي للتساؤل عن حدود الحرية الفردية مقابل المعايير المجتمعية، لا جملة كُتبت عبثاً، ويكمن الفارق بين النص والعرض في مستوى التجريد؛ النص يميل إلى المجاز والرمز المفتوح على تأويلات متعددة، كذلك الحال في السينوغرافيا التي اقتصرت على وجود الباب وبضع قطع الديكور القليلة والمستخدمة كما يجب تماما، بالإضافة إلى دور الإضاءة الدقيق في تركيز الانتباه على ممثل أو أداء وحدث، كلها تصب في ترسيخ المعنى مرة بعد مرة.

والعرض بطبيعته الحسية يُجسد هذه الرموز ويمنحها لحماً وودما وصوتاً. هذا الانتقال من المجاز إلى الجسد يعمّق التأثير أحياناً، لكنه قد يحدّ من اتساع الدلالة أحياناً أخرى. في النص، قد تكون الجرافات استعارة للحداثة المفترسة/ الزمن/ أو للموت. في العرض، تصبح صوتاً محدداً – رغم عدم وجود صوتها الذي نعرف والاستعاضة بصوت مستعار آخر–، تهديداً ملموساً رهيباً في النص هو ذو خطاب أخلاقي متشدد، لكنه في العرض رجل عنيف يمكن الإشارة إليه. كلا المستويين مشروع، لكن المسافة بينهما تفتح باباً لقراءة مزدوجة: قراءة فكرية، وأخرى حسية.

والعلاقة بين الحبيبين تمثل نقيض عالم رهيب؛ حب وبراءة مقابل سلطة وشر. إنها مساحة احتمال، مساحة ولادة جديدة، لكن هذا الاحتمال يُقابل بالريبة، وكل لقاء يُختزل

في شبهة، وكل اقتراب يُتهم بالدنس من وجهة نظر التزمُّت وادعاء الفضيلة، هنا يتكشف البُعد الأعمق لفكرة العمل: الخوف من الحب ليس خوفاً من الرغبة، بل خوف من فقدان السيطرة والسلطة. وحين تنتهي المواجهة بعنف فجّ، لا يكون الحدث صدمة درامية فقط، بل نتيجة منطقية ومتوقعة لمسار طويل من القمع. العنف لم يولد فجأة، بل تراكم عبر خطاب يجرّم كل اختلاف، لنسأل بعدها: كيف كبر فرعون بيننا؟

عندما تبدأ الشخصيات بتبديل الأدوار، يدخل العمل منطقة ميتامسرحية واضحة – مسرح داخل مسرح –، الحوار لم يعد بين شخصيات داخل الحكاية فقط، بل بين ممثلين يناقشون طبيعة الدور ذاته: من يكتب الحقيقة؟ من يختار زاوية السرد؟ ولماذا تُختزل الحياة في صورة القسوة فقط؟ هذا التحول يكشف هشاشة الثبات. يمكن لرهيب أن يكون عاشقاً، كما يمكن للعاشق أن يتحول إلى جلاد! لكن المشكلة ليست في إمكانية التبديل، بل في رفضه. رهيب يرفض أن يرى ذاته خارج قالب الصرامة. يرفض أن يعترف بأن الحب قد يكون سلاحاً أقوى من الجلد. والميتامسرح هنا ليس حيلة تقنية، بل أداة تفكيك. إنه يضع المتلقي أمام مرآة مزدوجة: ما يُعرض على الخشبة ليس إلا انعكاساً لخطابات لها جذور في الواقع. وحين تتجادل الشخصيات حول طبيعة الأدوار، فإنها في الحقيقة تناقش طبيعة المجتمع الذي ينتجها. لذلك فمثل رهيب لا يستطيع أن يستسلم لعاطفة دون أن يمارس قواعده الممنوحة له من مصدر سلطته، دينية كانت، أو اجتماعية، أو حتى سياسية.

وحين لا يستطيع تلبُّس الشخصية الجديدة، التي لا تليق بطبيعته القاسية، يغتال البراءة بدم بارد معتاد؛ والجرافات التي جاءت على شكل بشري آلي تأخذ في طريقها الحب بلا رحمة، في رمزية واضحة؛ وتأخذ النهاية المفتوحة شكلها الذي يعكس عدم اليقين في الحياة الواقعية، ويجعل العمل مفتوحاً لتأويلات متعددة، دون إجابة قاطعة. لكن السؤال يبقى معلّقاً: أين كانت الخطيئة حقاً؟ هل في السرقة الأولى؟ أم في الجلد؟ أم في رفض الحب؟ أم في ادّعاء امتلاك الحقيقة المطلقة؟ ربما لا تكمن الخطيئة في الفعل ذاته، بل في ادّعاء الطهارة. حين يتحول الضمير إلى سلطة مغلقة، وحين يُختزل العالم في ثنائية الطاهر والمدنس، يصبح الباب، الذي يفترض أن يحمي الحياة، بوابة إلى العنف.

.....

• *«باب الخطيئة» من تأليف واخراج حسين العصفور، تمثيل عقيل الماجد /صادق عبدالرضا (الكوريغراف)/ونورة عبدالعزيز/ وحامد سيف (العزف الحي) والمجاميع/ديكور حسن حمد/اضاءة عبدالله البكري. قدم هذا العمل في نوفمبر 2025 ضمن مهرجان البحرين المسرحي الرابع.*

الكتب.. آكِلةُ عقولِ البشر

د.بروين حبيب

تستهويني الواقعية السحرية منذ أن قرأت لماركيز وبورخيس، ويستهويني أكثر استحضار شخصيات تاريخية أو أسطورية ومنحها حيّزا في واقعنا القاسي الكئيب وجعلها تتفاعل في بيئة غريبة عنها مثل بيئتنا المعاصرة، وهذا ما حاولت فعله في روايتي للفتيان «فريقي الذي لا يخسر» حيث شكّل بطل الرواية فريقا كرويا مكوّنا من الأمير الصغير وعلاء الدين وسندباد وأليس فتحولت هذه الكائنات الورقية أو السينمائية عند كثير من الفتيان إلى أصدقاء من لحم ودم يشاركونهم واقعهم ويتفاعلون معهم، وهناك روايات وأفلام كثيرة اعتمدت هذا الأسلوب فلهذه الخلطة سحرها. ومن ذلك رواية قليلة الصفحات (١١٢ صفحة من القطع الصغير مقسّمة على ٢٧ فصلا قصيرا) هي في أصلها موجّهة للشباب، ولكن ولع الكبار بها –مثلما حدث مع قصة الأمير الصغير– كتبَ لها نجاحا كبيرا تُوّج بنيلِها عدّة جوائز، وجعلِها جزءا من مقرّرات القراءة في البلدان الناطقة بالبرتغالية.

يعد مؤلّف رواية «الكتب التي التهمت والدي» الروائي البرتغالي أفونسو كروش كاتبا متعدد المواهب، فهو كاتب قصص وموسيقي وشاعر ومصوّر، أصدر أكثر من ثلاثين كتابا تُرجم العديد منها إلى اللغة العربية مثل «هيّا نشترِ شاعرا» و«الرسام تحت المجلى» و«دمية كوكوشكا» وهذه الكتب ذات العناوين الطريفة الغريبة جميعها صدرت في ترجمتها العربية عن دار مسكيلياني تماما مثل رواية «الكتب التي التهمت والدي»، وهذا الأسلوب المختلف في صياغة العناوين وفي الكتابة القائم على إزالة الجدار الوهمي بين الواقع والخيال جعل من كروش واحدا من أهم الأصوات الروائية المعاصرة، التي اختطت لنفسها طريقة غير تقليدية في الكتابة شكلا ومضمونا.

عنوان الرواية مفتاح أساسي لدخول عوالمها، لا مجاز فيه فوالد شخصيتها الأساسية التهمته الكتب حقيقة، حيث كان فيفالدو بونفين «يشتغل في مكتب بإدارة الضرائب، ويعيش في عالم مضجر ثقيل مسطّح ومملّ، يعجّ بالأوراق والوثائق وكلّ التعقيدات البيروقراطية» وللهروب من هذا الجو الخانق وجد في الروايات بابا سحريا يلج منه إلى عالم موازٍ أفضل من واقعه المزري، فكان يقرأ خلسة مخبِّئا رواياته تحت ملفات عمله. وفي إحدى الأمسيات «ولفرط انغماسه في القراءة وقوة تركيزه، ولج إلى داخل الكتاب، تاه في القراءة، وعندما حلّ رئيس المصلحة بمكتبه، لم يكن موجوداً فيه، كانت هناك فوق المكتب نسخة من جزيرة الدكتور مورو مفتوحة عند الصفحات الأخيرة». هذه الحادثة الغريبة يرويها إلياس ابن فيفالدو الذي ولد بعد أن «لم يعد والده من أهل هذه الدنيا» وقد روتها لها جدته في عيد ميلاده الثاني عشر ويومها سلّمته مفتاحا لعلّية تحوي مكتبة والده وروت له قصة اختفائه. فبدأ إلياس رحلة فكرية وأدبية عبر الكتب الكلاسيكية التي كان والده يقرأها، في محاولة لمعرفة ما حدث لأبيه وتتبع

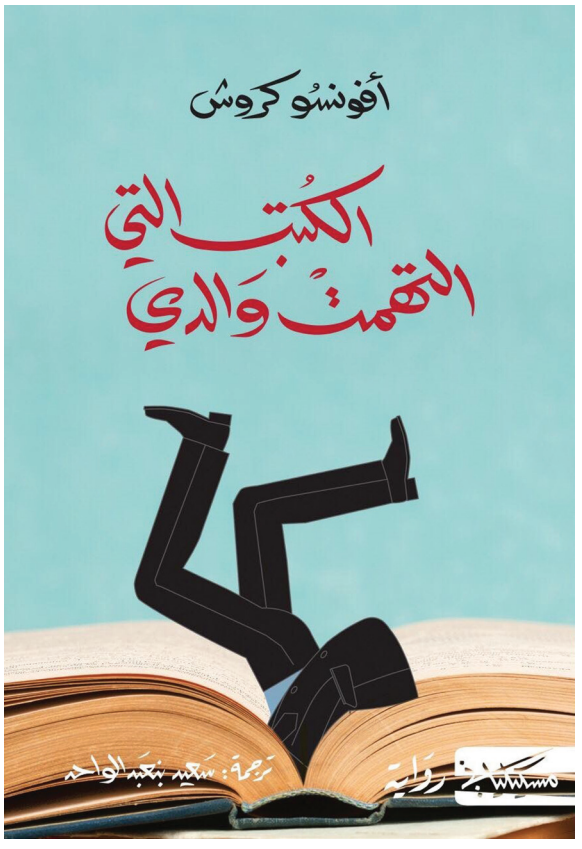

أثره فيها بدءا من «جزيرة الدكتور مورو» آخر رواية كان والده يقرأها. ولكن إلياس لا يكتفي بالقراءة السطحية، بل يدخل تماما مثل أبيه في أعماق الكتب التي يقرأها فيتحول أبطالها إلى شخصيات حقيقية يتواصل معها في متاهة كتب يتلاشى فيها الحد الفاصل بين الواقع والخيال، تلخّص هذا التماهي جملة وردت على لسان إلياس جاء فيها «إن المكتبة متاهة، وهذه ليست أول مرة أتوه في واحدة من المكتبات، أنا وأبي نشترك في هذا الأمر».

أربعة كتب كلاسيكية رحل عبرها الفتى إلياس في رحلة البحث عن والده هي: «جزيرة الدكتور مورو» للبريطاني هربرت جورج ويلز بما تحمله من فكرة تشويه الإنسان والعبث بهويته، و«دكتور جيكل ومستر هايد» للأسكتلندي روبرت لويس ستيفنسون التي تمثل صراع الخير والشر داخل النفس الواحدة، و«الجريمة والعقاب» للروسي دوستويفسكي حيث تواجه البطل معضلة العدالة والذنب والضمير، و«فهرنهايت 451» للأمريكي راي برادبري المبنية على قمع الفكر وتدمير المعرفة. وقد لخص كروش ببراعة وذكاء هذه الكتب الأربعة وأذابها في بناء روائي أبعد تلخيصَه عن الجفاف الأكاديمي، بل جعل الشخصيات الروائية واقعية حية تتحاور مع إلياس وتتفق معه وتختلف مثلما حدث مع راسكولنيكوف بطل «الجريمة والعقاب» الذي أصبح مجرما يبرر لنفسه جرائمه لأنه «من المشروع تجاوز القانون إذا كان القصد نبيلا»، ولم يكن نقل كروش من الروايات الأربعة حرفيا بل كان يعدّل ويتمّم أحيانا فبريندیك في النص الأصلي لرواية جزيرة الدكتور مورو يفضل في النهاية أن يعيش معتزلا الناس، لكنه في «الكتب التي التهمت والدي» يتحول إلى كلب أسود كبير يدعى «آرغوس» يرافق إلياس في بعض جولاته. وفي الفصل الأخير من الرواية نجد إلياس في الثانية والسبعين من عمره أي بعد ستين سنة من اختفاء والده في قلب رواية، وقد تحوّل إلى ما يشبه والده – ألا يذكرنا هذا بعنوان الرواية السيرية «أصبحت أنت» لأحلام مستغانمي عن والدها– فيقول إلياس عن نفسه «تابعت القراءة بشكل قسري وأظن أنني وجدت والدي في نهاية الأمر، ليس لأني قرأت العليّة بكاملها، بل لأنني أصبحت أنا هو والدي نفسه».

بما أن أبطال روايـة «الكتب التي ابتلعت والـدي»

هـل يمكن تـدارك هـذا ايضا؟ حـذف مـادة
وتصحيح كلمة مقرراتنا؟

شخصيات من ورق هاربة من سجون رواياتها بعد أن حررتها القراءة، نجد في الرواية أفكارا كثيرة عن القراءة نثرها أفونسو كروش بين سطور روايته، منها أن الكلمات لا حياة لها إلا بفعل القراءة فالكتاب «يعج بالحروف المتظاهرة بالموت، مع يقيني من أنه يكفي أن نمرّر فوقها عيوننا كي تقفز مفعمة بالحياة» كما كتب، والقراءة نفسها ليست مسطحة ذات بعدين فلها مستويات متراكبة تبدأ بقراءة سطحية ولا تنتهي بقراءات أخرى أكثر عمقا هي القراءات الرمزية، فكل تأويل قراءة جديدة و»يكفي أن نعرف أن كتابا جيدا له بالضرورة أكثر من قشرة واحدة» كما كتب كروش، وحين تتجاوز القراءة القشور يصل القارئ إلى القدرة على «قراءة الحكايات المختبئة في المساحات البيضاء من الصفحات وبين حروف الكتب وفي الفضاءات بين الكلمات» إلى أن يتماهى الإنسان مع ما يقرأ، وهذا تفسير لاختفاء والد إلياس في رواية، بل وما أراده لابنه من توريث هذا الشغف حين أوصى الوالدُ الجدّةَ «سلّميه المفتاح حين ترين أنه أصبح قادرا على قراءة كتب علّيّتي». وبإمكاننا تلخيص أفكار الكتاب المركزية في ثلاث: أولها أن القراءة مغامرة حقيقية يمكنها أن تصبح عالما واقعيا يتوازى أو يتقاطع مع عالمنا الفعلي، وثانيها هذه العلاقة الوجودية بين الأب والابن فهي ليست مقتصرة على الحضور الجسدي (إلياس لم ير والده في الواقع أبدا) بل هي بحث متواصل عن الهوية والثقافة والمعرفة، واستمرارية فكرية بالدرجة الأولى، وثالثها هذا التداخل بين الأدب والحياة، وامتزاج الواقع بالخيال حتى تنشأ بيننا وبين الشخصيات الروائية ما ينشأ بيننا وبين البشر الحقيقيين من أُلفة ونفور وتعاطف وكره. وهذا ما يدفعنا إلى التفكير في أثر القصص على وعينا وواقعنا.

في الرواية مقاطع صيغت بحِرَفية بالغة تصلح كثيرا للاقتباس وتحمل أفكارا عميقة مثل الحديث عن الوحدة وإعادة تفسيرها، كهذا الحوار بين إلياس وصديقه عن زميلة لهما حين علق الصديق قائلا « تبدو لي شخصا وحيدا»، فأجاب إلياس: «لا تقل حماقات إنها دائما محاطة بالناس»، رد صديقه «هذه أحسن طريقة للشعور بالوحدة»، أو الملاحظة خارج الصندوق عن الأشجار «يرى البعض أن الجذور هي الجزء الخفي الذي يسمح للشجرة بالنمو أمّا أنا فأرى أنّ الجذور هي الجزء الخفي الذي يمنع الشجرة من التحليق مثل الطيور. ففي الحقيقة، ما الشجرة إلا طائر فاشل». وهذا العمق الفكري في رواية للشباب خفّف من تعقيده أسلوب كروش الجميل الذي تراوح بين الجمل العادية والمباشرة والجمل الشاعرية أو التشبيهات الطريفة والغريبة المستمدة في غالبها من عالم الكتب، كأن يصف حركات شبه خافتة بأنها فقرات قرأتها عند تولستوي، أو يصف شخصا بأنه «ثقيل إلى درجة توحي بأن كل أجزاء رواية بروست اجتمعت في ذلك الشاب المراهق»، وفي وصف آخر لكتاب الجريمة والعقاب «كان ثقيلا مثل طبخة فاصوليا».

حين ننتهي من قراءة رواية أفونسو كروش «الكتب التي ابتلعت والدي» في جلسة خفيفة نخرج بانطباعين أولهما أن نهتف مع فيفالدو بونفين والد إلياس «نريد كتبا! مزيدا من الكتب!» وثانيهما أننا نجد أنفسنا متلبسين بموافقة كروش على فكرة «إن الإنسان مشكّل من حكايات وليس من الجينات والعظام».

زرع الخـوف فـي النفـوس

فيصل خليفة

في العام 1977 كنا في مدرسة المنامة الثانوية في الصف الثاني ثانوي، وكانت مادة الاقتصاد والاجتماع أحد مقرراتنا الدراسية، وكان مدرسنا لهذه المادة من المدرسين العرب. كان شخصاً ضخم البنية، دائم التجهم، وتنبىء ملامح وجهه عن كونه شخصاً شرس الطباع، ولم يشاهد ولا حتى مرة واحدة وهو يبتسم أو يضحك.

في أحد الايام كان لدينا حصة في الاقتصاد، دخل المعلم علينا الفصل. كنا حوالي ثلاثين طالب فيه، كان منشغلاً في ترتيب أوراقه على الطاولة عندما قام أحد الطلبة واسمه (وليد) ببعض المشاغبات البسيطة ظناً منه بأن المدرس لن يتمكن من ملاحظته. كان شاباً صغير السن ضعيف البنية لم يكن معروفاً عنه أنه من المشاغبين، بل كان أحد الطلبة المؤدبين المرحين والمجتهدين في دراستهم.

طلب المدرس من (وليد) بكل هدوء الخروج إلى السبورة واستمرّ هو في ترتيب أوراقه على الطاولة في هدوء تام. لم تنبىء ملامحه عن أنّه كان غاضباً أو أنه ينوي معاقبة الطالب أو يتخذ ضده أي إجراء قاس او غير طبيعي، وإنما كان يتصرف في هدوء تام وكأنّ ما حدث ليس بالأمر الذي يستدعي منه أن يغضب أو يبالغ في ردّة فعله مع الطالب.

بعد أن انتهى من ترتيب أوراقه تقدّم إلى الطالب في هدوء، وبدون أي مقدمات أو كلام، أخذ ينهال عليه بالصفع والضرب، وعندما سقط على الأرض أخذ ينهال عليه بالركل دون توقف، كأنه يفرغ شحنة من الغضب في داخله. لم يكن ما كان يقوم به من عقاب يشبه البتة معاقبة أي طالب في مدرسة وإنما كان أشبه بالتعذيب الذي يحدث عادة في الزنازين والمعتقلات .

كان الطالب يصرخ وهو في حالة صدمة شديدة مما يتعرض له من ضرب وركل، أما باقي الطلبة في الصف فقد انعقد لسانهم، فلم ينبس أحد منهم ببنت شفه اعتراضاً على ما يقوم به هذا المدرس من ضرب وركل بحق زميلهم .

لم يكن ما كان يقوم به هذا المدرس من عقاب والمبالغة فيه هو فقط عقاب لهذا الطالب على ما قام به من خطأ وإنما أراد من وراءه زرع الخوف والرعب في قلوب وعقول جميع الطلبة حتى لا يفكر أحد منهم في يوم من الخروج على النظام .

لقد كانت مدارسنا مراكز لزرع الخوف والرعب في قلوب وعقول طلبتنا، ولترسيخ قيم الفردية في نفوسهم، وإن ما يحصل لغيرك لا يهمك، فلست مسؤولاً عنه وإنما عليك الاهتمام فقط بشؤونك ومصالحك الفردية الخصة، وعدم الزج بأنفك في أي شيئ لا يعنيك.

«ظلُّ الـريـح» لكـارلـوس زافـون .. قـدرة الأدب علـى حفـظ الـذاكـرة

حميد الملا

رواية «ظلّ الريح»، هي الجزء الأول من رباعية «مقبرة الكتب المنسية»، لكارلوس زافون، والتي تضمّ: «ظلُّ الريح»، «لعبة الملاك»، «سجين السماء»، «متاهة الأرواح»، وتعدّ هذه الرباعية من أشهر أعمال الأدب الإسباني المعاصر، وقد قرأت الرباعية مرة أخرى ووجدت ما لم أجده في القراءة الأولى من متعة وخيال، وفن روائي وجوٍّ من الخوف المصاحب لتلك الأجواء المرعبة إبان حقبة الدكتاتور فرانسيس فرانكو بعد نهاية الحرب الأهلية الإسبانية (١٩٣٩-١٩٣٦) وسيطرته على الحكم وإلغاءه النظام الجمهوري.

تقع رواية "ظلّ الريح" في 547 صفحة من الحجم المتوسط، صدرت عن منشورات الجمل في عام 2001، ولا يمكن النظر إليها كرواية مستقلة عن باقي الأجزاء الثلاثة الأخرى، بل كبوابة سردية تؤسس لعالم روائي متكامل تتقاطع فيه الشخصيات والأحداث والموضوعات عبر الأزمنة، فالمكان واحد هو برشلونة.

يمكننا القول أيضاً إنّ "ظلّ الريح" ترسم خارطة الطريق الأولى لبقية عالم الأجزاء الأخرى لتعميق هذا العالم وتوسيعه، والشخصيات لا تنتهي أدوارهم في هذا الجزء، بل تتطور وتتكشف أبعادها النفسية والتاريخية، كما تتشارك الأجزاء الأربعة في المحاور، القمع السياسي، الحب والخيانة، ثنائية النسيان والتذكر، وأخيراً الكتب بوصفها ذاكرة إنسانية، وبالتالي يمكن اعتبار "ظلّ الريح" نقطة البداية الزمنية لتغلق رواية "متاهة الأرواح" الدائرة السردية.

وعليه لا يمكن قراءة "ظلّ الريح" دون بقية أجزاء الرباعية، نظراً لترابط الموضوعات وتكاملها ووحدتها، ومع ذلك يمكن قراءتها كرواية مكتملة العناصر والأركان من حيث الحبكة الفنية والإسلوب، ولكن يظلّ الغموض هو المحرك الأساسي للأحداث في جميع رباعية الكتب المنسية انسجاماً مع أجواء برشلونة المظلمة بعد الحرب، حيث الخوف والكتمان يسيطران على الناس، ونتيجة لذلك فإنّ بعض الأسرار تترك أثرها حتى بعد سنوات طويلة من تلك الأحداث حيث يخشى الناس الحديث عما حدث خلال الحرب الأهلية.

حظيت "ظلّ الريح" بصدى واسع لدى القراء والنقاد على حد سواء، فهي تمزج بيّن الغموض والتاريخ والحب للأدب، حيث تمتزج الوقائع التاريخية بالخيال الأدبي في حبكة مشوّقة تعكس أثر الماضي في تشكيل الحاضر، وتدور أحداث الرواية في برشلونة بعد الحرب الأهلية في إسبانيا، حيث يصطحب أب ابنه الصغير دانيال سمبيري إلى ما يشبه المكان السحري، يُدعى مقبرة الكتب المنسية وهي مكتبة سرية تضم كتباً سرّية ومهجورة ونادرة: "قم يا دانيال وارتد ثيابك. أودّ أن أطلعك على شيء ما".

أثناء وجوده في المكتبة، يختار دانيال كتاباً غامض بعنوان "ظلّ الريح" ومؤلف هذا الكتاب مجهول الهوية نوعاً ما: "خوليان كاراكس"، دانيال يبدأ قراءة الكتاب ويفتن بأسلوبه وبغموض مؤلفه ويفاجئ بأن شخصاً ما يحاول جاهداً إحراق كل كتب ذلك الكاتب المجهول بأي شكل من الأشكال وبأي طريقة من الطرق وهنا يؤكد لنا الكاتب بأن: "كل كتاب له روح، روح من كتبه، وروح من قرأه".

عندها تبدأ رحلة دانيال لاكتشاف سرّ الكاتب المجهول،

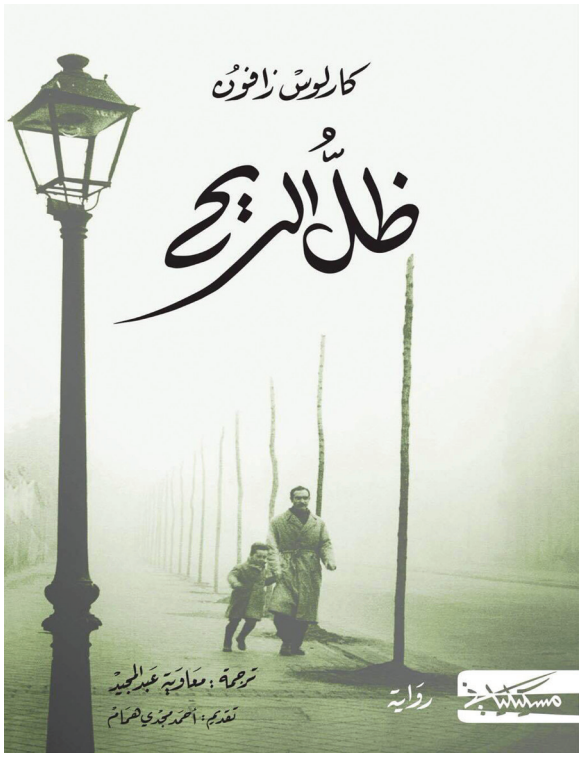

وحقيقة خوليان كاراكس وكتبه المحروقة وعلاقته بالمدينة والشخصيات الأخرى لما لذلك من أخطار، ليبدأ بجمع المعلومات عن الكاتب من سجلات قديمة، أشخاص عايشوا كاراكس أو يعرفون عنه شيئاً ما بهدف الكشف عن أسرار الماضي، وتبديد الغموض حول شخصية هذا الكاتب، ومن خلال البحث والتحري يكتشف دانيال أسرار خوليان كاراكس وماضيه المأساوي.

يلتقي فيرمين روميو ليصبح صديقاً له، ويساعده في التنقل في برشلونة وكشف الأسرار، يبدأ دانيال في ربط الأحداث الغامضة ببعضها: الحرق، الألغاز العائلية، الشخصيات الغامضة التي تحيط بالكاتب، ليتضح له بأن الكاتب خوليان كاراكس عاش حياة مأساوية بفقده والدته وأبويه بطريقة مأساوية، وبمساعدة فيرمين وبعض الشخصيات الأخرى يتمّ كشف هوية هذا الشخص وأسباب ما قام به من أفعال.

كان الهدف من حرق واخفاء تلك الكتب هو محاولة لإخفاء الحقيقة، حيث كانت تلك الكتب مرآة لمأساة الكاتب. "بعض الأسرار تولد لتبقى مخفية"، وكشف السر كان بهدف معرفة هوية الكاتب وما يحيط به من أسرار شخصية وتاريخية وأثارها على الآخرين.

إذن، يصبح الأدب هنا أداة لفهم الإنسان والقدر، "لكل كتاب روح" تتشكل من كاتبه ومن كل قارئ مرّ به. سرّ خوليان يُكشف عبر جمع المعلومات وربطها بالأحداث الغامضة ومن خلال فهم الماضي المأساوي للكاتب وليس فقط عبر فهم هويته، فالرواية، كما يتضح من قراءتها، تدور حول موضوع أدبي مهم هو قوة الكتب، والأدب خاصة، في تشكيل حياة الإنسان وتغيير مصيره، فالكتب هي رمز للمعرفة والخلود مما يُوثر ذلك في الذاكرة والمصير، وهي ليست مجرد حكايات وروايات، بل جسور بين الماضي والحاضر، فالأدب قادر على تغيير حياة الإنسان وحفظ ذكرياته كما يظهر في علاقة دانيال سيمبيري بكتاب "ظل الريح" ومؤلفه الغامض خوليان كاراكس، حيث وظف الكاتب الخلفية التاريخية مستخدماً المكان عنصراً فاعلاً في السرد، وجعل الحرب خلفية قاتمة للأحداث، تعكس الخوف والقمع والرقابة التي عاشها المجتمع.

تجمع الرواية بين المتعة الفكرية والجمالية، وهي تتناول موضوعات الذاكرة والنسيان، والفقد، إضافة إلى القمع السياسي وما خلفه من جراح نفسية واجتماعية، وتمّ اختيار الشخصيات في هذه الرواية بعناية فائقة. تمثل شخصية دانيال سيمبيري نموذجاً للنضج حيث يصف لنا الكاتب كيفية انتقاله من براءة الطفولة إلى وعي التجربة الإنسانية القاسية، وإلى جانبه شخصية فيرمين روميرو دي توريس الذي يضفي عليه بعداً انسانياً وساخراً، كل ذلك من أجل إدخال القارئ في تلك الأجواء القاتمة التي تحيط بالرواية من خلال تلك الشخصيتين الرئيسيتين.

يتميز أسلوب زافون بلغة شاعرية غنية بالصور البلاغية، وبوصف دقيق للأماكن والأجواء ما يجعل مدينة برشلونة عنصراً اساسياً في الرواية، أظهرها ككائن حيّ يعكس تناقضات الشخصيات، ويجسد ذاكرة المكان المثقل بالألم والخسارة، ونجح في الجمع بين المتعة في السرد وعمق المضمون الفكري، وطرح تساؤلات جوهرية حول دور الأدب في حياة الإنسان وعلاقته بالماضي.

"ظلّ الريح" نموذج للرواية الحديثة التي تتجاوز حدود المتعة، لتطرح قضايا إنسانية وفلسفية عميقة، وعلى قدر من العواطف والمآسي والإثارة، ومن هذا المنطلق تستحق القراءة مرات عديدة، بوصفها وسيلة لحفظ الذاكرة والهوية، وتذكيراً بقوّة الكلمة في مواجهة النسيان، وعنها قال وزير خارجية ألمانيا الأسبق يوشكا فيشر،"ستقرأ الرواية في جلسة واحدة ولن تنام الليل وأنت تتعقّب ظل الريح. لن يسمح لك زافون بأن تترك الكتاب قبل أن تبلغ النهاية".

في حوارٍ مع ابنته د.عزيزة

استعادة ذاكرة الأديب العماني عبدالله الطائي في البحرين

في جلسة حوارية أدارها الناقد د. فهد حسين تحدثت د. عزيزة الطائي عن ذاكرة والدها الأديب والمُربي والإعلامي والناشط الثقافي العماني والخليجي الأستاذ عبدالله الطائي في البحرين، التي أقام فيها تسع سنوات في خمسينيات القرن الماضي، مُعلماً في مدرسة الهداية الخليفية، وكاتباً ومسؤولاً عن مجلة «هنا البحرين» الصادرة عن دائرة الإعلام، وكاتباً في مجلة «صوت البحرين» الثقافية، وناشطاً في أنديتها ومؤسساتها الثقافية.

والدكتورة عزيزة الطائي روائية وقاصة وناقدة وأكاديمية، ورثت من والدها موهبة الكتابة والتعلّق بالثقافة، وكان الحوار معها مناسبةً لاستعادة ذاكرة الوالد في السنوات التي عاشها في البحرين، فاعلاً ثقافياً وتربوياً مؤثراً فيها، ورغم أنّ الطائي المولود في 1924، أو قبلها أو بعدها بقليل، توفي مبكراً عن تسعة وأربعين عاماً فقط، إلا أنّه خلّف إرثاً ثقافياً وأدبياً وبحثياً في غاية الثراء والعمق، حيث صدرت له عدة كتب، كما أن بعض مؤلفاته ورسائله ما زالت مخطوطة لم تطبع.

أوضحت عزيزة الطائي أن والدها عرف محطات متعددة في حياته أثرت تجربته، فبعد إنهائه المدرسة في مسقط، سافر إلى بغداد، حيث أنهى دراسته الجامعية، ليعود إلى وطنه مّعلماً، قبل أن يغادر نحو كراتشي في باكستان التي مكث وعمل فيها نحو عامين، قبل أن يشدّ الرحال إلى البحرين التي يعدّها من أكثر محطات حياته ثراء، حيث تعلق بها وبناسها، وجمعته المعرفة والصداقة بمثقفيها وأدبائها، ومثلما تأثر بالبيئة الثقافية الخصبة في البحرين في تلك الفترة، فإنه منحها الكثير من جهده، وترك فيه أثراً مهماً لا ينسى، قبل أن يغادرها مكرهاً تحت ضغط سلطات الحماية البريطانية، ليستقرّ في الكويت، ويعمل في صحافتها وينشط في مؤسساتها الثقافية، ومنها انتقل إلى دولة الإمارات، وفيها أيضاً ترك أثراً ثقافياً مهمّاً، كما أنه تولى حقيبة وزارة الإعلام في وطنه عمان، في أول وزارة شكّلها السيد طارق بن تيمور بعد مجيء السلطان قابوس رحمه الله إلى الحكم، وفي سنوات حياته الأأخيرة آثر الانصراف إلى عمله الكتابي والبحثي، ونشر ما كتبه من مخطوطات في كتب.

لاحظ محاور الدكتورة عزيزة د. فهد حسين تنوع مواهب والدها، فهو شاعر، وقاص، وروائي، وصحفي، ومقدّم برامج إذاعية، كما أنه صاحب موقف سياسي وطني، خاصة وأنه سليل أسرة ديدنها العلم والفقه والتدريس، ورث منها الموهبة، لكن فضلاً كبيراً في تكوّن شخصيته جاء نتيجة مثابرته ودأبه، والتعليم الذي تلقاه، وتنقله من بلد إلى آخر، من العراق إلى باكستان، ثم البحرين والكويت والإمارات ما أكسبه مهارات أدبية وثقافية كثيرة.

جرى التوقف في الحوار عند البعد الخليجي لشخصية عبدالله الطائي، فبمقدار ما كان عمانياً، كان أكثر من نشر ثقافة عمان في العالم العربي، كما قال عنه الأديب العماني أحمد الفلاحي، فإنه بحريني وكويتي وإماراتي، فما من بلد خليجي أقام فيه، إلا وانخرط في حياته الثقافية والأدبية وأصبح جزءاً من هذا النسيج، كما أنه كان رائداً في تناول الحركة ألأدبية، والشعرية خاصة، في بلدان المنطقة تناولاً بانورامياً، فلم يقتصر هذا التناول على بلد بعينه، وإنما غطى الجزيرة العربية كاملة، بما فيها اليمن، كما بدا ذلك في سلسلة المقالات التي نشرها في أعداد مجلة "صوت البحرين"، بعنوان "شعراء من الجزيرة"، وقدّمها، لاحقاً، في برنامج بإذاعة البحرين في بدايات تأسيسها، وهذه المقالات أصبحت نواة المحاضرات التي قدّمها الطائي في معهد البحوث العربية التابع لجامعة الدول العربية، بترشيح من شاعر البحرين إبراهيم العريض، وهي المحاضرات التي طبعت في كتاب بعد ذلك، وتقديراً لجهوده الكبيرة كرّم في شهر أكتوبر من العام 2021 من قبل الهيئة العالمية لتبادل المعرفة ضمن عدد من رجالات الخليج لإسهاماته التعليمية الثقافية والأدبية والإعلامية والصحفية.

وأتى الحديث في الجلسة الحوارية التي شهدت تفاعلاً من الحضور عن الحاجة إلى المزيد من الدراسات والأبحاث في فكر وتوجهات عبدالله الطائي، وحول كتاباته السردية والشعرية والثقافية.

التقدمي

التقدمي العدد 220 ـ مارس 2026 السنة 24 SDPA 499

رئيس التحرير: د.حسن مدن ـ مدير التحرير : فاضل الحليبي ـ سكرتير التحرير: عيسى الدرازي

حبـــي للبحـــريـــن

عبدالله الطائي *

يكاد قلمي أن يندفع فيكتب عن حبّي للبحرين، يكاد أن يستهل هذه الوقفة ليكتب عن الذات ويكاد أن يجعل علاقة هذه الذات بذلك القطر العربي الكريم، مَعلماً من معالم هذه الوقفة، أكاد أتصوّره لوحة بلد سياحي أو مضيافاً لزائر يقطع الطريق بين المطار والفندق، ولكنني سأوقف قلمي عن أن يتخذني مُعلماً في الحديث عن البحرين وسأترك مشاعري نحو ذلك لأصدقائي في البحرين، وسأقود القارئ إلى انطباعاتي عن البحرين وأنا أزورها من جديد، فلعلّه يسعد بمعرفة وطن عربي بدأ نهضته منذ ما يقارب نصف قرن ومازال يسير في طريقه نحو الأحسن.

زرتُ البحرين في مستهل الشهر الجاري وكنت أنظر بعيونٍ نهمة إلى كلّ ما هو جديد، الجديد في الحكومة، الجديدُ في المناطق، الجديد في القرى، الجديد في الناس، فهناك سنوات تفصلني عما عهدتُ البحرين عليه وكان لزاماً عليّ أن أنظر وأنظر بدافع الحب الذي أكنّه لهذه البلاد، فقد قضيتُ بها منتصف العشرينيات والثلاثينيات من العمر، ووجدتُ فيها ما نشأتْ عليه النفس من علم وأدب فكان للفكر فيها أفق وللثقافة مصدر وللشعورُ مجال، فلا غرابة إذا ما اتسعت نظراتي ونفذت إلى صميمها وأنا أخطو أول خطوة إلى المطار.

بدت البحرين أمامنا من الطائرة لالئ تتناثر على البحر مشرقةً هادئة، ورأيتَ جمعاً من أهل البحرين في المطار نشء جديد بنى كيانه على العلم، وكان لحسن الحظ أن يكون في استقبالي قادة أهل العلم في البلاد من مدير معارف ومساعديه، إلى مراقب إعلام ومساعديه، وجدت الصغير قد كبر والمتعلم معلماً والمعلم مدرسةً أدبيةً ولا أغالي في ذلك ولولا الحراجة في ذكر الأسماء لذكرتُ وعددتُ، ولكنهم جميعاً ليسوا بحاجة إلى قلمي فيعرفهم ولا إلى إطرائي فيرفعهم، إنهم شباب كوّنوا أنفسهم وشقّوا طريقهم، ورسموا لهم منهجاً في الحياة خير ما يوصف به الهدوء والاتزان والخبرة.

ودخلتُ البلاد وتجولتُ فيها فماذا رأيت؟ رأيتُ العمران وقد امتدّ حتى كادت أن تضيق به القضيبية على سعتها، ووجدتهُ اتصل حتى كاد أن يربط الرفاع والمنامة وبين سوق المحرق والمطار، ووجدت جهود النهضة قد أثمرت وظهرت لها معالم في كل مجال، ففي الطب ازدياد، وفي الأدب إعمار، وفي الهندسة أركان، وفي التعليم رجال، وللمرأة في البلاد دور، فهنالك المربية الفاضلة والممرضة الناجحة والشاعرة الصاعدة، وفي صدد تلميحي لنهضة المرأة لا أغفل مشاركتها في الجانب الاجتماعي، فلها يد ناعمة على المريض في الوطن الصغير، وعلى الفدائي في الوطن الكبير، وقد علمتُ أنهنّ حالياً يقمن بمشروع اسمه (لكلّ فدائي كنزه) ينسجنها بأيديهن، وتسلم صوفها إحدى الجمعيات لهن ويذهب منهن وفد ليبلغه إلى الجهات المعنية... لفتح المنظمة التي رفعت رؤوساً أطرقت خجلاً وحيرة بالنكسة وتطلعت إلى الأمل الكبير في تحرير فلسطين.

ولم أتحدث في البحرين عن الحكومة، ولكن ذلك لا يحسن ممن ينقل انطباعاته، فقد زرتُ عظمة الحاكم ووجدته مستجيباً للكبير رؤوفاً بالصغير، وسألته عن خطابه في عيد جلوسه فأكّد تصميمه على السير نحو النهضة وعلى الاعتماد على الطليعة من أبناء البلاد وتسليمهم المسؤوليات ووجدت لديه الثقة والاعتداد.

ولم أزر الدوائر (فقد كانت زيارتي أيام عطلة)، ولكني اجتمعت بالعديد من الموظفين وكانت ملامحهم تنطق بالاندفاع لخدمة الوطن والعمل على مساندة حكومتهم في البناء الكبير.

هذه البحرين كما رأيتها نضوج في النهضة وحصاد في السير ودأب في العمل، وفي خلال ذلك كله وجدتُ لكلّ جانب من جوانب تكامل المجتمع أسرة، فللتعليم أسرة وللأدب وللصحافة أسرة، وللفنّ أسرة ومن هذه الجهود وبمثل هذا التضامن ينبني تحقيق النجاح.

وبعد... هذه نظرة زائر وهذه خواطر محبّ لجزء من الوطن العربي الكبير أدعو أن يحقق له كل خير.

---

* مقال كتبه الأديب العماني عبدالله الطائي أثر زيارته إلى البحرين معيّة وفد عماني رسمي في جولة خليجية وعربية في العام ١٩٧١، بعد غياب طويل نسبياً عنها، هو الذي عاش فيها تسعة أعوام في خمسينيات القرن العشرين، مُعلّماً في مدرسة الهداية بالمحرق وكاتباً في صحافة البحرين ومذيعا في إذاعتها.

عبدالله الطائي يُودّع البحـرين بحـزن

تحت ضغط سلطات الحماية البريطانية يومها اضطر الأستاذ عبدالله الطائي مكرهاً مغادرة البحرين التي أحبّها وعاش فيها تسع سنوات حافلة بالعطاء، وفي نفسه غصّة عبّر عنها في الأبيات الشعرية التالية التي كتبها في وداع البحرين، قبل أن يشدّ الحزام في الطائرة قبل إقلاعها.

المحرر

وداعـــاً وإن كـــان الـــوداع تـألمـا
وصـــبراً وإن كـــان الـتـصـبّر علقما
وداعـــاً أوال الـعـرب لا الـقـلـب مسعفاً
ولا الـنـفـس تـرضـى لا ولا الـخـطـو أقـدمـا
ولـكـنـه إرهـــاب مـن جـــاء قـاطـعـاً
بـحـــاراً لـتـشـريـدي وهـجـرك حـتـمـا
ويـــا أيـهـا الـطـيـار سـر بـي مـسـرعـاً
فـفـي الـقـلـب لـلـبـحـريـن ألـــف هـــوى نما
إذا مـا تـنـاءت مـعـشـراً ومـنـازلاً
فـفـي الـقـلـب يـنـبـوع لـعـهـدٍ تـصـرمـا
وداعـــاً بـــلاد الخـــير والمـجـد إنـنـي
نـأيـت عـلـى رغـمـي وفي كـبـدي ظما

المواد التي تحمل أسماء كتابها لا تعبر بالضرورة عن رأي المنبر التقدمي ص. ب: 21461 ت: 17780007 Altaqadomi.bh@gmail.com